جامعة ابن خلدون – تيارت–
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

التنمية الاجتماعية عنصر مستهدف بسياسة الإنفاق العام في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر
تخصص: علوم مالية

من إعداد الطالـــب:
– عساس محمد

إشـــراف الدكتور:
– عبد الهادي مختار

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

السنة الجامعية 2016-2017

كلمة شكر

بمنتهى الامتنان والعرفان الجميل, ومن ابسط الواجبات علي أن أتقدم بشكري وتقديري الكبير إلى أستاذي الكريم عبد الهادي مخطار الذي شرفني بقبوله المتابعة والإشراف على هذه المذكرة, والذي لمست عنده كل العناية والاهتمام إذ لم يبخل عني طيلة المدة بنصائحه القيمة وتوجيهاته النيرة.

ولا يفوتني أن أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة سلفا لقبولهم مناقشة هذا البحث وتخصيص جزء من وقتهم الثمين لأجل تصويبه من الخلل وإثرائه بمقترحاتهم القيمة.

كما لا أنسى الشكر والامتنان إلى أفراد عائلتي الذين دعموني وحفزوني بشكل متواصل في سبيل تحقيق هذا العمل,

والى كل من ساهم في ذلك من قريب أو بعيد.

لكم جميعا تشكراتي الخالصة.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى روح أمي الطاهرة

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى من جمعني بهم سر من أسرار المعاني وعلم من أحلام الأماني

إلى الأعزاء و إلى من جمعتني بهم مقاعد الدراسة كل الزملاء والزميلات

إلى كل من يعمل على تهديم ظلمة الجهل وساعد على تشييد صرح العلم,

إلى كافة أساتذة وعمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

إلى كل هؤلاء جميعا اهدي حصاد جهدي وثمرة عملي.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر

الإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة 02

الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الاجتماعية

تمهيد 10

المبحث الأول: التنمية الاجتماعية أهدافها وأسسها 11

المطلب الأول: ماهية التنمية الاجتماعية 11

المطلب الثاني: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية 15

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاجتماعية 17

المبحث الثاني: عناصر التنمية الاجتماعية 20

المطلب الأول: التغير البنائي (البنياني) 20

المطلب الثاني: الدفعة القوية 21

المطلب الثالث: الإستراتجية الملائمة 22

المبحث الثالث: مقومات ومعوقات التنمية الاجتماعية 25

المطلب الأول: المقومات المادية للتنمية الاجتماعية 25

المطلب الثاني: المقومات غير المادية للتنمية الاجتماعية 28

المطلب الثالث: معوقات التنمية الاجتماعية 32

خلاصة 38

الفصل الثاني: مدخل نظري حول النفقات الحكومية

تمهيد 40

المبحث الأول: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي 41

المطلب الأول: تطور النفقات العامة من خلال تطور دور الدولة في الاقتصاد 41

المطلب الثاني: ماهية النفقة العامة وعناصرها 47

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة 51

المبحث الثاني: ضوابط النفقات العامة وظاهرة تزايدها 55

المطلب الأول. ضوابط الإنفاق العام 55

المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة 59

المطلب الثالث: ترشيد الإنفاق العام 63

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام 67

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة 67

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة 71

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للنفقات العامة 74

خلاصة 78

الفصل الثالث: واقع التنمية الاجتماعية وسياسة الإنفاق العام في الجزائر

تمهيد 80

المبحث الأول: برامج الإنفاق الحكومي في الجزائر 2001- 2014 81

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المخطط الثلاثي 2001- 2004 81

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009 89

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو" برنامج الخماسي الثاني" 2010-2014 94

المبحث الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 97

المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة حسب المشرع الجزائري 97

المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر 2000-2016.....100
المطلب الثالث: علاقة النفقات العامة بالإيرادات العامة.....107
المبحث الثالث: المبحث الثالث: واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر 113
المطلب الأول: واقع الإنفاق على الصحة في الجزائر.....113
المطلب الثاني: واقع التعليم في الجزائر 119
المطلب الثالث: واقع الإنفاق العام على البطالة 122
خلاصة.....127
خاتمة.....129
قائمة المراجع.....134

قائمة الجداول والأشكال

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	العنـــــــــوان	الصفحة
(3-1)	توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	82
(3-2)	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	84
(3-3)	القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	86
(3-4)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	90
(3-5)	القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشآت الأساسية.	92
(3-6)	نسبة تطور النفقات العامة في الجزائر2000-2016	100
(3-7)	حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي	103
(3-8)	تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2000-2016	104
(3-9)	تطور الإيرادات العامة للفترة 2000-2016	108
(3-10)	مصادر الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2001-2016	111
(3-11)	نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة	112
(3-12)	متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي للفترة 2001-2014	115
(3-13)	واردات الموارد الصيدلانية للجزائر للفترة 2001-2012	117
(3-14)	عدد المشاريع المسجلة في مجال الصناعة الصيدلانية 2009-2016	117
(3-15)	تطور الانجازات المادية للصحة العمومية للفترة 2000-2009	118
(3-16)	تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000-2016	123

ثانيا: قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	العنـــــــــوان	الصفحة
(3-1)	توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	82
(3-2)	التوزيع السنوي لمضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	84
(3-3)	القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	86
(3-4)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	91
(3-5)	تطور النفقات العامة في الجزائر	101
(3-6)	تطور الإيرادات العامة للفترة 2000-2016	109
(3-7)	تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000-2016	124

مقدمة

عرف الاقتصاد العالمي في مطلع القرن الحالي تطورات وتحولات جذرية حملت في طياتها العديد من الدلالات الهامة لمستقبل الاقتصاديات العالمية مكتسحة بذلك جميع المجالات السياسية, الاقتصادية والاجتماعية, هذه التحولات صاحبها التطور الكبير الحاصل لدور الدولة كماً ونوعا عبر الزمان والمكان, وتوسع هذا الدور في كثير من البلدان خاصة المستقلة حديثا للخروج من التخلف والتبعية الاقتصادية, فإضافة إلى دورها التقليدي في توفير الحماية والأمن والعدالة, تطور دورها للتدخل في الحياة الاقتصادية لكونها أخذت على عاتقها تحمل مسؤولية تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية, وتسعى الدول إلى تحقيق هذه الأخيرة من خلال تحقيق المساواة والعدالة في توزيع الدخل وتحسين المستوى المعيشي, وإقامة المرافق العمومية لتلبية حاجيات أفرادها ,والتنمية الاجتماعية كان لها نصيب معتبر من هذه التحولات كون تحقيقها يزيد بطريقة مباشرة وغير مباشرة من تحسن الأفراد وزيادة طاقتهم الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج الوطني وبالتالي دفع عجلة التنمية, كما أن ابرز هذه التحولات والتطورات ما تعلق بالسياسات المالية بصفة عامة والسياسة الانفاقية بصفة خاصة, حيث كان لمفهوم هذه الأخيرة وأساليبها ومجالاتها النصيب الأوفر من هذه التطورات حتى أصبحت تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول, كونها تستطيع القيام بدورها في تحقيق أهدافها المتعددة, معتمدة في ذلك على تكييف وترشيد توسعها بحيث تؤثر في مستويات الدخل القومي والعمالة وكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع, الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى معيشة ورفاهية المواطنين, ومن المتعارف عليه أن المسيرة التنموية لأي دولة لاسيما الدول النامية يجب أن تتحرك في إطار منظور تنموي متكامل يراعي البعد الاجتماعي جنبا إلى جنب البعد الاقتصادي, وبوجه خاص التنمية الاجتماعية التي تستلزم تحقيق ايجابياتها على المواطن من خلال النفقات العامة من اجل تحقيق الحماية الاجتماعية بمختلف أشكالها, كالصحة والتعليم ومكافحة الفقر والبطالة, حيث لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية دون تنمية اجتماعية وان حدث ذلك فسيكون تشوه وهشاشة في هذه التنمية وفي الاقتصاد, ونظرا لأهميتها البالغة سطرت الدول مشاريع تنموية تخضع لجملة من الضوابط والنظم التي تضم توحيد الجهود بين أفراد المجتمع, وفي حالة وجود أي خلاف فانه سيؤدي حتما إلى تشتت الجهود وربما انقسام أفراد المجتمع الواحد.

كما تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بدراسة نظريات النفقات العامة, و أصبح تحليل النفقات العامة ابرز التحولات التي عرفها الاقتصاد العالمي كما اشرنا, وعلى اعتبار أن الاقتصاد الجزائري لا يعيش بمنأى عن هذه التطورات, كما يعتبر جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي كونه

يتأثر ويؤثر فيه بطريقة أو بأخرى, سعى هو الآخر لتحسين اقتصاده انطلاقا من تفعيل دور الدولة في مختلف مناحي الاقتصاد وهو ما يظهر جليا من خلال ما تضخه الدولة من مبالغ مالية ضخمة في مختلف القطاعات, قصد تنظيم نشاطها والدفع بعجلة التنمية.

من هذا المنطلق وما تتميز به الجزائر من نظام ميزاني مميز كغيرها من الدول في الاهتمام بجانب النفقات, فإنها عرفت الكثير من الصعوبات في هذا المجال دفعتها إلى اللجوء إلى برامج الإصلاح الاقتصادي خاصة في بداية حقبة التسعينات, إلا أن تلك البرامج لم تأت بجميع ثمارها, حيث أن المواطن لم يشعر بتحسن مستوى معيشته, الأمر الذي يشير إلى حالة انفصام بين جهود التنمية من جهة ورفاهية المواطن من جهة أخرى, ونظرا لفشل هذه الإصلاحات وضعت الحكومة الجزائرية برامج تنموية ضخمة شملت الفترة الممتدة من 2000-2014, تعمل من خلالها على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات لازمة 1986 والى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة, والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد وتحقيق لأهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية واستدامة النتائج المحققة.

طرح الإشكالية:

أدت التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم إلى تفطن الدول بأنه لا يمكن نجاح أي عملية تنمية في أي مجال, ما لم تصاحبها سياسة رشيدة وهنا تكمن أهمية السياسة الانفاقية في مدى نجاحها في تحقيق التنمية وعلى ضوء هذا التمهيد نطرح الإشكالية التالية لهذه الدراسة والمتمثلة في:

ما مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

حتى يتسنى لنا الإلمام بجميع ثنايا هذه الإشكالية, نقوم بتجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنمية الاجتماعية ؟
- ما طبيعة العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؟
- ماهية النفقات العامة ؟
- ما هي أسباب تزايد النفقات العامة ؟ وما مفهوم ترشيدها ؟
- ما هو دور السياسة الانفاقية في التأثير على مجالات التنمية الاجتماعية ؟

– هل نجحت الدولة الجزائرية في تحقيق تنمية اجتماعية في ظل البرامج التنموية المنتهجة ؟

الفرضيات:

انطلاقا من التساؤلات السابقة وكمنطلق في إيجاد الحلول لهاته الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

– لتحقيق تنمية شاملة لابد من دمج التنمية الاقتصادية مع التنمية الاجتماعية.

– التوسع في النفقات العامة ناتج عن تطور دور الدولة في الاقتصاد، ويتم تغطية هده الأخيرة بالإيرادات العامة للدولة.

– البرامج التنموية المتبعة في الجزائر لقيت الدعم، وحققت تنمية اقتصادية واجتماعية.

أسباب اختيار الموضوع:

من بين المبررات التي سمحت باختيار هذا الموضوع ما يلي:

– حداثة الموضوع المدروس وأهميته العلمية وارتباطه بالواقع المعاش يوميا.

– توافق هذا الموضوع مع طبيعة التخصص دورا هاما من اجل إثراء الرصيد المعرفي للطالب.

– تشجيع وإصرار المشرف على اختياري لهذا الموضوع.

– الرغبة في تناول المواضيع الجديدة والتي تعرف تطورات وتعديلات متلاحقة.

– تدعيم المكتبة الجامعية ببحوث نظرية تكشف واقع السياسة الانفاقية والتنمية الاجتماعية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

ترتبط أهمية هذا البحث بأهمية ومكانة النفقات الحكومية في اقتصاد أي بلد فهي من أعمدته الأساسية, فبكفاءتها وفعاليتها يتطور الاقتصاد, لهذا أردنا دراسة دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية لأنها تساعد في دفع عجلة التنمية, ومن ثم دفع الاقتصاد الوطني, كما إنها كذلك تسلط الضوء على مجموعة من المجالات والخدمات التي يجب على الدولة أن توفرها لأفرادها حتى يستطيعوا أن ينتجوا ويتقدموا, ويحققوا للدولة ما تصبوا إليه من تنمية اقتصادية واجتماعية.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط يمكن ذكر أهمها:

– أول هدف هو محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة

– تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية واهم المفاهيم المتعلقة بها, وكذا سياسة الإنفاق العام.

- تحليل توجه تطور النفقات العامة في الجزائر.
- تسليط الضوء على أهم برامج الإنفاق العام المعتمدة في الجزائر.
- معرفة واقع هذا الموضوع بالنسبة إلى الاقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة:

معالجتنا لموضوع هذا البحث تتحدد بجانبين مكاني وزماني, فالجانب المكاني جعلنا نرتبط بالجزائر, أما بالنسبة للجانب الزماني فقد شملت الدراسة الفترة الممتدة من 2000-2016 وكانت مقتصرة على الجزائر, وتضمنت دراسة من برامج الإنفاق العام المتمثلة في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو إضافة إلى المخطط الخماسي بما فيه أهداف ومضمون هذه البرامج, وكذا التطرق إلى واقع مجالات التنمية الاجتماعية من التوسع في السياسة الانفاقية خلال هذه الفترة.

المنهج المستخدم:

تمت معالجة موضوع هذا البحث وفق المنهج الوصفي وذلك من خلال تطرقنا إلى مختلف المفاهيم الأساسية سواء تلك المتعلقة بالتنمية الاجتماعية أو تلك الخاصة بالسياسة الانفاقية وهذا ما يتوافق مع طبيعة البحث, كما اعتمدنا على المنهج التاريخي والتحليلي وذلك من خلال توضيح أهم البرامج التنموية التي طبقت في الجزائر خلال الفترة 2000-2016, وكذا تطور النفقات العامة, وتحليل البيانات المتعلقة بموضوع البحث من معطيات وتقارير وجداول وأشكال...الخ.

أدوات الدراسة:

من اجل القيام ببحثنا هذا اعتمدنا على الأدوات والمصادر التالية:

- البحث الأكاديمي: من خلال الاطلاع على مختلف الكتب والأطروحات والرسائل الجامعية التي تناولت الموضوع وهذا باللغة العربية, كما اعتمدنا على المجلات العلمية والتي تناولت جوانب من الموضوع بالإضافة إلى بعض القوانين, التشريعات والتقارير والملتقيات, والاعتماد على مجموعة من الإحصائيات والمعطيات التي تتوفر لدى هيئات رسمية كالديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية.
- البحث المعلوماتي: مواقع الانترنت.

الدراسات السابقة:

في ما يتعلق بالدراسات السابقة فقد لاحظنا بعد قيامنا بالبحث وجود مجموعة من الدراسات التي اهتمت بموضوع السياسة الانفاقية ولكن من زوايا أخرى وتقتصر على الجانب الاقتصادي وليس

لها علاقة بالتنمية الاجتماعية, وهذا ما جعل الدراسات في موضوع بحثنا محدودة, ومن بين هذه الدراسات:

– الدراسة الأولى تحت عنوان "**اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001– 2009** " للطالب **بودخدخ كريم**, والتي جاءت بإشكالية "كيف تؤثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ؟", ولخصت الدراسة إلى أن الإنفاق العام على الاستثمارات العامة في شكل بنى تحتية وهياكل قاعدية اثر كثيرا على النمو الاقتصادي بشكل ايجابي سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر, حيث أنها تؤثر بشكل مباشر على هذا الأخير كونها تؤدي إلى زيادة حجم التشغيل وتوليد دخول جديدة في الاقتصاد المحلي تساهم في زيادة الطلب الكلي ورفع حجم الناتج المحلي, كما أنها تؤثر بشكل غير مباشر كونها تساهم في تحسين إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيلها لحركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج, شرط أن تكون تلك الاستثمارات العامة لحاجة الاقتصاد لها وليس من اجل الإنفاق فيها وفقط, لان ذلك يعد تبذيرا للمال العام ويحد من تأثيرها على النمو الاقتصادي.

– الدراسة الثانية بعنوان "**النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية** " للطالب **بصديق محمد** ,حيث كان ملخص هذه الدراسة "تعتبر السياسة الانفاقية والإيرادات العامة أداة من أدوات السياسة المالية التي تعمل على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية, من حيث تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع, فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة, وتحقيق أقصى إنتاجية منها بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في التأثير على حجم العمالة والدخل, ومستويات الأسعار ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

– الدراسة الثالثة والتي حملت عنوان "**ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالهداف–دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990–2009**" من إعداد الطالب **بن عزة محمد**, والتي حملت الإشكالية التالية "ما مدى رشادة سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟", حيث توصل إلى أن تطور النفقات العامة كان تزايدها بوتيرة متسارعة وذلك راجع للواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته البلاد, وعدم استعمالها بصورة رشيدة وكذا عدم نجاعة التدابير المتخذة في مجال توجيه السياسة الانفاقية.

– الدراسة الرابعة تتمثل في " **التنمية البشرية في الجزائر– الواقع والآفاق**" من إعداد الطالبة **مريبعي سوسن** والتي حملت الإشكالية " ما مدى تحقيق الجزائر لمستويات مقبولة من التنمية البشرية ؟" حيث

انتهت إلى أن مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر أكدت أن سياسة التنمية البشرية حققت نموا ملحوظا في مجال التنمية البشرية, وذلك نظرا للتغيرات التي شهدتها البلاد, والسياسات المنتهجة لتحسين رفاهية المواطنين, كما أن لكل من التعليم والصحة دورا في تحقيق مستويات عليا من التنمية البشرية, فهذا التحسن ليس مرتبطا بإيرادات النفط والغاز كما يفترض, وإنما هو نتيجة للانجازات الكبيرة التي حققتها الجزائر في مجال الصحة والتعليم.

صعوبات البحث:

لا يخلو أي بحث من مواجهة عراقيل أثناء انجازه, والصعوبات التي واجهتنا هي صعوبات عامة يتعرض لها كل طالب إلا أنها لم تتمثل في قلة المراجع بل تمثلت في :

– صعوبة الحصول على سلسلة زمنية للإحصائيات المتعلقة بموضوعنا على مدى الفترة الزمنية محل الدراسة.

– التضارب في الإحصائيات, فهناك تضارب في الإحصائيات بين مختلف الهيئات مثل البنك المركزي والمركز الوطني للإحصاء, الأمر الذي اوجب توخي الدقة والتأكد من صحة المعطيات من خلال المقارنة والعودة إليها إلى الواقع.

– اتساع الموضوع وصعوبة اختصاره, كونه متشعب يرتبط بجميع مكونات الاقتصاد ويمس كافة المجالات, ومهما توسعنا في الدراسة تبقى هناك جوانب لم نتطرق لها.

هيكل البحث:

لمعالجة الموضوع بشكل متكامل قمنا بتقسيم دراستنا إلى مقدمة عامة تطرقنا فيها إلى طرح الإشكالية والفرضيات المتعلقة به والتي تم تبنيها كنقطة انطلاق له, إلى جانب توضيح حدود الدراسة الزمنية والمكانية, كما بينا من خلالها الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع بالإضافة إلى أهميته وأهدافه مع الإشارة إلى الدراسات السابقة والأدوات التي تم استخدامها فيه.

أما بالنسبة للفصول فقد قسمناها إلى ثلاثة فصول متجانسة حيث قسم كل فصل إلى ثلاث مباحث وكل مبحث إلى ثلاث مطالب وكانت على النحو التالي:

– الفصل الأول والذي يحمل العنوان "الإطار النظري للتنمية الاجتماعية" ارتأينا من خلاله التكلم عن المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاجتماعية, ابتداء من مفهوم التنمية والفرق بينها وبين النمو وصولا إلى

العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية, ومن ثم التطرق إلى أهدافها وعناصرها لنصل في نهاية الفصل لعرض لمقوماتها ومعوقاتها التي تحول دون تحقيق أهدافها .

– أما عن الفصل الثاني والذي كان بعنوان "مدخل نظري حول النفقات الحكومية" فحاولنا من خلاله التطرق إلى تطور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي قبل أن نتطرق إلى ماهية النفقات العامة وتقسيماتها, لننتقل إلى مفهوم ترشيد الإنفاق العام بعد توضيح أسباب التزايد النفقات العامة, وفي نهاية الفصل تعرضنا لأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة.

– وفي الفصل الثالث والمعنون بـــ "واقع التنمية الاجتماعية وسياسة الإنفاق العام في الجزائر" فقمن من خلالها باستعراض برامج الإنفاق العام المنتهجة خلال الفترة 2000-2016, لنعرض بعدها تصنيف المشرع الجزائري للنفقات العامة, وتحليل تطور معدلاتها خلال نفس الفترة, لنختم نهاية الفصل الثالث بواقع التنمية الاجتماعية في الجزائر خلال فترة الدراسة بالتركيز على قطاع التعليم والصحة ومحاربة البطالة باعتبارهم أهم محاور التنمية الاجتماعية.

– وأخيرا الخاتمة ككل بحث تتضمن ملخصا عاما للفصول الثلاث واختبار الفرضيات مع أهم النتائج المتوصل إليها متبوعة بجملة من التوصيات والاقتراحات والآفاق المستقبلية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنمية الاجتماعية

تمهيد:

مما لا شك فيه أن التنمية تعتبر ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر إنتاجا ووجودا، وعلى اعتبارها ظاهرة شاملة كلية تلحظ في شتى جوانب الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، أي أنها عملية تشترك فيها كافة المتغيرات والمؤشرات التي يتكون منها المجتمع، إلا انه لا يمكن إحداث التنمية مع إهمال جانب من جوانب المجتمع، والتي تشير إلى وحدة الظواهر الاجتماعية وعلومها المختلفة وصعوبة الفصل بينها، الأمر الذي أدى إلى بروز التنمية الاجتماعية وأهميتها البالغة، إلا أن دراسات التنمية لم تحض بالأهمية الكبيرة في الأبحاث والتدريس إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، وتنامي الاهتمام بها أكثر في ثمانينات القرن الماضي نظرا للحاجة لمواكبة مقتضيات هذا العصر، حيث اتخذ مفهومها صورا محدودة في سياق الحضارة المعاصرة.

وعليه سنتناول من خلال هذا الفصل الجانب النظري للتنمية الاجتماعية في ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التنمية الاجتماعية أهدافها وأسسها.

المبحث الثاني: عناصر التنمية الاجتماعية.

المبحث الثالث: مقومات ومعوقات التنمية الاجتماعية.

المبحث الأول: التنمية الاجتماعية أهدافها وأسسها

إن الحديث عن التنمية هو حديث عن مشروع حضاري و رؤية متعددة الجوانب وعنوان للكثير من السياسات والخطط والأعمال على مختلف الأصعدة بشكل عام و بشكل خاص الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، وعليه فالتنمية الاجتماعية هي تنمية علاقات الإنسان المتبادلة أي التوافق في العلاقات الاجتماعية، وتغيير ظروفه المعيشية للأحسن، واستقرار المجتمع يقوم على قوة هذه الروابط بين أفراده و لا يقوم على أنظمة مفروضة و قوانين داخلية تقيده .

ومما سبق ذكره فان هذا المبحث خصص للحديث عن مفهوم التنمية و التنمية الاجتماعية و أهدافها و العلاقة بينها و بين التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاجتماعية

تعتبر التنمية الاجتماعية محركا في تفعيل شبكة الارتقاء و الازدهار الاجتماعي بين أفراد الدولة الواحدة، ولذلك في هذا المطلب سنتكلم عن مفهوم التنمية والفرق بينهما وبين النمو وكذا مفهوم التنمية الاجتماعية.

أولا : تعريف التنمية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين،حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية سياسية متماسكة فيما يسمى "عملية التنمية " ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال في الستينات من هذا القرن في أسيا و إفريقيا بصورة جلية ، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى من التخطيط والإنتاج و التقدم[1].

كما اعتبر "جابريال لوبر" أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية بحتة وإنما هي مجموعة من الظواهر من نوع مختلف ذات طبيعة سوسيولوجية وسيكولوجية[2]. وقد عرفت على أنها العملية الاجتماعية الاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه كما ونوعا والتي لا يمكن أن

[1]- نصر عارف، مفهوم التنمية، تاريخ الاطلاع 02-01-2017 على الساعة 14:00، ص 01 .
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp

[2]- الجوهري عبد الهادي، **التضامن الإسلامي في مجال التنمية الاجتماعية**،مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1971، ص 115 .

تتم إلا في إطار إنتاج اجتماعي معين حيث تحدد القوانين لهذا النمط مسار ومهام التنمية بشكل عام[1].

وعرف البعض التنمية بأنها زيادة الإنتاج واستخدام التكنولوجيا المتقدمة من اجل اللحاق بالبلدان المتقدمة ،وتلقى هذا التعريف انتقادات بكون زيادة الإنتاج هدف للتنمية في مرحلة معينة ومن الخطأ اعتباره الهدف الوحيد لها، ويغفل أن التكنولوجيا هي نتاج اجتماعي وان ما يطبق على مجتمع ما لا يستلزم بالضرورة أن يطبق على مجتمع أخر ويؤتي نفس نتائج التجربة ،كما يدل على أن الدول النامية في تبعية و ازدواجية دائمة للدول المتقدمة وبالتالي يخل بنظامها وبالتنمية التي ترجوها[2].

وانطلاقا من هذه الانتقادات أوجدت مفاهيم أخرى والتي تأخذ في اعتبارها الأهداف والأساليب التي أغفلتها التعريفات السابقة ، ومن أهم هذه المفاهيم [3] :

1- مفهوم الاحتياجات الأساسية : جوهر التنمية هو السعي للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين من مسكن ، ملبس ، خدمات صحية وتعليمية ،هدف التنمية هو القطاعات العريضة والفقيرة من المواطنين .

2- مفهوم التكنولوجيا الملائمة: جوهر هذا المفهوم ليس ملزما استخدام احدث ما توصل إليه العلم من تكنولوجيا متطورة و إنما اختيار التكنولوجيا بشكل يلاءم واقع البلاد لتوظيفها بشكل فعال .

3- تقليل التبعية والاعتماد على الذات : أي انه من أهداف التنمية هو دعم الاستقلال الوطني والتحرر من التبعية الخارجية .

4- العدالة التوزيعية : فلا تنمية حقيقية دون عدالة في التوزيع ،أي مشاركة الفئات الاجتماعية بعوائد التنمية،وكذا العدالة في توزيع الدخل في المجتمع لضمان العدالة التوزيعية .

ويذكر" **مايز** " أن التنمية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدول خلال فترة زمنية معينة، ويتفق معه في ذلك" **بولد وين**" مع إضافة أن تحقيق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى[4] .

---

[1]- حسين بن هاني، **التنمية في الوطن العربي**، دار الكندي، الأردن، 1990، ص 118 .

[2]- هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، بدون طبعة، الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص 211 .

[3]- هشام مصطفى الجمل، نفس المرجع ، ص 212 .

[4]- فكرون السعيد، **إستراتيجية التصنيع و التنمية بالمجتمعات النامية دراسة نظرية**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004،2005، ص 51 .

وهكذا نفهم إن التنمية هي سيرورة شاملة ، اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، سياسية ، تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم .

ثانيا : الفرق بين التنمية والنمو

إن كلمة التنمية شاعت غداة الحرب العالمية الثانية إشارة إلى مشكلات الدول التي أخذت تستقل تباعا من اجل تحسين أحوالها ومع ذلك لم يستقر القوم على مصطلح واحد مجرد من النعوت ، فسرعان ما ظهر لفظ النمو ،ثم النمو الاقتصادي (الذي اقترن بكتيب والت روستو المسمى مراحل النمو الاقتصادي)،ومن ناحية أخرى بدأت الأوصاف تلحق بكلمة التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية،..وعبر جل تلك الكتابات يصادف القارئ تعبير (التغيير) الذي يحظى بتفضيل اختصاصي علم الاجتماع وما يسمى بالعلوم السلوكية ،كما يجد تعبير (التحديث) آو (الحداثة)[1] الذي استخدم بشكل أكثر تحديدا كمصطلح لوصف أشكال معينة من الاقتصاد والمجتمع استنادا إلى تجارب أوروبا الغربية . فوفقا للمعايير الاقتصادية تشمل الحداثة،التصنيع ،التحضر ،وزيادة استخدام التقنية ضمن كل قطاعات الاقتصاد[2].

وكلما كان هناك حديث عن التنمية كان هناك بروز لمن يرى وجوب التفرقة بينه وبين النمو وفي خلاف ذلك هناك البعض الذي يحاول التنسيق بين المصطلحات المتنافرة ،فالنمو يعني عندهم النمو الاقتصادي أما مصطلح التنمية فهي التنمية الاقتصادية والتي تعني التغير في البنية الاقتصادية [3].

وهناك من يرى أن مصطلح النمو هو نفسه مصطلح التنمية ،فالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ،أي زيادة استثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع. وهناك من يميل إلى المساواة بين المصطلحين (النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية) أي استخدامهما كمرادفين باعتبار أن كلاهما يعني التغيير للأحسن، هذا على الرغم من أن بعض الاقتصاديين يجد في ما بين النمو و التنمية فروقات واختلافات كبيرة ،

---

[1]- عادل حسين وآخرون،**الدراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي،سلسلة كتب المستقبل العربي(1)**،الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1985،ص 43 .

[2]- كاتي ويليس،ترجمة عبد الله بن جمعان الغامدي، **نظرية التنمية وتطبيقاتها**، النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية،2012، ص03.

[3]- عادل حسين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 44.

خاصة من ناحية النمو الذي يتم بصورة عفوية أو غير إرادية أو دون تدخل الدولة أما التنمية فهي إرادية أو قصدية أو بتدخل الدولة[1].

وعليه فان النمو الاقتصادي الذي يعني زيادات في السكان ضمن منطقة محددة ، أو زيادات في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي لا يعني أو لا يقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية في الحياة [2].

في حين أن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة موروثة وغير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية [3].

ومع ذلك فالنمو يشير إلى الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث من جانب معين من جوانب الحياة ، بينما التنمية عبارة عن زيادة سريعة وتراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن ، فالنمو يحدث عادة عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي ، بينما التنمية تمثل الدفعة القوية " big push"،لكي تخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف[4].

ثالثا: مفهوم التنمية الاجتماعية

مازال مفهوم التنمية الاجتماعية من المفاهيم الفضفاضة وغير محددة المعالم، والتي كثرت تعريفاتها واختلفت في مفهومها اختلافا كبيرا .

فعرفها المفكرون الرأسماليون بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية[5]. بينما عرفها المفكرون الاشتراكيون بأنها تغير اجتماعي موجه تهدف إلى القضاء على مكونات البناء الاجتماعي في البلاد المتخلفة ،حيث أنها لا تصلح لمواجهة الأبعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد الذي يراد الوصول إليه ، وترى أن ذلك التغير لن يتم إلا عن طريق ثورة حتمية تقضي على البناء الاجتماعي القديم وتقيم بناء جديد تنبثق عنه علاقات جيدة وقيم مستحدثة[6].

---

[1]- بن سعيد لخضر، **التطور التكنولوجي و أثره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، غير منشورة، تيارت، 2010-2011، ص 66 .

[2]- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، دار الإثراء، الأردن، 2010، ص 40 .

[3]- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية(نظريات،نماذج،استراتيجيات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن ،2012، ص 09 .

[4]- ثروة محمد شلبي، **تنمية اجتماعية**، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، مصر، بدون تاريخ، ص 24 .

[5]- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره ،ص 216 .

[6]- نفس المرجع السابق، ص 216 .

وكتعريف أخر للتنمية الاجتماعية والذي يشير إلى أنها عملية تغيير حضاري تتناول أفاق واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه و رفع مستواه الثقافي ،الصحي ،الفكري و الروحي ، وهذه التنمية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية من اجل رفع مستوى المعيشة ومن اجل خدمة أهداف التنمية [1].

وتعرف أيضا التنمية الاجتماعية على أنها عملية بواسطتها تنمو علاقات التعاون بين أفراد المجتمع من خلال دعم التفاعل في ما بينهم وزيادة الشعور بالمسؤولية وإدراك احتياجات الآخرين وذلك في إطار اجتماعي يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية [2].

إذن فالتنمية الاجتماعية هي العملية التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، أي عملية تغيير اجتماعية تستهدف البناء الاجتماعي و وظائفه من اجل رفع المستوى المعيشي للأفراد. كما تعني تطور خدمات الصحة والسكن والتعليم وما إليها باعتبارها ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية

من المعروف أن النشاط الاقتصادي لا يدور في فراغ ، وإنما يدور في محيط من النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتعاليم الدينية و ولا يمكن تحقيق التنمية في أي دولة من دول العالم إلا نتيجة لاندماج التنمية الاجتماعية مع التنمية الاقتصادية وهذا ما يعرف بالتنمية الشاملة . وفي هذا الصدد سنتطرق في هذا المطلب لمفهوم التنمية الاقتصادية ومدى ارتباطها مع التنمية الاجتماعية .

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية يقصد بها في بنية الاقتصاد تعدد قطاعات الإنتاج والخدمات فيه وزيادة ما بينهما من روابط . وتقاس عادة بأهمية قطاع الصناعة التحويلية ومقدار إسهامه في الناتج القومي الإجمالي[3].

---

[1]- إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2005، ص 175 .

[2]- بن منصور اليمين، **دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية،دراسة ميدانية حول المزابيين المقيمين بمدينة باتنة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص ديني، جامعة الحاج لخضر، غير منشورة، باتنة ،2009-2010، ص 32.

[3] صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2013، ص 71 .

يراد بالتنمية الاقتصادية زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد ، أي مقدار السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية عادة تكون سنة ،وللتنمية تعاريف كثيرة إلا أن هذا التعريف الأكثر شيوعا ولا يختلف الاقتصاديون في التنمية الاقتصادية على أساس الدخل الحقيقي (الناتج)الفردي [1].

وبوجه عام يمكن أن تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج[2].

ثانيا: العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية

بعد التعرف على كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية يبدو لنا انه من الواضح أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا بدا وان يرتبطا يبعضهما بالضرورة وان يكمل احدهما الأخر ولذلك لا يمكن ممارسة أي منهما بشكل فعال بمعزل عن الأخرى ، أو غياب الأخرى فالتنمية الاقتصادية التي لا تأخذ في اعتبارها الجوانب الاجتماعية تشبه إلى حد كبير إنتاج آلة دون مورد يغذيها بالطاقة ، وكذلك تصبح التنمية الاجتماعية التي تهمل الجوانب الاقتصادية كمخبز ليس به دقيق [3]، وبما أن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتأثر كل منهما بالأخرى وتؤثر فيها ، حيث أن ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية يتوجب أن يؤدي إلى ارتفاع مماثل في معدلات مستويات التنمية الاجتماعية والعكس صحيح أيضا [4] .

ولمزيد من تحديد أهمية الترابط الشديد بين كل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية يطلق عليها لفظ التنمية الاجتماعية الشاملة وترتكز على بعدين أساسين هما :

[1]- ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد الجزء الأول**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 71 .

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 17 .

[3]- محمد محمود الجوهري، **علم اجتماع التنمية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص 145 .

[4]- يسري محمد أبو العلا، **علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 687 .

1- البعد الاقتصادي : وذلك من خلال زيادة دخول أفراد المجتمع وترشيدها، ورفع مستوى كفاءة العاملين عن طريق البرامج التدريبية والتأهيلية و إقامة المشروعات الصغيرة وفرص توليد فرص العمل والدخل وزيادة كفاءة عمل المنظمات الاجتماعية في المجتمع .

2- البعد الاجتماعي : وذلك عن طريق زيادة المشاركة من جانب أفراد المجتمع و دعم روح الولاء والانتماء في المجتمع وكذلك عن طريق رفع مستوى الخدمات الاجتماعية في المجتمع.[1]

كما قلنا ولا يمكن تحقيق التنمية في أي دولة من دول العالم إلا نتيجة لاندماج التنمية الاجتماعية مع التنمية الاقتصادية وهذا ما يعرف بالتنمية الشاملة، الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي الاجتماعي، لتحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وزيادة الارتباط بين المكافأة و الجهد و الإنتاجية فضلا عن استهدافها توفير الاحتياجات الأساسية للفرد و ضمان حقه في المشاركة وسعيها إلى تحقيق متطلبات أمنه و استقراره في المدى الطويل .

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاجتماعية

يحظى موضوع التنمية الاجتماعية باهتمام بالغ من طرف جل المتتبعين والمهتمين بمشاكل العالم ككل والعالم الثالث خاصة ، وهذا لما له من أهمية وتأثير بالغين على كافة المجالات ، لذا خصصنا هذا المطلب للتكلم عن أهداف التنمية الاجتماعية .

أولا: معايير قياس نجاع أهداف التنمية

إن الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية هو تحسين نوعية الحياة والحفاظ على كرامة الإنسان من خلال توفير الاحتياجات الروحية والنفسية والجسمية التي تلزم الفرد والمجتمع [2]، والتي تتمثل في الأمن والأمان والراحة والتوافق مع المجتمع . وكذا الحاجات المادية المتمثلة في الغذاء والمسكن والعمل والإنتاج . ولا يتم هذا إلا من خلال إحداث تغيرات اجتماعية تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي والجانب البشري بما يحقق بقاء المجتمع ونموه [3].

---

[1]- رشاد احمد عبد اللطيف، **التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار الوفاء، مصر، 2010، ص 31 .

[2]- بن منصور اليمين، مرجع سبق ذكره ، ص 50 .

[3]- فيصل محمود غرايبة، **الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر**،الطبعة الثانية، دار وائل الأردن، 2008، ص 45 .

ومن بين أهم الأسس و المعايير التي نقيس من خلالها مدى تحقيق التنمية الاجتماعية لأهدافها لدينا :

1- المعايير الاجتماعية: وتشمل اثر عملية التنمية على حياة الفرد مثل انخفاض معدل الوفاة، تحسين الوضع الصحي، وتوفير الحاجات الأساسية ...

2- المعايير الاقتصادية: وتشمل المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على حياة الفرد مثل زيادة الإنتاجية، وارتفاع معدلات الدخل القومي، ومعدل الدخل الفردي والذي يعتبر من أهم المعايير في قياس التنمية.[1]

ويمكن إجمال أهداف التنمية الاجتماعية في النقاط التالية : [2]

أ- رفع مستويات التعليم والارتقاء بالأوضاع الاجتماعية للأفراد ومد يد العون لهم في حل المشاكل التي تواجههم .

ب- خلق حلول جذرية لما خلفته التنمية الاقتصادية من مشاكل وأبرزها ارتفاع معدلات البطالة نتيجة الانتقال من الريف إلى المدن .

ت- نشر الوعي بين المواطنين في كافة المجالات الاجتماعية، الصحية، الثقافية، المهنية، والاقتصادية .

ث- العمل من اجل إحداث التغيرات الاجتماعية المرغوب فيها في إطار القيم الإسلامية .

ج- العمل من اجل رفع مستوى المعيشة بين المواطنين بزيادة الدخل .

ح- اكتشاف القيادات المحلية وتدريبها بمختلف الطرق على العمل الجماعي .

خ- دعم اللبنة الأولى في المجتمع و هي الأسرة وتعميق أواصر التماسك والاستقرار فيما بينها .

ثانيا : أهداف التنمية الاجتماعية وفقا لمجالاتها .

كما انه هناك أهداف أخرى للتنمية الاجتماعية وفقا لمجالاتها على النحو التالي: [3]

1- التعليم: ويشمل محو الأمية، تطوير وتحسين التعليم، رفع مستوى التعليم المهني العام، توفير كافة التسهيلات و الإمكانيات التعليمية والثقافية لكافة قطاعات المجتمع ... .

---

[1]- محمد الوادي، إبراهيم خريس، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية ،دار اليازوري العلمية، الأردن، 2007، ص 332.

[2]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2012، ص 77 .

[3]- عبد العزيز مقاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2011، ص 117.

2- الصحة : وتشمل النهوض بالمستوى الصحي، وتوفير الإمكانيات الصحية اللازمة لسد احتياجات السكان الصحية ... .

3- الإسكان : ويشمل النهوض بالظروف السكنية والعمل على إنشاء المساكن الاقتصادية للفئات ذات الدخل المحدود .

4- العمالة : وتشمل القضاء على البطالة، ورفع مستوى العمالة، وتوفير الظروف والإمكانيات اللازمة للعمل .

المبحث الثاني: عناصر التنمية الاجتماعية

عرضنا في المبحث السابق مفهوم تنمية الاجتماعية وعرفنا أنها عبارة عن تغيير اجتماعي يستهدف تغيير الخصائص الاجتماعية للبلاد النامية، و إزالة المعوقات التي تراكمت عبر السنين وإيجاد علاقات جديدة ونظرة مستحدثة تفي باحتياجات الأفراد، كما أنها تستهدف إزالة العقبات التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية، و معالجة المشكلات التي قد تترتب عليها .

بهذا المفهوم للتنمية الاجتماعية يمكن تحديد عناصرها الثلاث .تغيير بنائي، ودفعة قوية، و إستراتيجية ملائمة . وهذه العناصر الثلاثة مجتمعة ضرورية للتنمية الاجتماعية ولازمة لها وبدونها لا تتحقق لها مقومات النجاح.

المطلب الأول: التغيير البنائي (البنياني)

يقصد بالتغير البنائي ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور ادوار و تنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار وتنظيمات القائمة في المجتمع . ويقضي هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر و النظم والعلاقات السائدة في المجتمع[1].

و يعرف"موريس جيتر بيرغ" التغير البنائي بأنه تغير يحدث في بناء المجتمع ،أي في حجمه وتركيب أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي، وعندما يحدث هذا التغير في المجتمع نرى أفراده يمارسون أدوارا اجتماعية مغايرة لتلك التي كانوا يمارسونها خلا ل فترات زمنية سابقة [2].

ويرى الأمريكي"نايل سملر" إلى أن ابسط أنواع التغيرات هو الذي يحدث في بناء اجتماعي معين عن طريق دورات المكافآت والجزاءات، أو تغير مكنات الأفراد، و ما يصحب ذلك من تغير أنماط التفاعلات و العلاقات المؤقتة التي تنشا بين الأفراد دون أن تتغير العلاقات الأساسية أو الجماعات التي تدخل في تكوين البناء الاجتماعي، ويطلق على هذا النوع اسم العملية الاجتماعية[3].

وفي هذا الإطار فان الدول النامية قد ورثت الكثير من المشكلات التي ترسبت وتراكمت مع مرور السنين وأصبحت تمثل خصائص هذه البلدان ، وباتت تمثل تحديات أساسية بالنسبة للدول

[1]- عبد الباسط محمد حسن، **التنمية الاجتماعية**، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر،1977، ص 109 .

[2]- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 235 .

[3]- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 236 .

النامية وأصبح من الصعب أن تحدث تنمية مجتمع متخلف دون أن يتغير البناء الاجتماعي لتلك الدول وهذا التغير يجب أن يتصف بالعمق و الجذرية والشمول والامتداد، وإلا فلن تتحقق مقومات النجاح، وعليه فالتغير البنائي واحد من مجموعة من المتطلبات الأساسية اللازمة للتنمية [1].

فالتغير البنائي هو الذي يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فليس من المتصور إطلاقا أن تحدث تنمية اجتماعية في مجتمع متخلف دون أن يتغير البناء الاجتماعي لذلك المجتمع .

المطلب الثاني: الدفعة القوية

لابد من خروج المجتمعات النامية من مصيدة التخلف من خلال حدوث دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات القوية التي يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود، وهذه الدفعات القوية ضرورية لإحداث تغيرات كيفية في المجتمع، ولإحداث التقدم في أسرع وقت ممكن.

والحكومات في البلاد النامية مسؤولة مباشرة عن إحداث الدفعة القوية، فهي التي تملك مفتاح القرار وكذلك إمكانية التغيير، وهي المسؤولة عن ضمان حد أدنى لمستويات المعيشة للأفراد[2] .

ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغييرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين، وبتوزيع الخدمات توزيعا عادلا بين الأفراد و بجعل التعليم إلزاميا و مجانيا بقدر الإمكان وبتامين العلاج و التوسع في مشروعات الإسكان، إلى غير ذلك من مشروعات و برامج تتعلق بالخدمات [3].

ولما كانت تنمية الموارد البشرية في البلاد النامية من الأمور الضرورية حيث أن خطط التنمية لا يمكن أن تتحقق من غير قوة عمل مدربة ماهرة تستطيع أن تغطي احتياجات التنمية في مجالات العمل المتشعبة، فان الدفعة القوية في هذا المجال يمكن أن تتحقق عن طريق تقصير فترة التعليم و التدريب بشرط ألا يؤثر ذلك على مستوى الكفاءة المطلوبة [4].

---

[1]- عاي حميدوش، **التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2005**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، الجزائر،2005-2006 ،ص 163 .

[2]- محمد زكى الشافعي، **التنمية الاقتصادية**، الكتاب الأول، بدون رقم طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص 80.

[3]- عبد الباسط محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[4]- هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص 237.

والدفعة القوية التي تحدث في المجال الاقتصادي لابد أن يصاحبها دفعة مماثلة في المجال الاجتماعي على عكس ما يرى البعض أن الدفعة القوية للتنمية الاجتماعية لا ضرورة لها. لأنها لو لم تحدث لترتب عليها هوة كبيرة ومشكلات اجتماعية اقل أضرارها مقاومة التغيير الذي يحدث في الجانب الاقتصادي ووضع العقبات في طريق التغيير بشكل يهدد نجاحه.كما أن ارتفاع مستوى الخدمات يؤثر في برامج التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى زيادة إنتاج الفرد و قدرته على العمل .و استيعاب احدث برامج التكنولوجيا [1].

وتؤكد الفكرة الأساسية لنظرية الدفعة القوية على انه لا يمكن للدول النامية القضاء على حالة التخلف التي تعيش فيها دون القيام بدفعة قوية أو سلسلة من تلك الدفعات، بالقيام باستثمارات ضخمة لإقامة الهياكل الاقتصادية الأساسية وإنشاء مشروعات متكاملة عديدة للخروج من طوق الركود و الوصول إلى حالة من النمو المتوازن [2].

المطلب الثالث: الإستراتيجية الملائمة

يقصد بالإستراتيجية الملائمة الإطار العام أو الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي ، وينبغي أن تقوم الإستراتيجية التنموية على أساس التكامل و التوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية أي تحقيق توازن بين رأس المال البشري و رأس المال المادي[3].

وتختلف الإستراتيجية عن التكتيك الذي يعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف ، ولكي يتم استخدام هذه الوسائل استخداما صحيحا لا بد و أن تكون هذه الأخيرة موزعة وفقا لخطة مدروسة لاستخدام جميع الأدوات المتاحة واستغلالها استغلالا كاملا .

وينبغي أن تقوم استراتيجيات التنمية الاجتماعية في البلاد النامية على أساس تدخل الدولة في مختلف الشؤون، بحيث توجه الدولة النشاط الاقتصادي نحو تحقيق أهداف اجتماعية عادلة، وتحقيق

[1]- عبد الباسط محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 116-117.

[2]- بشير عبد المجيد عبد الطيف قفة،**الأفاق التنموية لقطاع الصناعات الغذائية في قطاع غزة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غير منشورة، غزة، 2006، ص 67 .

[3]- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره ، ص 239 .

مستوى أعلى من الرفاهية والرقي الاجتماعي بالنسبة لكافة المواطنين. وينبغي أيضا أن تقوم إستراتيجية التنمية على أساس التخطيط الشامل و المتكامل، وان يكون على أساس التكامل و التوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وان يكون واضحا للمخططين أن للتنمية الاجتماعية وظيفتين أساسيتين تتصلان بالتنمية الاقتصادية احدهما التغير الاجتماعي للتنمية والأخر تنمية الموارد البشرية[1].

وتتوقف الإستراتيجية المختارة علة عدة اعتبارات أهمها طبيعة الظروف السائدة في الدولة عند بدا التنمية، و ما هي الأهداف المنشودة، ودور الدولة في التنمية..

أما عن طبيعة الظروف السائدة عند بدا التنمية، فينظر إلى الدولة هل هي من الدول المتقدمة؟ و ما هي أهم السمات فيها؟ أم من الدول المتخلفة وما أهم معوقاتها؟ وطبيعة الدولة هل كانت دولة مستعمرة و ما المدة التي لبث فيها الاستعمار؟ وما نوع الحكم السائد فيها؟ وطبيعة النظام الاقتصادي؟ و نوعية التركيب الطبقي ؟ وتركيب المجتمع من حيث عدد السكان و مستويات التعليم والصحة و نوع القيم السائدة في المجتمع؟[2]

أما عن طبيعة الأهداف المنشودة، فهناك استراتيجيات أو غايات بعيدة يراد الوصول إليها في المدى البعيد وأهداف تكتيكية أو مرحلية يراد الوصول إليها في المدى القريب. ويلاحظ أن الأهداف الاجتماعية للتنمية التي نصت عليها واستهدفتها معظم الخطط في البلاد النامية هي : فرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان، و تقليل التفاوت في توزيع الثروة و الدخول بين الأفراد، وتقديم بعض الخدمات الخاصة للطبقات المتخلفة ورفع مستويات المعيشة و ضرورة التنسيق بين هذه المستويات في مختلف المناطق الجغرافية بحيث يكون تقدمها بمعدل واحد بقدر الإمكان[3].

ومن المهم أيضا عند تحديد الإستراتيجية الملائمة للتنمية تحديد دور الحكومة في التنمية الاجتماعية، ودور المجتمعات المحلية و الجهود الأهلية و الأعمال التطوعية التي يمكن أن تساهم في عمليات التنمية، فمع ضرورة قيام الحكومة بالدور الفعال في عمليات التنمية في البلاد النامية، إلا انه من الضروري أيضا ضمان المشاركة الشعبية في برامج التنمية الاجتماعية سواء من ناحية التمويل أو

[1]- نفس المرجع السابق، ص 239 .

[2]- عبد الباسط محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 126 .

[3]- محمد فايز عبد اسعيد، **مشاكل التنمية في العالم الثالث**، الطبعة الأولى، دار الوطن، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1984، ص 94.

الإدارة أو المتابعة أو التقويم، ومن ثم يلزم باستمرار تحديد البرامج والخدمات التي تلتزم بها الدولة و تمولها حصيلة الضرائب العامة، و الخدمات التي تتم على المستوى المحلي و تشترك فيها الدول بالمعونة الفنية المالية، وكذلك الأعمال والخدمات التي تعالج بالحلول الذاتية على أدنى المستويات مع مراعاة التخطيط لها، وترتيبها حسب أولويتها في ضوء السياسة العامة للدولة [1].

[1] – عبد الباسط محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص126.

المبحث الثالث: مقومات ومعوقات التنمية الاجتماعية

تقوم التنمية الاجتماعية على مجموعة من المقومات التي ترتكز عليها وتعتبر من العوامل الجوهرية لإحداثها، ولا يمكن أن تتحقق في أي مجتمع من المجتمعات ما لم يكن أفراده على استعداد كامل لمواجهة المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية وأهدافها، وأن تكون لهم القدرة على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة لديهم والتي تلزم لإحداث التنمية، بالإضافة إلى قدرتهم على استيعاب التغيرات التي قد تحدث في المجتمع. وجوهر هذا المبحث سنتعرف فيه على مقومات التنمية الاجتماعية المادية والغير مادية وكذا المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية.

المطلب الأول: المقومات المادية للتنمية الاجتماعية

تعتبر المقومات المادية الأساس الجوهري الذي تستند عليه التنمية الاجتماعية، ولا يمكن دون وجودها إحداث التنمية ولا تحقيق أهدافها، وهذه المقومات متعددة و أهمها :

أولا: توفر الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، و الأمم المتحدة من جهتها تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يتمكن من أن ينتفع بها، فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الاجتماعية ترتكز عليها لمواجهة كل الصعوبات التي يمكن أن تعيق عملية التنمية، وهي تعتبر مقوما أساسيا في هذه العملية وذلك نضرا للدور المهم الذي تقوم به[1].

حيث اختلفت الآراء حول العلاقة بين الموارد الطبيعية والتنمية ودور هذا المقوم في تحقيق هذه الأخيرة، فبالرغم من أهمية هذا المقوم إلا أن البعض يعتبره غير ذي أهمية كبيرة، ذلك لان الكثير

[1]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2007، ص139 ص140.

من الدول المتخلفة رغم امتلاكها لكثير من الموارد الطبيعية إلا أنها ما تزال متخلفة، بينما بعض الدول لا تملك منه شيئا يذكر ومع ذلك فقد تقدمت[1].

والأمر المتفق عليه أن توافر هذه الموارد يلعب دورا هاما في المراحل الأولى من التنمية عندما يكون هدفها زيادة تجميع رأس المال اللازم لعمليات التنمية في جميع القطاعات، فعندئذ يتحقق الهدف وتبدأ عجلة التنمية في السير قدما نحو التنمية[2].

والواقع أن أغلبية الدول المتخلفة رغم توافر الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية لديها، ونجاحها في تصديرها للخارج وان لم يكن بالقدر المطلوب، إلا أنها ينقصها عوامل أخرى لا بد من وجودها لاستغلال هذه الموارد بكفاءة و بفعالية، إذ يجب أن توجد فنون حديثة للإنتاج وان تتطور معها نوعية السكان و مهاراتهم، ووجود كمية مناسبة من رأس المال والتنظيم والتكنولوجيا، وان توجد النظم و القواعد الاجتماعية التي تسهل ذلك الاستغلال و بالتالي تتحقق التنمية الاجتماعية [3].

ثانيا: توفر رأس المال

يعد رأس المال احد الناصر الأساسية في عملية التنمية و إجراء التحولات الجذرية المطلوبة، والمقصود برأس الأموال بأنه الأموال التي يتم ادخارها بقصد إعادة استخدامها مرة أخرى ومن بين أوجه الاستخدام الاستثمار العيني المتمثل في المعدات و المباني و الآلات التي يحوزها المجتمع، إذ لا قيمة لرأس المال النقدي ما لم يتحول إلى أصل منتج لسلع أو خدمات . كما لا يقصد برأس المال كمية الموال المتوفرة في المجتمع أو ما يطلق عليه رأس المال النقدي ولكن المقصود هنا رأس المال العيني الذي يمثل الطاقة الإنتاجية الحقيقية للمجتمع، وعادة ما يتم تقسيم رأس المال إلى نوعين هما: [4]

1- رأس المال الإنتاجي: وهو عبارة عن الآلات والمعدات والأدوات التي تستخدم في العملية الإنتاجية و تساهم بصورة مباشرة في الإنتاج .

---

[1]- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره ، ص 241 .

[2]- محمد زكى الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 28 .

[3]- خليل حسين خليل، **محاضرات في التنمية الاقتصادية**، بدون طبعة، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة،1963، ص41.

[4]- محمد عبد العزيز عجيمة، ايمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)**، بدون طبعة، قسم الاقتصاد،كلية التجارة،مصر، 2003 ،ص 26 .

2- رأس المال الاجتماعي : هو عبارة عن البنية الأساسية في المجتمع من طرق و شبكات المياه و الكهرباء ....الخ. ويساهم بطريقة غير مباشرة في العمليات الإنتاجية .

والملاحظ أن هناك من رجال الاقتصاد من ينضر إلى رأس المال على انه أهم مقوم من مقومات التنمية الاجتماعية، يلاحظ هذا من خلال ما كتب عن هذا المقوم من حيث الحجم أو النوعية، غير أننا نرى مع بعض الباحثين و الاقتصاديين الذين قالوا أن مجرد توافر رأس المال لا يعني شيئا طالما لم تتوافر العناصر الأخرى بل سيترتب عليه ضياع الموجود منه [1].

وتواجه معظم الدول النامية الغير نفطية مشكلة في عملية تراكم رأس المال نظرا لانخفاض مستويات الدخل القومي بها ومعدل نموه، و ارتفاع مستويات الاستهلاك، وتدهور معدلات الادخار.... كل تلك العوامل يقابلها نمو في السكان الأمر الذي يدفع الحكومات إلى ضرورة تخصيص الفائض القليل المتبقي لإشباع الحاجات السكانية الحالية و المباشرة، مما يزيد من اتساع فجوة الادخار و فجوة النقد الأجنبي، و بالتالي يؤثر على تراكم رأس المال [2]. و المسؤولية الاقتصادية الرئيسية التي تواجه حكومات الدول المتخلفة تتمثل في زيادة حجم وتكوين رأس المال ويتم ذلك عن طريق الاستثمار الحكومي المباشر، وتشجيع الاستثمار الخاص من خلال الإعفاءات الضريبية و الدعم، و التعريفات الوقائية و ما شابه ذلك من توحيد الجهود الحكومية الخاصة [3].

ثالثا : ضرورة التخطيط للتنمية .

يثير تدخل الحكومة في عملية التنمية جدلا كبيرا نضرا لما يقال عن عيوب تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، إلا انه من المسلم به أن التنمية لا تحدث بطريقة عفوية بل لا بد من وضع الخطط اللازمة بطريقة عملية و موضوعية و متابعتها وإزالة العقبات التي قد تقف في طريق التنمية، بوضع الحلول والحلول البديلة وتفهم ذلك بطريقة مرنة تتلاءم وظروف المجتمع [4] . لهذا نجد انه من مقومات التنمية الاجتماعية ضرورة التخطيط لهذه التنمية، وكما هو معروف فالتخطيط كمفهوم عام

---

[1]- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره ، ص242 .

[2]- السيد احمد عبد الخالق، **مدخل إلى دراسة التنمية الاقتصادية**، بدون رقم طبعة، بدون دار نشر،مصر، 1997، ص 173 .

[3]- السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص228.

[4]- نفس المرجع ، ص 227.

يعرف بأنه "جهد موجه و مقصود ومنظم لتحقيق هدف أو أهداف معينة في فترة زمنية محددة، بمال و جهد محددين " [1].

وأمام الخصائص التي تميز اقتصاديات الدول المتخلفة يظهر التخطيط كضرورة موضوعية لهذه الاقتصاديات، لذلك يجمع الرأي حتى بين خبراء الدول الرأسمالية على أن وضع خطط شاملة للتنمية في الدول المتخلفة، أي التخطيط الشامل للتنمية يعد شرطا جوهريا لإمكانية تحقيق تنمية هذه الدول .

إذن يمكن القول أن التخطيط التنموي الشامل عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة و المنظمة و المشرعة، التي تنفذ في فترة زمنية معينة وعلى مستوى أو عدة مستويات و بجهد جماعي تعاوني جاد، تستخدم فيه أدوات و وسائل متعددة تحقق استغلال امثل للموارد الطبيعية و البشرية الكامنة و الإمكانيات و الموارد المادية المتاحة، بشكل يعمل على إحداث التغيير المطلوب، و المرغوب في المجتمع، مع توجيه و ضبط و متابعة لهذا التغيير في جوانب الحياة المختلفة لمنع حدوث أي أثار سلبية ناتجة عنه و إبقاءه ضمن التغير المطلوب و المنشود [2] .

بالتالي فانه يجب عند وضع أي خطة للتنمية الاقتصادية آو الاجتماعية، أن توضع على ضوء الإمكانيات الموضوعة و الحاجات و القيود الاقتصادية و الاجتماعية بكل مرحلة من مراحل التنمية، وذلك بوضع أهداف معينة لكل مستويات الإنتاج و الاستهلاك و الاستثمار و التجارة الخارجية، وكذلك التعليم و الصحة .....الخ، واستغلال الموارد المتاحة لتحقيق أغراض التنمية .

المطلب الثاني: المقومات غير المادية للتنمية الاجتماعية

لا تقتصر مقومات التنمية الاجتماعية على المقومات المادية فقط، بل توجد نواح غير مادية تعتبر كذلك مهمة لإنجاح عملية التنمية الاجتماعية و لازمة لحدوثها، فهي تقف جنبا إلى جنب مع المقومات المادية، وهي عديدة و نذكر منها :

[1]- عبد الكريم بكار، **مدخل الى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية**، الطبعة الأولى، دار القلم، سوريا، 1999، ص 296 .

[2]- مها مجاهد يوسف عوده، **إستراتيجية تنمية مدينة طوباس وانعكاساتها على التخطيط العمراني للمدينة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص التخطيط الحضري و الإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، غير منشورة، فلسطين، 2010، ص 15 .

أولا: الإدراك لأهمية التنمية

إن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لعملياتها وعدم إشراك المواطنين مع السلطات العامة في برامجها وجهود تراكيبها الاجتماعية و الاقتصادية تقف عقبة أمام التحديات و التغيرات المعروضة التي تتناول في كثير من الأحيان هذه المجتمعات [1]. كما أن التخلف لا يرجع إلى قلة الموارد، وإنما إلى أنماط وعادات وتقاليد تقليدية يطبقها الناس في حياتهم و لا يريدون الخروج عليها، وإذا لم يدرك الشعب مدى الحاجة إلى التغيير والخروج على ما هو مألوف ومساندة عملية التنمية فلن تتحقق للتنمية أي مقومات للنجاح . لذلك فان عملية التنمية تستوجب حتمية التنازلات الطبقية والاقتصادية، وتستوجب معها أيضا القضاء على العادات الاجتماعية العتيقة، وما يتبعها من تفرقة بين أفراد الشعب[2].

إذن تعتبر السلبية الناتجة عن جهل الشعب بمدى أهمية التنمية، وتأثيرها عليهم سواء في المدى الطويل أو المدى القصير، من أهم العقبات التي تواجه التنمية في جميع القطاعات، فكل المشاريع التي تقوم الدولة بإنشائها وإنفاق المبالغ الطائلة عليها لا يكون لها قيمة ما لم نثير في المجتمع مدى أهمية هذه المشروعات للتنمية وأن هذه المشروعات إنما أنشأت لتحقيق رفاهيته وبالتالي يجب عليه المشاركة في المحافظة عليها واستغلالها استغلالا حسنا، فلن يكفل لهذه المشروعات النجاح إلا إذا وقف أفراد الشعب جنبا إلى جنب مع الدولة [3].

ثانيا: تنمية الموارد البشرية

تعد الموارد البشرية احد المقومات الهامة اللازمة لعملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، إذ لا يمكن تحقيق التنمية دون وجود العنصر البشري بالعدد الكافي و النوعية الملائمة القادرة على النهوض بعملية التنمية، ومن هنا سنتناول العنصر البشري من حيث الكم ثم من حيث الكيف.

1- العنصر البشري من حيث الكم : يعد البعض زيادة السكان عائقا من عوائق التنمية، بينما يراه البعض الأخر من مقومات التنمية، وهذا يرجع إلى طبيعة وظروف كل مجتمع، فالمجتمعات الآهلة

[1]- يسري مهدي حسن، **أثر الإنفاق العام والإيراد العام على بعض المقومات غير المادية للتنمية الاجتماعية في العراق للمدة 1985-2008**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18،العدد 68، ص 240.

[2]- يسري مهدي حسن،المرجع السابق، ص 241 .

[3]- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 245 .

بالسكان ولا يمتلك موارد طبيعية كبيرة تمثل زيادة السكان فيها عقبة من عقبات التنمية، بينما الدول ذات الموارد المتنوعة وعدد سكانها قليل تلعب زيادة السكان فيها دورا هاما في استخراج الموارد الطبيعية و دفع عجلة التنمية إلى الأمام [1].

وتعد ظاهرة تزايد السكان ملفتة للنظر خاصة مع ارتفاع نسبة المواليد و انخفاض نسبة الوفيات و ذلك بسبب التقدم الكبير في العلوم الطبية و القضاء على الأمراض المعدية و الأوبئة.

2- العنصر البشري من حيث الكيف : إن كان المحور الكمي للعنصر البشري يعبر عن النمو الطبيعي للسكان و هو الفارق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، مضافا إليه عامل الهجرة من و إلى الدولة، فان المحور الكيفي للسكان في التنمية نقصد به المعرفة والعلوم و المهارات و القدرات التي يكتسبها العنصر البشري من خلال العملية التعليمية و التدريب ومن خلال الرعاية الاجتماعية و الصحية و الثقافية، و تحسين ظروف العمل بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج [2] .

إن هدف التنمية الاجتماعية و الجهود و السياسات و البرامج التي تبذل في قطاعات التنمية المختلفة هو رفع مستوى معيشة الأفراد و تلبية احتياجاتهم المالية و الاجتماعية و الروحية، و لن يتحقق ذلك إلا بارتفاع إنتاجية العامل، وبث روح العلم و التدرب و الكفاية الصحية فيه و حثه على إتقان العمل و استغلال الموارد البشرية عن طريق التعليم و التدريب و الرعاية الصحية للعامل و تحسين الظروف المعيشية له و تهيأت المناخ الملائم و العوامل النفسية الملائمة له .

أ- التعليم و التدرب : يسعى هذا النشاط إلى إكساب الموارد البشرية مهارات جديدة، في ضوء تقييم أدائها، كما يعمل على معالجة جوانب الضعف في الأداء وتدعيم وتقوية جوانب القوة فيه، في مسعى إلى تطوير وتحسين أداء هذه الموارد وتمكينها مما هو مطلوب منها من مهام في الوقت الحاضر، كما يسعى هذا النشاط إلى تنمية أداء الموارد البشرية المستقبلي من اجل جعلها مؤهلة و قادرة على ممارسة وظائف أعلى مستوى في المستقبل وتمكينها من التكيف مع المتغيرات [3].

---

[1]- نفس المرجع ، ص 246 .

[2]- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 247 .

[3]- عمر وصفي عقيلي، **إدارة الموارد البشرية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2005، ص 18ص19 .

إن تنمية الموارد البشرية من خلال النظام التعليمي و التدريبي تعتبر عاملا رئيسيا للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية، و عنصرا هاما من الاستثمار القومي من اجل إعداد القوى البشرية الملائمة لمطالب هذا النمو.

ب– الصحـــة: تمثل الصحة جانب رئيسي من جوانب التنمية الاجتماعية من ثم تحتاج إلى استثمارات متزايدة، ذلك أن جميع القطاعات الأخرى تتوقف على هذا القطاع، فإذا لم تكن صحة الأفراد سليمة فلن ينمو المجتمع.

وعلى ذلك يجب الاهتمام بالرعاية الصحية و اعتبار الإنفاق في هذا المجال من الاستثمارات الضرورية، فالإنسان يمثل أغلى ثروة للبلد إن جاز التعبير وبالتالي من الأهمية المحافظة عليه وتنمية قدراته ويتوقف هذا على رعايته الصحية، من خلال تصميم برامج صحية طبية و بيئية تحمي الموارد البشرية من الأمراض الناتجة عن طبيعة العمل و مناخه المادي .

ت– نظام القيم السائدة : إلى جانب التعليم والصحة في تنمية الثروة البشرية، يلزم أيضا تهيئة العامل النفسي كي يستطيع الأفراد المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية، وذلك بتغيير القيم السائدة عن طريق تحدي الطرق القديمة لعمل الأشياء و تقدير أهمية العلم والتكنولوجيا، و التأكيد على الكفاءة و المسؤولية التي تتحقق التنمية بها [1].

ثالثا: الاستقلال السياسي والاقتصادي

من أهم مقومات التنمية هو دعم الاستقلال الوطني و تقليل التبعية للعالم الخارجي و الاعتماد على الذات، حيث أن التنمية الحقيقية هي التي تقوم على الاستقلال الاقتصادي و ليس على تبعيته، فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على التبعية خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي و المالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد و يعمق من روابط تبعية الدول النامية ومن اجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا و كاملا [2].

[1]– خليل حسن خليل، مرجع سبق ذكره، ص 43–44 .

[2]– سناء حم حميد، **إستراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص الإدارة البيئية و السياحية، جامعة الجزائر03، غير منشورة،الجزائر، 2012–2013، ص 09 .

إن الهدف من الاستقلال السياسي و الاقتصادي هو كسر الاستغلال بكل صوره و مستوياته، وإزالة هذا الاستغلال يعتبر شرطا ضروريا لعملية التنمية، و تحقيق هذا الشرط هو تحقيق مزيد من المساواة في فرص الحياة .

رابعا: استخدام التكنولوجيا الحديثة والملائمة

يربط البعض بين التنمية و استيراد احدث نظم التكنولوجيا المتقدمة على أساس أن ذلك مواكب لركب التقدم العلمي و انه مقوم من مقومات التنمية، و لكن هذا الرأي يغفل أن التكنولوجيا هي نتاج اجتماعي، وان و جود تكنولوجيا معينة لدى دولة لا يستلزم بالطبع ملائمة تلك التكنولوجيا لدولة أخرى، فان ما يصلح لدولة ما قد لا يصلح لدولة أخرى نظرا لعدة صعوبات تحول دون استغلال التكنولوجيا وفقا لما أوجدت له، منها ارتفاع تكلفة التكنولوجيا الحديثة، و عدم قدرة العقول على استيعابها، و غير ذلك من المشاكل التي لا بد من وجود حلول لها قبل استيراد التكنولوجيا [1].

يتعين على الدول النامية أن تمهد السبيل نحو إدخال التكنولوجيا المفيدة و الملائمة، وان تحاول جاهدة تغيير الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و تطويعها حتى يتحقق الانسجام بينها و بين التكنولوجيا حتى تكون أكثر كفاءة و فعالية ويتجنب مساوئها .

المطلب الثالث: معوقات التنمية الاجتماعية

تمثل معوقات التنمية الاجتماعية تحديا كبيرا للمجتمعات النامية في محاولة التقدم ودفع عجلة النمو، حيث أن هذه الأخيرة مترابطة و متداخلة وتؤثر في بعضها البعض، وهذه المعوقات ليست على درجة واحدة من الأهمية و التأثير في عملية التنمية وفقا لخصائص كل مجتمع، لكن يبقى لها وزن وتأثير كبيرين في إعاقة عملية التنمية والحول دون تحقيق أهدافها، وجاء هذا المطلب لذكر أهم هذه المعوقات.

[1]- يسري مهدي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 241 .

أولا: المعوقات الاجتماعية [1]

1- المترلة الاجتماعية: وهذه الصفة تفرض على الفرد أدوارا اجتماعية معينه وتحتم عليه الابتعاد عن أداء ادوار أخرى قد تؤدي إلى ضعف مترلته الاجتماعية مثل رفض البدوي القيام بأعمال الزراعة..

2- سوء توزيع السكان بين المناطق وهو ما يشار إليه بخلل النسق الايكولوجيي والمقصود به أن المجتمعات النامية تعيش توزيعا غير عادل للسكان، وحتى في الخدمات بين المناطق، وخاصة بين الريف والمدينة .

3- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي .

4- العصبية : قد يواجه المجتمع أثناء عمليه التنمية ببعض الجماعات المعارضة والتي تقف أمام تنفيذ مشروعات وبرامج التنمية دون تقديم تفسير واضح لموقفهم .

5- أن الزيادة السكانية تفرض على المجتمعات النامية زيادة نسب الإعالة في المجتمع، مما يزيد من حجم الأعباء الملقاة على الفئات العصرية المنتجة.

6- الاستغلال وتعارض المصالح: يسود الاعتقاد في بعض المجتمعات أن أيه تغييرات تحدث قد تهدد استقرارهم وشعورهم بالأمان .

7- وبالإضافة إلى انخفاض درجة التحضر ومعدلات النمو في المجتمعات المتخلفة، فان هناك ظاهرة أخرى تسود هذه المجتمعات المتخلفة ويطلق عليها اسم الثنائية الإقليمية ويقصد بها وجود هوة كبيرة تتسع باستمرار بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في داخل المجتمع الواحد وينتج عنها عدم التكافل الإقليمي.

ثانيا: المعوقات الثقافية والتعليمية

من الضرورة التأكيد على دراسة البناء الاجتماعي للمجتمع قبل تخطيط أي مشروع تنموي لان كثيرا من المشروعات التنمية الاجتماعية فشلت نتيجة لجهل الباحثين بثقافة المجتمع .

ويمكن ذكر المعوقات الثقافية و التعليمية في النقاط الآتية : [2]

---

[1]- محمد صلاح بسيوني، **التحديات الاجتماعية لتخطيط التنمية دراسة مقارنة على نماذج من المجتمعات المحلية المخططة في بعض الدول الإفريقية**، الإسكندرية، 1977، ص 88 ص90 .

[2]- علي لطفي، **التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية**، بدون طبعة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1980 ، ص 72 ص 73 .

1- تعاني المجتمعات النامية من عدم انتشار الوعي الصحي بين فئات المجتمع، مما ساعد في انتشار الأمراض وانتقالها بسهولة بين أفراد المجتمع الواحد .

2- التفاوت في التعليم بين الإناث والذكور في المجتمعات النامية.

3- أن الشخص الأمي يفشل في إدراك أهمية التنمية في مجتمعه ومتطلباتها المتعددة والمتباينة وبالتالي دورها في مقاومة التخلف.

4- عدم الإقبال على التعليم الفني والمهني يؤدي إلى نقص طاقات المتخصصين في المجال التصنيعي وهو أحد الأعمدة الأساسية في تنمية المجتمع.

أ- انتشار الأمية وتقلص في مستويات التعليم .

ب- انخفاض في مستوى الإنفاق العام على التعليم والبحث العلمي في الدول النامية .

ت- إن معدلات انتشار التعليم يختلف بين المناطق الريفية والحضرية في المجتمع الواحد، فنجد التعليم (وسائل وإمكانيات) منتشرة بنسبة عالية في المناطق الحضرية بينما نجد الريف يعيش حرمانا كبيرا من هذه الخدمات.

ث- انتشار عادات وتقاليد سلبية مرتبطة خاصة بالنظام الاستهلاكي.

ج- عادات الإنفاق البذخي وصور التبذير خاصة أثناء المناسبات الخاصة بالزواج والوفاة والمناسبات الدينية، والإسراف في استهلاك المياه والطاقة والكماليات...الخ .

نحن نعرف بان تقدم المجتمعات تقاس بمستويات التعليم و الوعي الثقافي فكلما كانت نسبة الأمية بالمجتمع ضعيفة كلما كانت هناك إمكانية أكثر في تحقيق أهداف العملية التنموية، وذلك لما لتعليم من أهمية باعتبار أن العملية التعليمية هي بالأساس عملية اجتماعية، وبالتالي فان ارتفاع نسبة التعليم لكل المستويات يسمح بالزيادة في مشاركة الأفراد في مشروعات التنمية بالمجتمع، وبالتالي ارتفاع في مستوى النمو.

ثالثا: المعوقات الاقتصادية

وترتبط مثل هذه المعوقات بالموارد الطبيعية المتوفرة والاستخدام الكامل في الموارد مما قد يؤدي إلى الاقتراب من تحقيق أقصى قدرة إنتاجية وتشمل النقاط الآتية : [1]

[1]- د.علي لطفي، المرجع السابق، ص 74 .

1- **ضعف البنيان الصناعي:** تعد الصناعة أحد مقومات التنمية في المجتمع باعتبارها أحد مجالات الأنشطة الاقتصادية الأساسية، وذلك بخلاف كل من النشاط الفلاحي والخدمي، وتعاني الدول النامية عجزا كبيرا في التصنيع بحيث أن بنيانها الصناعي من حيث الإنتاج الصناعي ، التكنولوجيا ، تشغيل اليد العاملة ضعيفا .

2- **ضعف البنيان الزراعي:** يتصف البنيان الزراعي بالدول النامية بالضعف والفوضى سواء من حيث الحجم الإنتاجي والتشغيل أو طبيعة الملكية وطرق استغلال الأراضي الصالحة للزراعة... الخ.

3- انتشار مستويات عالية من البطالة بالمجتمع .

4- ضعف توزيع الدخل القومي بطريقة عادلة وبالتالي انخفاض الإنفاق بالشكل الذي لم يساعد فئة واسعة من المجتمع النامي على الادخار.

5-سيادة الإنتاج الواحد، حيث يعتمد الدخل القومي في البلدان النامية على سلعة أو مادة واحدة من المنتجات الموجهة للتصدير، وهو ما يؤدي إلى أن تصبح اقتصادياتها عرضة لتقلبات عنيفة قد تسببها العوامل البيئية الطبيعية غير المواتية .فضلا عن السياسة الاقتصادية الصناعية التي تجعل اقتصادها تحت رحمة الأسواق العالمية وما يصيبها من كساد أو رواج .

رابعا: المعوقات الإدارية والتخطيطية

تتمثل هذه المعوقات في كون أن المشكلة الإدارية وسوء التخطيط للتنمية في المجتمعات النامية لا يساعدان في تحقيق تنمية متوازنة،، وتظهر هذه المعوقات الإدارية و التخطيطية في المجتمع النامي في جملة من النقاط أهمها : [1]

1- عدم واقعية الأهداف التي تحدد ضمن إستراتيجيات مختلفة سواء في المجال التعليمي أو الصناعي أو الزراعي مع رفع شعارات لا تتماشى والأهداف المرسومة .

2- عدم مراعاة الشمول والتكامل والتوازن في مختلف قطاعات خطة التنمية .

3- تجاهل المشاركة من قبل أفراد المجتمع علما بأن المشاركة الشعبية تزيد من الوعي بأهمية التنمية.

4- نقص الوعي التخطيطي وعدم المعرفة الفنية والعلمية الكافية لوضع التخطيط الشامل.

5- عدم وجود التعاون والتنسيق الكافي بين الأجهزة المختلفة وبالتحديد أجهزه التخطيط وأجهزه التنفيذ.

[1]- محمد صلاح بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص 90 ص91 .

6- الاعتماد على الأساليب الإدارية التقليدية سواء في توزيع التخصصات أو في توزيع المهام وعدم توظيف الأساليب والطرق الإدارية الحديثة .

7- البطء الشديد في اتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة في تسيير الموارد البشرية والمالية والتهرب من تحمل المسؤولية مع تفشي ظاهرة البيروقراطية .

8- تسرب العمالة الماهرة المتخصصة في كثير من القطاعات والميادين الإنتاجية التي تعتبر أساسية إلى خارج المجتمع.

9- عدم نزاهة المسؤولين وعدم صلاحيتهم في تسيير الشؤون العامة للمجتمع، مع بروز انحرافات كثيرة لدى القيادة والحكام.

10- الاعتماد على الجهوية والمحسوبية في التعيينات بعيدا عن القدرة والتخصص والكفاءة.

بالمجمل فهي تتمثل في تعقيد الإجراءات والروتين وبطء إصدار القرارات وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وسيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وانجازاته بالإضافة إلى عدم وجود سياسة واضحة تعمل على متابعة المشاريع الواجب إنجازها وتقييمها، وبالتالي غياب القانون في كثير من الحالات مع التستر على الأخطاء الإدارية والمالية، وعدم تنفيذ القواعد الإدارية المعمول بها في تسيير الشؤون العامة للمجتمع النامي كل هذا لا يسمح بتحقيق تنمية واسعة ومستمرة بالمجتمعات النامية.

خامسا: المعوقات السياسية

من أهم المعوقات في المجال السياسي يمكن ذكر ما يلي: [1]

1- التبعية السياسية إذ نجد الدول المتقدمة تمارس ضغوطا واضحة على الدول النامية حتى تصبح موالية لها، وقد يؤدي هذا الضغط في بعض الأحيان إلى حدوث ثورات واضطرابات داخل هذه البلدان النامية.

وما المساعدات) الاقتصادية، العسكرية والتكنولوجية (التي تتشدق بها الدول الصناعية للدول النامية إلا عامل من العوامل التي تبقى على تبعية هذه الدول لها ولنظامها الاقتصادي والسياسي. أضف إلى

[1]- أحمد مجدي حجازي وشادية حجازي، **التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري**، بدون طبعة، دار الكتاب للنشر و التوزيع، القاهرة، 1987، ص 197ص 198 .

ذلك فإن الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية تكون مشروطة بمقابل معين كالحصول على قواعد عسكرية أو تسهيلات على أراضيها أو الحصول على تأييد لمواقف سياسية معينة...الخ.

2- أن الوضع الاستعماري الذي عايشته معظم البلدان النامية بقيت آثاره السلبية إلى حد الآن، مما يصبح متغيرا جوهريا في بناء أي خطة تنموية يجب اتخاذها.

3- أن المجتمعات النامية تشتهر بعدم الاستقرار السياسي، وهذا من حيث انتشار الحروب الأهلية والاضطرابات العرقية التي تعد عاملا يؤثر سلبا في تنمية المجتمع.

4- أن جل المجتمعات النامية تفتقر إلى حد كبير لنظام ديمقراطي يسمح بمشاركة سياسية مهمة تفتح المجال أمام كل أفراد المجتمع من اجل التداول على الحكم.

5- عموما نجد القوة الاقتصادية والسياسية بالمجتمعات النامية متمركزة في طبقة اجتماعية واحدة هذا إن لم نقل في يد أسرة أو جماعة واحدة حاكمة وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى احتكار السلطة وبالتالي اللاعدالة في توزيعها.

6- ضعف الوعي السياسي لدى الفرد بالمجتمعات النامية ويظهر هذا جليا في ضعف المشاركة السياسية وتدني الثقافة السياسية بالمجتمع.

7- تأثير العلاقات غير الرسمية) من عادات وتقاليد وأعراف والروابط التقليدية القبلية (على النظم السياسية، ومنه على عملية اتخاذ القرارات السياسية اللازمة لأي عملية تنموية بالمجتمع.

خلاصة:

برز مصطلح التنمية في النصف الثاني من القرن العشرين وفرض نفسه على جميع الدول المتخلفة والنامية والمتقدمة، ليشمل جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبما أن المجتمع هو أساس التنمية ظهرت التنمية الاجتماعية والتي تعرف على أنها تغيير اجتماعي يستهدف تغيير الخصائص الاجتماعية للبلاد النامية وإزالة المعوقات التي تراكمت عبر السنين.

ومن الواضح أن التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية لابد وان يرتبطا ببعضهما البعض بالضرورة، كون احدهما يكمل الآخر ولذلك لا يمكن ممارسة أي منهما بشكل فعال بمعزل عن الآخر، فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر، إذ لا يمكن تحقيق التنمية في أي دولة من دول العالم إلا نتيجة لاندماج التنمية الاجتماعية مع التنمية الاقتصادية وهذا ما يعرف بالتنمية الشاملة.

كما تستلزم التنمية الاجتماعية أن تقوم على مجموعة من العناصر والمقومات المادية وغير المادية التي ترتكز عليها لتحقيق أهدافها في تحسين المستوى المعيشي ورفاهية المواطنين، لزيادة طاقاتهم وقدراتهم الإنتاجية، إلا انه توجد جملة من المعوقات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الإدارية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.

الفصل الثاني:

مدخل نظري حول النفقات الحكومية

تمهيد:

لقد ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة نتيجة لتطور مماثل حصل في دور الدولة في المجتمع وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، كما أخذت حيزا وافرا من التحليل الاقتصادي الكلي، وتعود أهمية النفقات العامة إلى كونها إحدى المتغيرات الاقتصادية المهمة والأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها، إذ أنها تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالإنفاق العام من خلال التطرق إلى أهم تعاريفه وتقسيماته، وكذا أسباب تزايد النفقات العامة وكيفية التحكم في هذا التزايد في النفقات العامة عن طريق ترشيدها، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهتاه النفقات، وحتى نتناول هذه النقاط قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم حول النفقات الحكومية.

المبحث الثاني: ضوابط النفقات العامة وظاهرة تزايدها.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة.

المبحث الأول: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي.

جاء تطور الفكر الاقتصادي مؤثرا بصفة كبيرة على تطور حجم الإنفاق و أهميته كأداة من أدوات السياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية , حيث تحدد فيها مفهومه وحجمه حسب دور الدولة والوظائف المنوطة بها إذ نجد أن الإنفاق العام زاد تطوره مع زيادة تدخل الدولة النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: تطور النفقات العامة من خلال تطور دور الدولة في الاقتصاد

يرتبط تطور النفقات العامة بتطور دور الدولة في الاقتصاد , كونها تشكل اللبنة الأساسية للمالية العامة للدولة والمحددة لحجم التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية, و على هذا الأساس يبرز تطور النفقات العامة مصاحبا للأشكال التي مرت عليها الدولة وصولنا إلى وقتنا الحاضر كما يلي:[1]

أولا: النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة

يعتبر موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد من أكثر المواضيع المثيرة للجدل بين الاقتصاديين منذ القدم,خاصة وان التاريخ الاقتصادي يشهد على أن المجتمعات منذ القدم كانت تقوم على أساس حرية الأفراد والملكية الخاصة التي كان يقوم عليها أي نشاط اقتصادي, واقتصار الدولة فقط على توفير الجو المناسب لنشاط الأفراد بتوفير الأمن وحماية الممتلكات, وهذا ما زاد تطوره مع تزايد التقلبات الاقتصادية وبروز ظواهر اقتصادية جديدة, إذ لم يشهد الفكر الاقتصادي تقلبات حادة كتلك التي شهدها دور الدولة في النشاط الاقتصادي, فانطلاقا من الفكر التجاري كان هناك نوع من الاعتراف بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد انطلاقا من مبدأ أن قوة الدولة تكمن في ثرواتها من الذهب و المعادن النفيسة الأخرى والذي يقوم على أساس تعظيم الصادرات والحد من الواردات, لهذا رأى التجاريون بأنه لا مناص من تدخل الدولة قصد رفع رصيدها من الذهب والمعادن الثمينة وذلك بإشرافها على إنتاج بعض السلع المعدة للتصدير وتهيئة الظروف المناسبة التي من شانها تشجيع الصادرات وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري .[2]

[1]- حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق، مصر، 1998، ص 98.

[2]- عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي**، مجموعة النيل العربية، مصر، بدون تاريخ نشر، ص 39.

لكن ومع ازدهار التجارة الدولية وتطور المعاملات التجارية والأرباح المحققة, ظهرت الحاجة إلى التخلي عن القيود الحكومية و التطلع إلى الحرية الاقتصادية خاصة في القرنين السابع عشر و الثامن عشر, أين كانت تظهر المعالم الأولى لبداية فكر جديد يقوم على أساس الحرية الاقتصادية, وتعظيم المصلحة الخاصة, وأثناء ذلك ساد مفهوم الدولة الحارسة التي ينحصر نشاطها في توفير الأمن, والعدالة, حماية الحدود وتقديم بعض الخدمات والمشروعات العامة في مجال المواصلات و التعليم .[1]

وفي هذا الصدد يعتبر "ادم سميث" صاحب أولى الإسهامات التي ساعدت على انبعاث الفكر الكلاسيكي الذي ارتكز في أفكاره على تعظيم ثروة الفرد وابتعاد السياسة العامة للدولة عن كل ما يخل بالية السوق وقيام النظام الاقتصادي الحر, واقتصرت نظرته للنفقات العامة على الأنواع التالية :

1- نفقات العدالة: و أوضح أنها مهمة لفرض النظام و المحافظة على مصالح الأفراد وممتلكاتهم وخلق الشعور بالثقة والاطمئنان في صفوفهم, وتتمثل حسبه في أجور ومكافآت القائمين على شؤون القضاء.

2- نفقات المرافق العامة: وتنقسم حسب وجهة نظره إلى:

أ- نفقات على المرافق التي تسهل من حركات التجارة كالطرق, الموانئ, الجسور وهي تختلف تبعا لدرجة ازدهار النشاط التجاري .

ب- نفقات على مؤسسات تعليم وتدريب الشباب, واعتبر أنها هامة كونها تدر عائدا في الآجل القصير من خلال الرسوم والمستحقات المحصل عليها من الطلاب, وفي الآجل الطويل من خلال مساهمة الطلاب بمعارفهم المكتسبة في الدفع إلى رقي و ازدهار المجتمع اقتصاديا, اجتماعيا و ثقافيا . [2]

ورغم ما جاء به "ادم سميث" في موضوع النفقات العامة, إلا أن ذلك لم يمنع من قيام فكره على مبدأ "الإيديولوجية الفردية" أي على أساس السماح للأفراد بتعظيم منافعهم الخاصة, واقتصار دور الدولة على توفير وتهيئة الظروف المناسبة لنشاط الأفراد, بتوفير الأمن والحماية وتحقيق العدالة وإقامة بعض المشاريع المساعدة أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي .

[1]- عبد الرزاق فارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**-دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997، ص 23.

[2]- حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية**-دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص199.

و لم يختلف "دافيد ريكاردو" في فكره المالي عن ما جاء به "ادم سميث" وحافظ على نفس الإطار الذي قام عليه الفكر الكلاسيكي من قبل "ادم سميث", بل زاد عليه واظهر على أن النفقات العامة التي تمثل الشكل الغالب لتدخل الدولة دائما ما تكون على حساب النفاق الخاص لمجموع أفراد المجتمع, أي أن زيادة الإنفاق العام بمقدار وحدة نقدية واحدة يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص بنفس المقدار تقريبا, كما اظهر أن باقي أنواع النفقات العامة كنفقات الحروب و العدالة تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي ورؤوس الأموال, كونها تمول بالاقتطاع من دخول الأفراد و المنتجين, ولهذا وجب الحد منها بأكبر قدر ممكن لأنه لا يمكن التخلي عنها كونها نفقات ضرورية .[1]

ومن خلال ما سبق يتضح لنا النطاق الضيق الذي انحصرت فيه النفقات العامة, إذ اعتبرت نفقات حيادية في ظل الدولة الحارسة لا اثر لها من الناحية الإنتاجية على النشاط الاقتصادي, وإنما هي استهلاك من دخول الأفراد العامة, تتمحور حول أنشطة غير مربحة كتوفير الأمن وحماية الحدود وتحقيق العدالة, و أن الأنشطة المربحة من شان القطاع الخاص وفقط .

ثانيا: النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة

جاءت أزمة الكساد الكبير سنة 1929 لتثبت عجز الفكر التقليدي على مواكبة التطورات الاقتصادية و الاجتماعية, ولتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإلغاء مفهوم الدولة الحارسة, إذ أبرزت هذه الأزمة عدم صحة الافتراضات الكلاسيكية بان الاقتصاد في حالة توازن دائم, وأن الاختلالات فيه تكون عرضية فقط ويتم العودة إلى حالة التوازن بفعل آلية السوق انطلاقا من فكرة اليد الخفية ل "ادم سميث".[2] فالفكر الكلاسيكي أصبح غير مجد نظرا لجموده من جهة, ولتجاهله للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تميز دولة عن أخرى من جهة ثانية, وهو ما أدى بالفكر الاقتصادي إلى التحول والخروج عن مفهوم الدولة الحارسة للنشاط الاقتصادي إلى مفهوم أخر لدور الدولة في الاقتصاد يسمح لها بالتدخل لتحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي.[3]

وكان هذا نتاجا لأفكار المدرسة الكيترية التي تزعمها الاقتصادي الانجليزي"كيتر" في ثلاثينات القرن الماضي, الذي ألغى صحة ما جاء به التقليديون من قبله, سواء كانوا كلاسيك, أو

[1]- حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 202.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 205.

[3]- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 63.

نيو كلاسيك فيما يخص حيادية النقود, وقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل ومبدأ العرض يخلق الطلب, إذ ابرز "كينز" أن أزمة 1929 هي أزمة ناتجة عن ضعف في الطلب الكلي الفعال الذي لم يواكب الزيادة في العرض الكلي انطلاقا من أن "الطلب يخلق العرض" وليس العكس, وان الدولة هي الوحيدة القادرة على تقليص الفجوة بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي عن طريق الإنفاق العام, باعتباره المضخة التي تنشط دورة النشاط الاقتصادي, ومن هنا يبرز لنا مدى تأثير هذا التحول في الفكر الاقتصادي بالنسبة لدور الدولة في الاقتصاد على مفهوم النفقة العامة كما يلي : [1]

1- تنوع النفقات العامة بتنوع الحاجات العامة وتطورها مقارنة بما كانت عليه في الفكر التقليدي, إذ انه مع ازدياد وظائف الدولة من الوظائف التقليدية إلى مسؤوليتها في تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي من خلال القيام ببعض المشاريع العامة وإعادة التعمير وإعادة توزيع الدخول بين فئات المجتمع, زاد من المجالات التي تشملها النفقة العامة .

2- ازدياد حجم النفقات العامة وارتفاع نسبتها إلى الدخل القومي, بحكم تزايد الحاجات العامة و الانتقال من مبدأ الحياد المالي إلى المالية الوظيفية أين يكون هناك أولوية للنفقات على الإيرادات وعدم المانع في تحقيق العجز المالي ما دام انه يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي .

3- تحول النفقة العامة من نفقة حيادية إلى نفقة مؤثرة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي إذ أصبحت وسيلة بيد الدولة للخروج من الأزمات الاقتصادية باعتبارها حسب ما جاء به كينز تؤدي إلى رفع الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج و العمالة ومستوى الدخل القومي .

بالتالي فتحول هذه السياسة المالية في ظل الدور التدخلي للدولة في النشاط الاقتصادي إلى ضرورة إحداث توازن اقتصادي واجتماعي إلى جانب التوازن المالي ساهم في تطور النفقات العامة, وتحول الاهتمام من دراسة العوامل المؤثرة في المستوى العام للأسعار إلى التركيز على الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للنفقات العامة, وكذا الاهتمام بدراسة أنواعها, إذ اعتبرها الكينزيون المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد .

[1]- مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 151.

ثالثا: النفقات العامة في ظل الدولة المنتجة

إن ظـــــهور مبادئ الفكر الاشـــتراكي بعد نشـــوب الثـــــورة الـــــروسية 1917 من جـــهة, وتعـــدد الأزمـــــات الاقتصادية والسياسية التي مست العديد من المجتمعات الرأسمالية في بداية القرن الماضي من جهة أخرى, أدى إلى ضرورة إعادة النظر في دور الدولة بجعلها المقرر الرئيسي لأي نشاط اقتصادي كان قصد الحد من تعاظم المصلحة الخاصة للأفراد على حساب المصلحة العامة للمجتمع, إذ لم يعد يقتصر دورها على مجرد التدخل للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وعلاج الأزمات الاقتصادية, وإنما امتد إلى العمل على المشاركة بصفة ثابتة ومستمرة في النشاط الاقتصادي واستهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي, انطلاقا من مبدأ الإيديولوجية العامة والذي يعني ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وانفرادها باتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات الاستثمار والإنتاج تحقيقا للمصلحة العامة وعدم الإخلال بالجانب الاجتماعي, فهي بذلك تحل محل قوى السوق التي أثبتت فشلها إبان تلك الفترة, خاصة وان هذه المبادئ أثبتت مفعولها ولو على المدى القصير بحكم عدم تأثر الدول الاشتراكية بشكل كبير بأزمة 1929 عكس الدول الرأسمالية, وبالتالي فتحول الدول الاشتراكية إلى دولة منتجة أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة وتطور مفهومها وطبيعة دورها وكذا تعدد أنواعها, باعتبارها الشكل الرئيسي الذي يعكس إدارة وتوجيه الدولة للأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية .[1]

رابعا: النفقات العامة في ظل الدور الجديد للدولة في ظل العولمة

بعيدا عن اقتصاديات الدول الاشتراكية, فان اقتصاديات الدول الرأس المالية عملت على الحفاظ على مبادئ الفكر الرأس مالي و لم تتجاهل ما جاء به الاقتصادي"كينز"خاصة في ما يخص دور الدولة في النشاط الاقتصادي, ومدى فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي, فبعد الحرب العالمية الثانية وبروز معالم جديدة لنظام اقتصادي عالمي يقوم على مبادئ العولمة التي اختفت بعد أزمة الكساد الكبير 1929 والإجراءات الحماية التي اتخذها العديد من الدول في سبيل الحد من آثارها, ظهر ما يسمى ب "دولة الرفاه الاقتصادي" التي تعني أن الدولة لا تكتفي فقط بالتدخل من اجل تحقيق التوازن الاقتصادي حسب"كينز" وإنما هدفها يكون أوسع من ذلك باعتمادها على

[1]- خالد شحادة الخطيب،أحمد زهير شامية، ،**أسس المالية العامة**،الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع،عمان، 2007، ص 41ص42.

سياسة ميزانية نشطة تسعى من خلالها لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للأفراد[1], وذلك من خلال ما يلي: [2]

1- محاربة الفقر والتخفيف من حدته, ويكون ذلك حسب الشروط التي تضعها الهيئات الدولية كالبنك الدولي الذي يحدد خط الفقر ب 1,25 دولار في اليوم كنصيب للفرد وهو يعتبر الحد الأدنى لمعيشة الأفراد, ويكون ذلك من خلال تطوير نظم الحماية الاجتماعية, توجيه الاستثمارات, توفير فرص العمل في المناطق ذات كثافة سكانية, والتخلص من مركزية القرارات التي لا توفر العدالة الاجتماعية والتي لا تسمح بالاطلاع بشكل كاف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

2- محاربة الأمية و الاهتمام بتوفير متطلبات البحث العلمي, باعتباره احد أهم عوامل تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل فنفقات البحث العلمي أصبحت تشكل نسبة معتبرة من إجمالي النفقات العامة خاصة في الدول المتقدمة التي تشهد تطورا ملحوظا في هذا الجانب, إذ أن البحث العلمي استثمار في حد ذاته يسفر عن نتائج قابلة للتطبيق مستقبلا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- توفير الرعاية الصحية الضرورية, في هذا الإطار تلتزم الدولة بتوفير ولو ادني ضروريات الرعاية الصحية للأفراد وضمان استفادة كل الأفراد و الفئات في كل المناطق من خدماتها الصحية, إن توفير هذه الرعاية الصحية من أهم الوظائف الأساسية للدولة في الوقت الراهن ولا يمكن للدولة أن تتخلى عنها لأنها ستؤثر على إنتاجية الأفراد وبالتالي على الاقتصاد من جهة, ومن جهة أخرى يجب توفيرها في إطار الطبيعة الإنسانية للدولة.

4- محاربة الفساد الاقتصادي باعتباره من أهم عراقيل نجاح السياسات الاقتصادية, فالدولة ملزمة بإقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية, للتصدي لقضايا الرشوة والفساد, والتصدي لظاهرة الاقتصاد الموازي التي تعد من أهم عراقيل الاستثمار الأجنبي وهو ما يشكل تحديا آخر يتطلب تدخل الدولة وتفعيل دورها في هذا المجال.

[1]- قدي عبد المجيد، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006، ص 13 .

[2]- نفس المرجع، ص13 ص14 .

المطلب الثاني: ماهية النفقة العامة وعناصرها

لم يختلف الاقتصاديون كثيرا في إعطاء مفهوم محدد للنفقة العامة بقدر ما اختلفوا في تأثيراتها على النشاط الاقتصادي, كما انه ومع تطور الحاجات الإنسانية وتعقدها زادت مبررات اللجوء إلى النفقات العامة بشكل جعلها من أساسيات أي سياسة اقتصادية كانت. وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم تعاريف النفقات العامة وكذا عناصرها .

أولا: تعريف النفقة العامة

من أهم التعاريف الشائعة للنفقة العامة ما يلي :

1- "النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات و الإدارات العامة مبلغا معينا لغرض سداد إحدى الحاجات العامة ".[1]

2- وتعرف أيضا بأنها "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام ".[2]

3- "النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة".[3]

4- النفقات العامة هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة, وتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية. [4]

5- وهناك أيضا تعريف أخر للنفقة العامة:"فالنفقة العامة هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام, وذلك إشباعا لحاجة عامة ".[5]

إذا تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة.[6]

---

[1]- محمد الصغير بعلي، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 23.

[2]- علي لطفي، **المالية العامة–دراسة تحليلية**، مكتبة عين الشمس، مصر، 1995، ص 182 .

[3]- حسن مصطفى حسين، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001، ص 11.

[4]- حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، مركز الإسكندرية للكتاب،الإسكندرية، 2000، ص 378..

[5]- علي خليل سليمان، احمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 89.

[6]- فلح حسين خلف، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008، ص 88-89.

ثانيا: عناصر النفقة العامة "أركانها"

يمكن من التعاريف السابقة أن نستنتج ثلاثة أركان أو عناصر أساسية للنفقة العامة وهي :

1- النفقة العامة مبلغ نقدي: تتخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة الشكل النقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها, وكثمن للمساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها.[1] تقوم الدولة بالنفاق من اجل الحصول على السلع و الخدمات الضرورية لتسيير المرافق العامة, وتقوم بالإنفاق للحصول على ما يلزمها من الأموال الإنتاجية للقيام بمشروعاتها الاقتصادية, إضافة إلى ذلك تقوم بصرف مبالغ نقدية من اجل منح الإعانات و المساعدات المختلفة, وتكون صيغة الإنفاق على شكل نقدي , وذلك لما تحمله هذه الطريقة من مزايا عملية بسبب سهولة تداولها واستخدامها حسابيا, وجاء اتخاذ النفقة شكلا نقديا نتيجة الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي والذي تتم فيه معظم المعاملات و المبادلات بواسطة النقود. فيتخذ النفاق الحكومي الصورة النقدية مقابل حصول الدولة على السلع والخدمات التي تحتاج إليها .[2]

ويعد الإنفاق النقدي أفضل من أي صورة أخرى للإنفاق للأسباب التالية : [3]

أ- إن استخدام النقود في الإنفاق من طرف الدولة يسهل من عمليات الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة, وتجنيبها صعوبة ذلك في حالة النفاق العيني والذي يبرز فيه مشكل التقدير وتحديد الاحتياجات كما أن الإنفاق النقدي يحسن من استخدام وتوجيه النفقات العامة بناء على الضوابط و القواعد التي تحقق المصلحة العامة .

ب-إن الإنفاق العيني كما قد يوفره من مزايا قد يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة .

ت- يثير الإنفاق العيني العديد من المشاكل الإدارية و التنظيمية, ويؤدي إلى عدم الثقة و قد ينتج عنه محاباة بعض الأفراد دون الآخرين .

---

[1]- سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص 27.

[2]- أعاد علي حمود، **المالية و التشريع المالي**، بيت الحكمة، بغداد، بدون سنة، ص 32.

[3]- فلح حسين خلف، مرجع سبق ذكره، ص89 ص90.

ثالثا: النفقة العامة تصدر من الذمة المالية للدولة أو أي شخص معنوي عام

العنصر الثاني من الأركان المحددة للنفقة العامة هو صدورها من الذمة المالية للدولة, أي شخص معنوي عام (يخضع للقانون العام).[1] و لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة إلا إذا صدر من شخص عام, ويقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام وهي: الدولة, الهيئات العامة المحلية, و المؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية, وقد تشمل الولايات والفدراليات في الدول الاتحادية والفدرالية .[2]

وعلى هذا الأساس فان النفقات التي تصدر عن الأشخاص الطبيعيين و النفقات التي يصرفها الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات الخاصة الخاضعة للقانون الخاص, لا تعد نفقات عامة حتى ولو كان الهدف منها تحقيق مصلحة عامة, ذلك أن الأموال التي أنفقت تعد أموالا خاصة وليست عامة, ومنه تعد من قبيل الإنفاق الخاص.

وبالتالي أصبحت هذه النقطة موضع نقاش في الفكر المالي واعتمد هذا الأخير على معيارين للتفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة, حيث يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق وهو ما يطلق عليه المعيار القانوني, ويعتمد المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة وهو ما يسمى بالمعيار الوظيفي.[3]

1- المعيار القانوني : يستند هذا المعيار أساسا على الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق ما إذا كانت عامة أو خاصة [4], حسب هذا المعيار فان النفقات العامة تعتبر بأنها تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام المتمثلين في: الدولة, الوزارات, الإدارات المركزية والمحلية العامة والمؤسسات العامة, إذ أن طبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص بهم, فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة باعتماده على القوانين و القرارات الإدارية, بينما الثاني يعتمد على أحكام القانون الخاص, و بالتالي فنقطة الارتكاز في هذا المعيار هي الشخص القائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة الإنفاق. [5]

[1]- المرسي السيد حجازي، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، بيروت، 2002، ص 319.

[2]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3]- محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 119 .

[4]- أعاد علي حمود، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[5]- محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 120.

ويلاحظ أن هذا المعيار يتفق وطبيعة الدولة الحارسة التي اقتصر دورها كما رأينا في المطلب الأول على القيام بأعمال الجيش, الدفاع, القضاء, والمرافق العامة التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة, لكن مع الانتقال إلى مفهوم الدولة المتدخلة وتطور دورها في الاقتصاد زادت وظائفها كالنقل والمواصلات هو ما أدى إلى الخروج من هذا المعيار والانتقال إلى معيار أخر أكثر دقة.

2- المعيار الوظيفي: يعتمد هذا المعيار أساسا على طبيعة الوظيفة التي تصدر لأجلها النفقة العامة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها.[1] تحدد طبيعة النفقات العامة طبقا لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات, وبالتالي تعتبر النفقات العامة التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية, أو أشخاص خاصين مفوضين من طرف الدولة, أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات العامة في الظروف نفسها التي يقوم القطاع الخاص للإنفاق فيها فإنها نفقات خاصة. [2]

و على هذا الأساس ومع اتساع نشاط الدولة فلا تعد جميع النفقات التي تصرفها الإدارات و الهيئات العامة نفقات عامة في حين تعد النفقات المصروفة من قبل بعض الأشخاص المعنوية الخاصة المتمتعة ببعض امتيازات السلطة العامة نفقات عامة. [3]

ولهذا يرى العديد من الكتاب ضرورة اخذ تعريف واسع للنفقة العامة, إذ يشمل كل النفقات التي يقوم بها القطاع العام, أي يشمل النفقات التي تقوم بها الدولة, الهيئات العامة و المؤسسات العامة, و اعتمادا على المعيارين السابقين معا تعتبر النفقة العامة بأنها تلك النفقة التي تصدر من شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام .

رابعا: الغرض من النفقة العامة تحقيق منفعة عامة

لا يمكن أن يتحقق مفهوم النفقة العامة إلا إذا اكتمل العنصر الثالث ألا وهو ضرورة تحقيق الهدف الذي تنشده النفقة العامة وهو إشباع الحاجة العامة, ومن ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة, فلا تعتبر من قبيل النفقة العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد.[4]

---

[1]- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 1999، ص 24.

[2]- فلح حسين خلف، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[3]- خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، **أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 56.

[4]- نوازد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، الأردن، 2005، ص34.

تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف تحقيق وإشباع حاجة من الحاجات العامة, وهذا يعني انه لا تندرج ضمن النفقات العامة كل نفقة تستهدف تحقيق مصلحة خاصة على الأفراد. [1]

وتبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد جميعا, إذ أن النفقة العامة تمول من الضرائب والرسوم والقروض بأنواعها المختلفة, والتي يقع عبؤها على جميع الأفراد ومنه يكون من حقهم جميعا الاستفادة من هذه النفقات تماشيا مع مبدأ العدالة ومراعاة الصالح العام, بينما غياب العدالة فيفقدها مشروعيتها.[2]

إلا أن مفهوم تحقيق المنفعة العامة وإشباع الحاجات العامة يختلف باختلاف دور الدولة وطبيعة ممارستها لوظائفها سواء اقتصاديا أو اجتماعيا, إذ أن هذا التطور الحاصل في دور الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية ساهم في تطور الحاجات العامة التي مرت بمراحل عديدة بشكل صعب من تحديدها وحصرها في نطاق معين .

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة

لم يكن موضوع تقسيم النفقات العامة على قدر كبير من الأهمية في ظل الدولة الحارسة, نظرا لانحصارها في نطاق ضيق لا تتجاوزه الدولة, ولكن مع تطور الدولة وخروجها من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة وما صاحب ذلك من تطور في دور الدولة في الحياة الاقتصادية, قابله ذلك تطور في النفقات العامة سواء في حجمها أو في نوعها وبالتالي زادت من أهمية تقسيم النفقات بشكل يسهل من صياغة الأهداف وضمان تحقيقها بكفاءة وفعالية في تنفيذها .

وفي هذا الصدد تقسم النفقات العامة وفقا للمعيارين الآتين :

_ التقسيمات العلمية (الاقتصادية) للنفقات العامة.

_ التقسيمات الوضعية للنفقات العامة.

أولا: التقسيمات العلمية (الاقتصادية) للنفقات العامة

1- معيار التكرار والدورية: استنادا إلى معيار التكرار والدورية يمكن التمييز بين نوعين من النفقات العامة: [3]

[1]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 33 .

[2]- طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 24 .

[3]- حسن عواضة، **المالية العامة–دراسة مقارنة في الموازنة والنفقات والواردات العامة**- دار النهضة العربية، الطبعة الأولى بيروت، 1978، ص348.

أ- النفقات العادية: هي تلك النفقات التي تتميز بالتكرار ويطغى عليها طابع الدوام, أي تتكرر بصفة دورية ومنتظمة في الميزانية السنوية للدولة, كرواتب موظفي الدولة ووسائل تسيير المرافق العامة, والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار حجمها بنفس المقدار من سنة إلى أخرى, ولكن يقصد به وجودها السنوي في الميزانية العامة للدولة, حيث تمول هذه النفقات من الإيرادات المالية العادية للدولة المتمثلة في إيراداتها الضريبية وإيراداتها من الأملاك العامة.

ب- النفقات غير العادية: تسمى أيضا بالنفقات غير الدورية, المقصود بها تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية أي قد لا تبرز في كل سنة مالية في ميزانية الدولة, قد تحدث على فترات غير منتظمة ومتباعدة أي بصفة استثنائية لمواجهة ظروف اقتصادية أو سياسية أو بيئية معينة كنفقات الحروب, مكافحة الآفات الزراعية, نفقات الكوارث الطبيعية, مما يصعب التوقع بحجمها ويتوجب إصدار أغلفة مالية تكميلية لها كلما دعت الضرورة إلى ذلك, وتمول هذه النفقات بالإيرادات المالية غير العادية كالقروض والإصدار النقدي الجديد. [1]

لكن ومع مرور الزمن تلاشى الحد الفاصل بين النفقات العدية وغير العادية, إذ أن النفقات التي كانت تعتبر غير عادية أضحت تعد من النفقات العادية وفق المنظور الحديث للمالية العامة, كما أن العديد من الدول لم تعد ملتزمة بقواعد الإيرادات العامة, إذ تحولت الإيرادات غير العادية إلى عادية مع ازدياد لجوء الدولة إليها في نطاق السياسة المالية, على اعتبار أن البلدان النامية تلجا للاقتراض حتى تمول مشاريعها التنموية, كما أن النفقات المتعلقة بالإحداثيات الجديدة تتكرر كل سنة مالية بنوعها لا بذاتها.[2]

2- معيار الأثر على الناتج الوطني وحجمه: يمكن التمييز وفق هذا المعيار بين نوعين من النفقات: الحقيقية وغير الحقيقية (التحويلية), حيث يقصد بالأولى ما تنفقه الدولة حتى تتحصل على سلع وخدمات أو عوامل إنتاج, أما الثانية فتتمثل في رفع القدرة الشرائية من مجموعة مستهلكين إلى أخرى وفق سياسة واضحة للدولة في شكل دعم أو إعانات.[3]

---

[1]- حمدي احمد العناني، **اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992، ص 126 .

[2]- حسن عواضة، مرجع سبق ذكره، ص 349 .

[3]- حمدي احمد العناني، مرجع سبق ذكره، ص 127 .

أ- النفقات الحقيقية: ترمي إلى زيادة الإنتاج الوطني أي تمثل مقابل ما تدفعه السلطات العمومية حتى تحصل على عناصر الإنتاج الأساسية أو توفر خدمات وسلع ضرورية لسير مصالحها, وعليه فإنها تعتبر نفقات منتجة تزيد من الدخل القومي للدولة.

ب-النفقات غير الحقيقية: أو ما يعرف بالنفقات التحويلية, النفقات التي من شانها نقل القوة الشرائية دون أن تزيد في الدخل القومي, تتم عادة دون أي مقابل والهدف الأساسي منها تقليل التفاوت الاجتماعي وإعادة توزيع الدخل الوطني بين طبقات المجتمع عن طريق ما يعرف بالتحويلات الاجتماعية كأنظمة الحماية الاجتماعية و المعاشات.[1]

3- معيار الوظيفة التي تؤديها النفقات العامة: (الغرض من النفقة العامة).[2] يمكن تقسيم النفقة العامة تبعا للغرض الذي تؤديه, أي تبعا لأثارها العائدة على المجتمع وخاصة الاقتصادية منها, فوفق هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إلى:

أ- النفقات الإدارية: هي تلك النفقات اللازمة لتسيير الشؤون الإدارية والمرافق العامة, كأجور المستخدمين, ومستلزمات الإدارات الحكومية, لكي تكون قادرة على أداء الخدمات العامة على أكمل وجه.

ب- النفقات الاجتماعية: تلك النفقات الرامية أساسا لتحقيق التنمية والتكافل الاجتماعيين[3], أي هي النفقات العامة التي تهدف إلى إشباع الجانب الاجتماعي للمواطنين كتوفير إمكانيات التعليم والصحة, وإعانات الفئات المحرومة ومحدودة الدخل, وتقديم منح البطالين...الخ.[4]

ت- النفقات الاقتصادية: تمثل النفقات الضرورية التي تصرفها الدولة لتقوية النسيج الصناعي وتحقيق الأهداف الاقتصادية بصورة أساسية خدمة للمصلحة العامة, حيث تبرز في النفقات التي تضاف إلى نشاط القطاع الخاص وتنمية الأداء الفعال في دعم الاقتصاد المحلي والوطني, وتضم نفقات الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات, نفقات دعم السياحة, وهذا النوع من النفقات تولى له أهمية كبيرة في الدول النامية لان القطاع الخاص لا يقوى

---

[1]- صلاح نجيب العمر، **اقتصاديات المالية العامة**، مطبعة الغاني، جامعة بغداد، 1982، ص 177 .

[2]- زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير،اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014،ص 09.

[3]-زكاري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[4]- محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 92.

عليها ولا يرغب فيها لأنها تحتاج إلى نفقات ضخمة من جهة ولا تحقق عائدا مباشرا من جهة أخرى, إذ تهدف الدولة من وراء هذا النوع من النفقات إلى خلق رؤوس أموال جديدة وزيادة الناتج القومي[1].

ث- النفقات العسكرية: النفقات العامة المخصصة لإقامة واستمرار مرافق الدفاع الوطني, كرواتب وأجور الموظفين بالسلك العسكري، نفقات إعداد ودعم وتجهيزات القوات المسلحة وبرامج التسليح...

ج- النفقات المالية: تتضمن النفقات العامة المخصصة من اجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق و السندات المالية الأخرى. [2]

4- معيار الشمولية: كما يمكن تقسيم النفقات العمومية حسب معيار الشمولية إلى :

أ- النفقات المركزية أو الوطنية: هي نفقات ذات طابع وطني تقوم بها الحكومة المركزية وتشمل جميع أفراد الدولة الواحدة كنفقات الدفاع, القضاء والأمن. [3]

ب- النفقات المحلية: هي نفقات ذات طابع إقليمي أو محلي, تتكفل بها الجماعات المحلية كالبلديات والولايات وتظهر في ميزانية هذه الهيئات.[4]

ثانيا: التقسيمات الوضعية للنفقات العامة

حسب هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة حسب ظهورها في وثائق موازنات دول العالم, حيث أن كل دولة من دول العالم ترتب نفقاتها في وثيقة موازنتها بطريقة ما, تحكمها اعتبارات سياسية, إدارية ووظيفية, بحيث تقسم النفقات عادة إلى فئات متجانسة, وتعطى كل فئة منها أرقاما متسلسلة, ويجري هذا التقسيم بطريقة معينة من دولة إلى أخرى, وتبين أهمية كل نوع منها لتسهل مقارنة بعضها بالبعض الأخر, وتتبع كل دولة التقسيم الذي تراه مناسبا لأوضاعها. إذن هذا التقسيم الوضعي للنفقات العمومية يبنى على مرجعيات تاريخية, وظيفية, سياسية, وإدارية, ولا تبنى دائما على المعايير العلمية السالفة الذكر, إذ تتغير من دولة إلى أخرى أو حتى داخل الدولة ذاتها فهي لا تثبت بتغير الزمان و المكان.[5]

---

[1]- خالد شحادة الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[2]- خالد شحادة الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 114 .

[3]- احمد جامع، **علم المالية العامة**، الجزء الاول، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص 50 .

[4]- محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[5]- محمد عباس محرزي، المرجع السابق، ص 92.

المبحث الثاني: ضوابط النفقات العامة وظاهرة تزايدها

إن انفراد السلطة العمومية بقرار إقرار النفقات العامة لا يعني المضي بها قدما إلى مستويات غير محددة وإنما يكون ذلك وفق معايير وضوابط تضبط الحجم الضروري و النوع الأمثل للنفقات العامة الواجب تنفيذها, ورغم هذه الضوابط فان النفقات العامة في تطور وتزايد مستمر وذلك راجع إلى عدة أسباب عديدة تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية, لهذا يجب أن يصاحب هذا التزايد ترشيد لهذه النفقات العامة لإضفاء الفعالية في أثرها على الاقتصاد و المجتمع .

المطلب الأول: ضوابط الإنفاق العام

تخضع النفقات العامة للدولة لمجموعة من الأسس و الضوابط التي يجب مراعاتها وعدم تجاوزها في سبيل تحقيق الهدف المرجو منها وهو إشباع الحاجات العامة, ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى أهم ضوابط الإنفاق العام و العوامل المؤثرة فيه.

أولا: ضوابط الإنفاق العام

يقصد بضوابط النفقة العامة القواعد التي يتم الاستناد إليها في إقرارها, والتي تحدد النوع و الحجم الأمثل من النفقات بشكل يدعم ويزيد من مشروعيتها اقتصاديا و اجتماعيا[1] وهي كما يلي:

1- ضابط المنفعة :يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من النفقات العامة هو تحقيق اكبر منفعة ممكنة, ويعتبر هذا الضابط قديما في الفكر الاقتصادي ومحل اتفاق بين الاقتصاديين التقليديين و الحديثين [2], ويعتبر ضابط المنفعة أمرا منطقيا كونه لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع و المزايا المترتبة عنها, ويتحقق اكبر قدر ممكن من المنفعة إذا وجهت النفقات العامة إلى جميع أفراد المجتمع دون اقتصارها على بعض الأفراد آو توجيهها للمصالح الخاصة بهم, وبذلك فان تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة فهذا يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له .[3]

[1]- فلح حسين خلف، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[3]- المرجع نفسه، ص 51.

وفكرة المنفعة العامة وتحديدها تنطوي على صعوبات كثيرة خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن النفقات لها أثار عديدة اقتصادية كانت أو اجتماعية, ظاهرة أو مخفية, حاضرة أو مستقبلية, وفي هذا الصدد نورد اتجاهان رئيسيان حول تحديد و قياس المنفعة: [1]

أ- الاتجاه الشـــخصي: يرى أنصار هذا الاتجاه أن قياس المنفعة في الإنفاق يتم من خلال المقارنة ما بين الناتج الاجتماعي المتولد على الإنفاق العام و الناتج المتولد عن ترك هذا الإنفاق بين الأفراد, ويأخذ عليه صعوبة تطبيقه واقعيا. [2]

ب- الاتجاه الموضوعي: يرى أنصار هذا الاتجاه أن المنفعة في الإنفاق العام تقاس من خلال ما تحققه من معدلات النمو الاقتصادي و الزيادة المحققة في الدخل القومي, إذ انه إذا كان هناك زيادة في الدخل القومي مرافقة للزيادة في النفقات العامة فيمكن القول أنها نفقات نافعة[3], والعكس إذا كان تزايد النفقات العامة ليس له اثر على النمو فهذا يعتبر إنفاق في غير موضعه ولا مبرر له وليس له نفع في المجتمع, ورغم سهولة تطبيق هذا المعيار إلا انه يأخذ عليه اهتمامه فقط بالمنفعة من جانبها الاقتصادي وعدم الأخذ بعين الاعتبار لجانبها الاجتماعي, ومع عدم وجود معيار محدد وقاطع لقياس المنفعة في الإنفاق العام فقد تم الاتفاق على مؤشرات لمظاهر عامة في المجتمع تعكس مقدار المنفعة في الإنفاق العام وهي: [4]

- مستوى التفاوت في توزيع دخول الأفراد .
- المستوى الصحي ومتوسط أعمار السكان .
- عدد الوحدات السكانية المخصصة للمواطنين .
- مستوى خدمات اجتماعية مقدمة للمواطنين.

2- ضابط العقلانية الاقتصادية (الاقتصاد في النفقات العامة) : ونعني به الرشادة وحسن تسيير وإدارة الأموال العمومية, وهذا لا يعني تقليص النفقات العامة والحد منها بشكل لا تتحقق معه الأهداف المراد الوصول لها, وإنما يعني حسن وكفاءة استخدام الموارد المالية بحيث يتم تجنب أي

[1]- نوازد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2]- المرجع نفسه، ص 41.

[3]- عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**،الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص 22.

[4]- نفس المرجع السابق، ص 77.

إسراف وتبذير وأي استغلال لها في غير محله يتنافى والعمل وفق قاعدة الاقتصاد في النفقات العامة وتوفر العقلانية في تسييرها بحيث ينتج عن ذلك منفعة تبرر وجود النفقات العامة. [1]

ويعد ضابط الاقتصاد في النفقات العامة شرطا ضروريا لابد منه ويقصد به التزام القائمين على عملية الإنفاق (الدولة ومختلف هيئاتها) بتجنب التبذير و الإسراف حفاظا على عدم ضياع المال العام, فهذا التبذير يؤدي إلى ضياع الأموال العمومية في أوجه غير مجدية وهذا ما نجده متفشي خاصة في الدول المتخلفة والذي يؤدي بدوره إلى ضعف ثقة المواطنين في الحكومة, ويتوقف ذلك على فعالية الرقابة على كل بند من بنود النفقات العامة يقف وراءها رأي عام يقظ ساهر على مصلحته العامة إلى جانب جهاز إداري كفؤ يتحلى بالأمانة والنزاهة و المسؤولية .

3- ضابط الضمانات :حتى يمكن التحقق من حصول ضابطي المنفعة و الاقتصاد في النفقات العامة يتوجب وضوح الجانب القانوني لإجراء النفقات العامة, واستيفاءها لإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في القوانين و اللوائح و القرارات المالية الأخرى [2]. وتعني هذه القاعدة ألا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة أو أن يحصل الارتباط بصرفه إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة, أي موافقة السلطة التشريعية, وتظهر أهمية هذه القاعدة في كونها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين و هما ضابط المنفعة وضابط الاقتصاد في النفقة, أما في ما يتعلق بتقنين القواعد الإجرائية للإنفاق العام فان القوانين المالية في الدولة تنظم كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة, فتحدد السلطة التي تأذن بالإنفاق وتوضح خطوات الصرف و الإجراءات اللازمة بالنسبة لكل منها حتى تؤدي النفقة العامة ويترتب عليها فعلا النفع العام, وعلى ذلك فان تقنين النشاط المالي الإنفاقي للدولة يستوجب أن تكون نفقاتها العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في الميزانية و القوانين و اللوائح والقرارات المالية الأخرى .[3]

ثانيا: وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام.

إن توفر ضوابط النفقات العامة لا يكون إلا بتوفر وسائل تجبر المؤسسات الحكومية من خلالها على التقيد بهذه الضوابط, وهذه الوسائل كي يحسن استخدامها يتعين وجود إطار وبيئة من التشريعات وقوانين توضح تسلسل إجراءات الإنفاق العام في المؤسسات الحكومية, وهذه العملية تسمى بتقنين

[1]- نوازد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 40-41.

[2]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[3]- عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 66.

النشاط المالي للدول أي وضعه في إطار قانوني, وبعد ترسيخ هذه القوانين يتم تمهيد العمل للرقابة المالية والتي تأخذ المراحل التالية: [1]

1- الرقابة الإدارية: وتعتبر المرحلة الأولى من مراحل التأكد من وجود ضوابط الإنفاق العام والتقيد بها, وعادة ما تكون وزارة المالية المشرفة على تنفيذها بواسطة المراقبين والموظفين والمحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات, وتشمل الرقابة الإدارية التأكد من أن صرف الأموال من طرف المؤسسات الحكومية يكون ضمن الاعتماد المالي المخصص لها وهي تتم قبل تنفيذ الإنفاق العام.

وفي واقع الأمر لا يكون ذا فعالية في الرقابة على النفقات العامة, إذ أنها رقابة إدارة على نفسها وفقا للقواعد والضوابط التي تضعها الإدارة نفسها, ومن ثم فلا تمثل أي ضغط على حجم النفقات العامة, إذ انه غالبا ما لا تميل الإدارة إلى التقيد وهو ما قد يجعل النفقات العامة تبتعد في تسييرها عن مبدأ الرشادة والعقلانية الاقتصادية.

2- الرقابة المحاسبية المستقلة: هي التي تقوم بها أجهزة متخصصة من محاسبين مستقلين لديهم صلاحيات واسعة في المراقبة والتدقيق, ويحاولون التأكد من إجراءات الصرف والإنفاق تمت ضمن حدود قانون الميزانية والقواعد المالية وتكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات وعادة ما تتم هذه الرقابة بعد تنفيذ النفاق العام.

3- الرقابة البرلمانية: هي المرحلة الأخيرة التي يتم فيها مناقشة الحساب الختامي من طرف البرلمان الذي لا يقتصر دوره الرقابي على مدى تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية, وإنما تمتد أيضا ليشمل الرقابة على حجم النفقات العامة وتخصيصها, وتتم المصادقة على الحساب الختامي بعد التأكد من توفر عناصر النفقة العامة الأساسية وضوابطها.

وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية والحساب الختامي, وهذا النوع من الرقابة على الرغم من أهميته قد يكون قليل الفعالية خاصة في الدول النامية حيث يلجا البرلمان إلى مناصرة الإدارة حتى ولو كانت مخطئة .

[1]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 46.

المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة

شهد حجم الإنفاق تزايدا في ميزانيات الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية فاستمرت دائرة الإنفاق في التوسع, إذ أصبحت هذه الظاهرة من أهم الظواهر الاقتصادية التي استرعت انتباه الاقتصاديين, فظاهرة تزايد الإنفاق العام هي من احد ابرز مميزات المالية العامة في العصر الحديث فهي مرتبطة بكل القطاعات الاقتصادية ومتلازمة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا التزايد في الإنفاق العام راجع للعديد من الأسباب التي سنتطرق إليها في هذا المطلب .

أولا: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

لمقصود بالأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة بأنها هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق عدديا, دون أن يقابله زيادة حقيقية وفعلية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستواها.[1]

كما تعرف الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من السلع و الخدمات لإشباع حاجاته العامة.[2] ويلاحظ في ظل هذا النوع من الزيادة أن بيانات النفقات العامة للبلد تكون في تصاعد في حين انه هناك ثبات أو حتى تراجع في مستوى الخدمات التي يتحصل عليها الأفراد. ومن أهم الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة نجد:

1- تدهور قيمة النقود: يقصد بتدهور قيمة النقود انخفاض القوة الشرائية للنقود وانخفاض وحدة النقد على السلع والخدمات وهذا يرجع بدوره إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار, مما يترتب عليه زيادة في النفقات لا يقابلها زيادة في السلع والخدمات.[3]

وعلى الدولة أو الأفراد أن يدفعوا وحدات نقدية أكثر للحصول على نفس القدر من السلع و الخدمات بخلاف ما كانوا يدفعونه سابقا, ويترتب على الانخفاض في العملة الوطنية أن تقوم الدولة بزيادة عدد الوحدات النقدية لكي تحصل على ما تريده من خدمات و مشتريات.[4]

---

[1] -أعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 53.

[2] - نوازذ عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[3] - هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة تطبيقية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 186.

[4] - أعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، 53.

و لإجراء دراسة مقارنة النفقات العامة خلال فترات متباينة للتعرف على الزيادة الحقيقية لهذه النفقات يتطلب استبعاد التغيرات في القوة الشرائية للنقود وذلك باستخدام العلاقة التالية: [1]

$$\text{النفقات العامة بالأسعار الثابتة} = \frac{\text{النفقات العامة بالأسعار الجارية}}{\text{المستوى العام للأسعار}} \times 100\%$$

2- تغير الفن المالي"تغير طرق المحاسبة الحكومية": قد يكون من أسباب زيادة النفقات العامة التغيير الذي يطرأ على الموازنة العامة للدولة كأن تختلف طرق إعدادها أو تختلف المدة كأن تزيد أو تقل.[2]

إذن إن اختلاف طرق المحاسبة الحكومية دورا في تزايد النفقات العامة وهذه الزيادة تكون ظاهرية وليس حقيقية, حيث كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية حيث لا يسجل في الميزانية إلا الرصيد الصافي للإنفاق العام فقط أي يتم إجراء مقاصة بين النفقات العامة و الإيرادات العامة التي تم تحصيلها وإدراج المبلغ الصافي, أما الآن فالميزانيات العمة للدولة تعد وتحضر طبقا لمبدأ الناتج الإجمالي, الذي تدرج بموجبه كافة نفقات مرافق الدولة وإيراداتها دون إجراء أي مقاصة أو استترال بين النفقات والإيرادات ويؤدي ذلك إلى تضخم أو رقمي في حجم النفقات المعلنة بصورة ظاهرية وليس إلى زيادة حقيقية في حجم الإنفاق العام .[3]

ويرجع بعض الاقتصاديين هذا التحول لإضفاء الشفافية على المعاملات المالية للدولة بإظهار كل النفقات في الميزانية العامة.

3- زيادة السكان واتساع مساحة الإقليم: إن زيادة عدد السكان واتساع المساحة بضم بعض المناطق الجديدة للدولة عقب الحروب أو نتيجة لاتحاد أو انضمام أقاليم جديدة إلى إقليم الدولة الأصلي, يترتب عليه زيادة ظاهرية في حجم النفاق العام, فهذه الزيادة في السكان والتوسع في المساحات هي أعباء لا تعود بمنافع حقيقية على ساكن الإقليم الأصلي في تحسين مستوى الخدمات

[1]- خالد شحادة الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2]- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 186.

[3]- أعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص54 ص55.

المقدمة إليه.[1] ومن الواضح أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة في هذه الحالة إذا تأثر بالزيادة فإنها تكون حقيقية, أما إذا تزايد النفاق تحت تأثير التوسع الحاصل في مساحة الدولة أو الزيادة في عدد السكان دون أن يمس السكان الأصليين ففي هذه الحالة تكون الزيادة في الإنفاق العم مجرد زيادة ظاهرية.[2]

كما يعتبر التركيب السكاني (الهيكل السكاني) لدولة مل من العوامل المؤدية الى زيادة النفقات العامة بشكل ظاهري [3], إذ أن ارتفاع عدد الأطفال في سن التعليم يقود إلى زيادة نفقات قطاع التعليم كما أن ارتفاع عدد كبار السن في المجتمع يزيد من حصيلة نفقات الرعاية الصحية و الاجتماعية, لهذا فان زيادة عدد السكان وتنوع الهيكل السكاني يمتصان أي زيادة في النفقات العامة بشكل يجعل من هذه الزيادة زيادة ظاهرية.[4]

ثانيا: أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة

يقصد بها تلك الزيادة التي تصاحبها زيادة في كمية أو نوعية الخدمات المقدمة من قبل الدولة للفرد, أي زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة, وترجع هذه الزيادة الحقيقية في النفقات إلى عدة أسباب اقتصادية, اجتماعية, سياسية,... تختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب ظروف كل دولة وهي كالأتي: [5]

1- الأسباب الاقتصادية: ومردها يعود إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومشاركتها فيه والمتمثلة في مسؤولية تحقيق التوازن الاقتصادي, كما أن زيادة الدخل الوطني يمكن الدولة من زيادة إنفاقها دون أن يترتب على ذلك بالضرورة زيادة الأعباء المترتبة على الأفراد, إضافة إلى أن التنافس الاقتصادي بين الدول أيا كانت أسبابه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادية للمؤسسات الوطنية لتشجيعها على التصدير, أو لتشجيعها على الإنتاج للصمود في وجه المنافسة الأجنبية .

2- الأسباب الاجتماعية: لقد ساعد نمو الوعي الاجتماعي في الدولة المعاصرة, وانتشار الأفكار الاشتراكية وقوة الطبقة العاملة إلى إحداث مسؤولية جديدة للدولة ألا وهي تحقيق التوازن الاجتماعي

[1]- المرجع السابق، ص 55.

[2]- محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[3]- نوازد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[4]- المرجع السابق، ص 56.

[5]- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، بدون بلد، 2011، ص 64.

من خلال تحسين توزيع الدخل, وإقامة العدالة الاجتماعية, وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة, من صحة وتعليم وثقافة وإسكان... ومما لاشك فيه أن تحمل هذه المسؤولية يستدعي إنفاق أموال طائلة لتنفيذ تلك البرامج الاجتماعية.[1]

3- الأسباب الإدارية: موازاة مع تطور دور الدولة وتوسعها في خدماتها العامة, فقد زادت عدد الوزارات و الهيئات و المصالح الإدارية و الحكومية, إضافة إلى التخصيص وتقسيم العمل مما يزيد من الموظفين في الجهاز الإداري الحكومي, كما أن استخدام الأساليب الإدارية الحديثة بهدف رفع كفاءة أداء الإدارات و موظفيها, كل ذلك يزيد من حجم النفقات العامة بشكل عام .

4- الأسباب المـــالية: تتمثل في سهولة لجوء الدولة إلى القروض الداخلية والخارجية وذلك لسداد أي عجز في إيرادات الدولة و كذلك فان وجود فائض في إيرادات الدولة وخاصة من الإيرادات غير المخصصة لقرض معين دفع الحكومات للتوسع في الإنفاق العام .[2]

5- الأسباب العسكرية: إن الحروب وعدم الاستقرار الذي يشهده العالم عامل أساسي وراء تزايد النفقات العامة, خاصة مع تصاعد موجات التوترات زاد التهافت على اقتناء الأسلحة رغبة في الأمان, حيث تعد النفقات الحربية من أهم فقرات النفقات الحكومية ويرجع ذلك إلى أن الدولة وحدها هي الموكلة بمهمة الدفاع سواء الداخلي أو الخارجي, وتتضمن النفقات العسكرية مرتبات وأجور الموظفين العاملين بذلك السلك وكذا قيمة المشاريع العسكرية والآلات و المعدات الحربية ونفقات الصيانة... [3]

6- الأسباب السياسية: أدى انتشار المبادئ و النظم الديمقراطية أن لجأت الحكومات إلى الإسراف في النفقات حتى تستطيع كسب الرأي العام, كما تقرر مسؤوليتها عن أعمال موظفيها غير المشروعة إلى تحمل التعويضات التي يحكم بها القضاء, وأدت درجة أخلاق موظفيها إلى إهدار كثير من الأموال نتيجة الرشوة و الاختلاس وعدم حرسهم على أموال الدولة وبالتالي زيادة الإنفاق العام, كما أدى زيادة علاقات الدولة الخارجية إلى زيادة درجة التمثيل الدبلوماسي و التجاري و الاشتراك في المؤتمرات و الهيئات الدولية ومساعدة الدول الأجنبية الصديقة وحركات التحرير كل هذا أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام.[4]

---

[1]- محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة الأردن، 2007، ص 119.

[2]- سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[3]- المرجع السابق، ص 67.

[4]- هشام مصطفى الجمل. مرجع سبق ذكره، ص 188.

المطلب الثالث: ترشيد الإنفاق العام

لقد أدى تزايد النفقات العامة إلى الإرهاق المالي للدول, والتي ليست كلها في فسحة وبحبوحة مالية حتى انه وصل ببعض الدول إلى حد عدم كفاية موارده المالية, من هناك كانت الضرورة في إيجاد حلول تمكن المتصرفين في الأموال العامة, من الاستعمال الرشيد والعقلاني لهذه النفقات مع تحقيق أقصى حجم ممكن من الحاجات للمجتمع, وهذا ما اشتهر بين الاقتصاديين بترشيد الإنفاق العام, والذي سنتطرق إليه في هذا المطلب من خلال أهم تعاريفه وعوامل نجاحه.

أولا: تعريف ترشيد الإنفاق العام

يعتبر ترشيد الإنفاق العام من المعاني و المفاهيم التي حظيت بنصيب من الاهتمام من مختلف الآراء و التحليلات, وتعددت التعاريف بشأنه والتي سوف نتطرق إلى بعضها. ويأخذ اصطلاح الترشيد معناه من مصطلح "الرشد" بمعناه الاقتصادي والذي يعبر عن التصرف بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد, وطبقا لما يملي به العقل, ويتضمن الترشيد إحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى, ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية المتوفرة [1]، كما يقصد بترشيد الإنفاق العام" :العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد المحلي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصدر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن .لذا فان ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه، ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق"[2].

ويعرف أيضا ترشيد الإنفاق العام على انه"تحقيق اكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة و القضاء على أوجه الإسراف و التبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة".[3]

واعتمادا على معايير أكثر دقة يأتي تعريف ترشيد الإنفاق العام على انه التزام الفعالية في تخصيص الموارد, والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع. ويمكن شرح الفاعلية على أنها: "قياس مدى تحقيق الأهداف, حيث يتطلب هذا المفهوم مقارنة النتائج والنواتج مع الأهداف المطلوب

---

[1]- محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، لبنان، 2008، ص399.

[2]- محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص 72.

[3]- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر 1990- 2004**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 171.

تحقيقها والأساليب المتبعة في تحقيقها"[1]. أما الكفاءة فهي علاقة نسبية بين التكلفة والناتج, أو بين المدخلات والمخرجات وهي على نوعين أو بعدين: [2]

1- كفاءة المخرجات: وتعني تحقيق اكبر قدر ممكن من المخرجات بنفس القدر من المدخلات .

2- كفاءة المدخلات: وتعني تحقيق قدر معين من المخرجات بأقل قدر ممكن من المدخلات .

وبالتالي يمكن تأكيد أن ترشيد الإنفاق العام يعتمد بالدرجة القصوى على الكفاءة و الفعالية عند استخدام الموارد المالية دون إفراط ولا تفريط, مع التركيز على ضرورة إشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع, أي أن هدف ترشيد الإنفاق العام يتلخص في كيفية الحصول على أفضل الخدمات بنفس القدر من الإنفاق العام, والحصول على نفس القدر من الخدمات بقدر اقل من الإنفاق .

ومما سبق يمكن أن نعطي مفهوما شاملا لترشيد الإنفاق العام فنقول هو التصرف في المال العام بل تبذير ولا تقتير, بالعقلانية وحسن التدبير بما يحقق أقصى حاجيات المجتمع بكل كفاءة وفعالية.

ثانيا: عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام

هناك عدة عوامل من شانها أن تساهم في نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام والتي نذكرها في ما يلي:

1. **دقة وحسن تحديد الأهداف:** بمعنى تحقيق أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية, سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل, فحسن اختيار الأهداف والدقة في تمييز ما ينبغي تحقيقه أو توفيره أو إيجاده من طرف الدولة إشباعا للرغبات العامة من خلال ما تخصصه من أموال لذلك, لهو أصل الرشد وعلامة العقلانية ومظهر الحكمة ومفتاح الصواب, ولا تقدم لدولة ولا ازدهار إلا بالاختيار الأمثل للأهداف مع الحذر من تعارضها مع بعضها البعض, فهذا هو نقطة بداية ترشيد الإنفاق العام والحفاظ على المال العمومي.

ويعتقد بعض العلماء من جهة أن أهم المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية بشقيها-تحصيل الإيرادات وصرف النفقات- هي مشكلة تحديد أهداف دقيقة وواضحة للبرامج الحكومية, الأمر الذي يستدعي مراجعة شاملة لاختصاصات وحدات الجهاز الإداري بغية تجنب أن تكون الأهداف المحددة غامضة وغير واضحة, ومن جهة أخرى يرى البعض أن صعوبة تحديد الأهداف الرئيسية

[1]- محمد عمر أبو دوح، **ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 44.

[2]- المرجع السابق، ص 44.

خاصة الطويلة الأجل, تنعكس على صعوبة تحديد الأهداف الفرعية بالدقة التي تقررها الوزارات وفروعها لتحقيق برامجها التي تتأثر بالأهداف المسطرة في الميزانية.[1]

2. **الترتيب حسب الأولويات**: الخطوة الثانية والمهمة أيضا في العملية الفاضلة لترشيد الإنفاق العمومي هي تحديد الأولويات وترتيبها حسب درجة أهميتها ونفعيتها في البرامج التي تتولى الحكومة أو احد أجهزتها القيام بها, حفظا للمال العام من الهدر والتبذير وخدمة للمجتمع وإشباعا لحاجيات السكان المتزايدة بالمقارنة مع محدودية الموارد والإمكانيات المالية. [2]

وتقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من المبادئ الأساسية هي: [3]

أ– مدى أهمية المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع ومختلف جوانب الحياة.

ب– عامل الزمن: فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دورا كبيرا في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع, فكلما كلن الوقت المطلوب لانجاز برنامج معين اقصر, كان ذلك مبررا مقنعا ومحفزا لاختيار هذا البرنامج.

ت– درجة اهتمام المجتمع بالمشكلة القائمة: فكلما زاد اهتمام السكان بمشكلة او حاجة ما زاد تفضيلها ومنح الأولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل.

ث–عامل درجة الخبرة, فكلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مجربة ومضمونة النجاح, كلما كان ذلك دافعا لمنحها الأولوية في الانجاز.

3. **القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق الحكومي**: يقصد بقياس أداء برنامج الإنفاق العام تقييم مدى كفاءة وفعالية الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامه بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة المسندة إليها, وذلك أن هذه الوحدات تخضع للمساءلة عند الاستخدام الأمثل للموارد العامة وبالأخص المالية منها عند تكفلها بتقديم خدمات للمواطنين. وحتى يتسنى لنا تقييم هذا الأداء فإننا نرتكز على وجهات النظر التالية: [4]

---

[1]– بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف–دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام بالجزائر خلال الفترة 1990–2009**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009–2010، ص 59.

[2]– المرجع نفسه، ص 60.

[3]– عثمان محمد غنيم، **التخطيط أسس ومبادئ عامة**، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 94.

[4]– محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 301.

أ–من وجهة نظر السكان عامة: بغية معرفة الآثار والنتائج الاجتماعية و الاقتصادية المتوصل إليها ومدى رضا السكان عن الخدمة ووجهة نظر المستفيدين: خاصة الذين مستهم هذه الخدمة وهل قدمت في وقتها وبالطريقة التي طلبوها أو التي يجب أن تكون عليها.

ب– وجهة نظر المكلفين: من اجل معرفة أمثلية تسيير المرافق العامة ، فزيادة النفاق العام على خدمات التعليم والصحة مثلا, لا يعتبر مؤشرا لتحسين أداء هذه الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين, ولا يمكن للحكومة أن تعلن بفرح وتفتخر بحجم النفاق عليها مثلا, ما لم تؤثر هذه الزيادة في النفاق على التحسين الفعلي و الملموس للوضعية التعليمية والصحية للسكان.

4. **الحرص على عدالة الإنفاق العام:** تهدف دراسة عدالة الإنفاق العام إلى تبيان مدى ملائمته لحاجات الفئات الأكثر فقرا وحاجة في المجتمع, مع مراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام ومدى انتفاعها بالخدمة العامة. وتظهر الدراسات أن الفئات ذات المداخيل الأعلى غالبا ما تتلقى القسم الأكبر من الخدمات العامة, وهذا ما يوجب معرفة الوضعية الاجتماعية لفئات المجتمع المختلفة والتي على أساسها يتم إعادة توزيع الدخل على أساس العدالة والأحقية, وتجنب مظاهر المحسوبية والجهوية والمحاباة في التوزيع الاجتماعي للأموال العامة, وقد يتعدى التوزيع المالي إلى تمكين هذه الفئات المحتاجة من الاستفادة من الخدمات العامة بصورة مجانية كالتعليم والصحة... وغيرها.[1]

5. **التفاني في الرقابة على النفقات العامة:** "تنطوي على التحقق فيما إذا كان كل شيء يحدث طبقا للخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة والمحددة في البداية, وان غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف والأخطار, بقصد معالجتها ومنع تكرارها وهي تطبق على كل شيء".[2]

وقد عرفت الرقابة بأنها عملية التحقق من مدى انجاز الأهداف المرسومة بكفاءة([3]),فضرورة توفر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له, على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز[4]، ولكي تكون مثل هذه الرقابة على برامج الإنفاق العام مجدية فانه لا بد أن تكون منطلقاتها ووسائلها منسجمة ومؤدية إلى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف

[1]– محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 301.

[2]– جميل احمد توفيق، **إدارة الأعمال**، الطبعة الأولى، دار النهضة، بيروت 1988، ص 404.

[3]– شادي أنور كريم الشوكي، **الرقابة على المال العام في الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2012، ص 14.

[4]– محمد عمر أبو دوح، مرجع سبق ذكره، ص 18.

المطلوبة منها, وضمان حمايتها من الانحراف, لذا فان حدود صلاحية أجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب أن تكون واضحة.[1]

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام

كان ولابد أن تكون للنفقات العامة التي تقدمها الدولة لمختلف الأشخاص والشرائح في المجتمع أثارا متعددة ومختلفة, فهدف النفقات العامة هو تحقيق النفع العام بتحقيق أثار مرغوبة وهذا ما يعرف بالمالية الوظيفية, ومنه اشتقت النفقات الوظيفية ويقصد بها تلك النفقات العامة التي يتم تخطيطها وتحديد نوعها ومجالها وحجمها وتوقيتها وفقا للآثار الاقتصادية الناتجة عنها لكي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع.[2]

وتختلف هذه الآثار والنتائج تبعا لاختلاف مجال التأثير بالإنفاق وكذا كمية وزمن هذا الإنفاق, وسنتناول هذه الآثار من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

هي تلك الآثار التي تحدثها النفقات العامة بصورة فورية وأولية, وتتوقف الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة على عدة عوامل تتمثل في طبيعة هذه النفقات والهدف الذي ترمي إلى تحقيقه علاوة على الحالة الاقتصادية السائدة.[3] وسنتطرق إلى هذه الآثار في النقاط التالية:

أولا: آثار النفقات العامة على الناتج الوطني

وهو ما يطلق عليه إنتاجية الإنفاق العام, وتتوقف درجة تأثيره على مدى كفاءة استخدامه, ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من حيث: [4]

إن النفقات يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج, من خلال التكوين, التأطير, التعليم مما يرفع إنتاجية العامل وبالتالي الإنتاج الوطني, حيث هذه النفقات التي ترفع من قدرة الأفراد على العمل من خلال رفع الكفاءة والأهلية المهنية فإنها تأخذ الشكل النقدي والعيني.[5]

---

[1]- علي خليفة الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الكويت، 1981، ص 47.

[2]- حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، ص 62.

[3]- يلس شاوش بشير، **المالية العامة– المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**، الدار الجامعية، الجزائر، 2007، ص 63.

[4]- عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[5]- خالد شحادة الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 91.

فالشكل النقدي للنفقات العامة والمتمثلة في الإعانات العائلية والمعاشات والأجور والمرتبات التي يستفيد منها الأفراد مباشرة, أما الشكل العيني للنفقات العامة كالخدمات الصحة والتعليمية. فكلاهما يزيدان من قدرة الأفراد على العمل وإنتاجيته وبالتالي الإنتاج الوطني.[1]

1- زيادة القدرة والطاقة الإنتاجية على حسب اختلاف طبيعة وأوجه الإنفاق العام ويمكن إبراز هذه الأوجه في ما يلي: [2]

أ-النفقات الاجتماعية: فهذا النوع من النفقات يعتبر من النفقات التحويلية الاجتماعية والموجهة للخدمات الاجتماعية سواء كانت خدمات التعليم أو خدمات صحية أو خدمات ثقافية, فالدولة عندما تقوم بالتركيز على الجانب التأهيلي والتدريبي يؤدي ذلك إلى تطوير وزيادة كفاءة وعائد الموارد وبوجه خاص الموارد الاقتصادية والبشرية, وهو ما يؤثر في المستقبل على نمو وزيادة الإنتاج الوطني.

ب- النفقات التحويلية الاقتصادية: يكون تأثير هذا النوع من النفقات الاقتصادية بواسطة توجيه عناصر الإنتاج من قطاع اقتصادي معين إلى قطاع اقتصادي أخر, ويكون الهدف من إعادة التوجيه هو تنمية وتطوير القطاع الذي يتم توجيه عناصر الإنتاج إليه, أو تحقيق تنمية متوازنة بين مناطق معينة, أما النفقات العامة الرأس مالية تؤدي إلى الزيادة في رأس المال العيني بواسطة إقامة وإنشاء مختلف المشاريع الاقتصادية, فتزويد الاقتصاد الوطني بالخدمات الضرورية للانفتاح يؤثر على الإنتاج بطريقة مباشرة.

نلاحظ مدى أهمية هذا النوع من النفقات العامة ومدى تأثيرها على الإنتاج الوطني خصوصا أن القطاعات الاقتصادية الرئيسية لا يمكن لها أن تقوم بنشاطها دون توفير هذه النفقات الحكومية.

ت-النفقات الاستثمارية: تؤدي إلى زيادة رأس المال الوطني وزيادة المقدرة الإنتاجية للبلاد, والى زيادة حجم الدخل الوطني في المدى الطويل, ويلاحظ اهتمام الدول النامية بالنفقات الاستثمارية وذلك رغبة منها في تحقيق التقدم الاقتصادي, ولأجل ذلك فهي تقوم بتوجيه قسم كبير من الإنفاق الحكومي نحو الاستثمار في الصناعة والزراعة وغيرها من مجالات الاستثمار. [3]

2- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال, وباعتبار أن الطلب الفعال يتكون من كل من الطلب على أموال الاستثمار والاستهلاك وتشكل النفقات العامة وبحسب نوعيتها جزءا هاما من الطلب الفعلي الذي

---

[1]- المرجع السابق، ص 91.

[2]- عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2004، ص 198.

[3]- محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 328.

يزداد معه تدخل الدولة في الاقتصاد, فهناك النفقات الحقيقية التي تشكل بمقدارها طلبا على السلع والخدمات وبذلك ترفع من الطلب الفعلي وبالتالي زيادة الإنتاجية القومية, وهناك النفقات التحويلية فان أثرها على الطلب الفعلي يتوقف على كيفية تصرف المستفيدين فيها.

إن تأثر الطلب الفعلي بالنفقات العامة بالإيجاب والذي يؤثر بدوره في زيادة حجم الإنتاج القومي وحجم التشغيل, إذ يتوقف ذلك على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي فإذا كان هذا الأخير يتسم بدرجة عالية من المرونة فان الأثر يكون ايجابيا, والعكس صحيح أيضا.

ثانيا: آثار النفقات العامة على توزيع الدخل

تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية تقوم الدولة بواسطة النفقات العامة بتوزيع أو إعادة توزيع المداخيل على كافة الأفراد, وذلك برفع المداخيل المنخفضة من خلال المرحلتين التاليتين: [1]

1- التوزيع الأولي للدخول: أي توزيع الدخل أو الناتج بين الذين أسهموا في القيام به .

2- التوزيع النهائي للدخل: أي إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصفتهم مستهلكين .

و تظهر آثار النفقات العامة على الدخل كما يلي:

أ- تؤثر النفقات العامة على التوزيع الأولي للدخل الوطني من خلال التأثير على الجور والرواتب وباقي عوائد عناصر الإنتاج بتحديد سقف لها. [2]

ب- تقوم الضريبة بدور هام في تحقيق العدالة الاجتماعية على توزيع الدخول, حيث أنها تفرض ضريبة مرتفعة على الدخول المستمدة من رأس المال كالضريبة على الشركات, وضريبة منخفضة على الدخول الناجمة على العمل كالضريبة على المرتبات و الأجور. [3]

ت- استفادة الطبقات الفقيرة من بعض الخدمات المقتصرة عليهم, كإعانات البطالة والمستشفيات العامة...الخ, فإذا قامت الدولة بتأدية هذه الخدمات بالمجان أو بأسعار تقل عن تكاليفها فإن ذلك يؤدي إلى زيادة المداخيل الحقيقية للمستفيدين منها.[4]

كما يرى الاقتصاديون أن بالإمكان حساب عدالة توزيع الدخول بالنسبة لفرد أو فئة في المجتمع, وذلك بان يقدر ما يدفعه من ضرائب للدولة وما يعود عليه من منافع من النفقات العامة,

---

[1]- علي كنعان، **اقتصاديات المال و السياستين المالية والنقدية**، دار المعارف، سوريا، بدون سنة، ص 101.

[2]- عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 195.

[3]- حسين مصطفى حسن، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[4]- محمد صغير بعلي، يسرى أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص 40.

فإذا كان مقدار النفع اقل من مقدار الأعباء التي يتحملها فإن ذلك يعني أن الدخل الوطني قد أعيد توزيعه في غير صالح هذا الفرد أو الفئة.[1]

ثالثا: آثار النفقات العامة على الاستهلاك الوطني

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك كما يلي:

1- بطريقة مباشرة من خلا ل قيامها بشراء سلع استهلاكية مثل الملابس و الأدوية للقطاع العسكري مثلا, وبذلك ترفع من الاستهلاك الوطني, نفس الشيء في حالة شرائها لخدمات استهلاكية كالدفاع, الأمن, التعليم وغيرها.[2]

2- أو بطريقة غير مباشرة من خلال المداخيل والرواتب والإعانات...الخ, المقدمة للأفراد أو المؤسسات مما يؤدي بهم إلى استهلاك وإنفاق غالبية هذه المداخيل وبذلك يرتفع الاستهلاك الوطني.

3- توجيه الاستهلاك إما بزيادته من خلال تخفيض أسعار بعض السلع والخدمات, أو بمنح إعانات للمؤسسات الإنتاجية, أو بتوجيه الاستهلاك عن طريق الضرائب. [3]

رابعا: آثار النفقات العامة على البطالة

نعلم أن البطالة هي عدم ممارسة الفرد أي نشاط أو مهنة أو عمل وهو قادر على ذلك ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد, وعليه نبين آثار الإنفاق العام على البطالة من خلال ما يلي[4]:

1- تدخل الدولة بسياستها الاتفاقية وتقديمها مساعدات للمؤسسات و الشركات قد يؤدي إلى توظيف عدد من العمال, وفي الحالات المتأزمة يعتبر تقديم المساعدات ومنحها للمؤسسات التي أفلست أو قاربت على الإفلاس حاجزا للحيلولة دون تسريح العمال.

2- برامج الحكومة التي تهدف إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي وثم الوصول إلى التنمية من خلال برامج دعم الشباب وتقديم المساعدات المالية لخلق فضاءات عمل كمؤسسات صغيرة ومتوسطة على المدى القريب أو البعيد.

---

[1]- محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص333.

[2]- نوازد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[3]- خالد شحادة الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[4]- محمد حلمي مراد، **مالية الدولة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963، ص 29.

خامسا: آثار النفقات العامة على الادخار

تؤثر النفقات العامة بشكل كبير على الادخار الوطني, ويتبين لنا ذلك من خلال ما تولده النفقات العامة المنتجة ذات الطابع الاستثماري من زيادة في الدخل الوطني نتيجة لنشاطهم الاقتصادي أو المهني, بالإضافة إلى النفقات العامة الموجهة لدعم أسعار السلع الاستهلاكية تؤدي إلى انخفاض تكاليف شراءها, وهو ما يؤدي إلى زيادة القدرة على الادخار بالنسبة للفرد والمجتمع, وكذا النفقات العامة المتمثلة في الإعانات العائلية والمعاشات والأجور والمرتبات والتي تقدم للأفراد بشكل مباشر أو غير مباشر مثل النفقات التعليمية والصحية تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وبالتالي يرتفع مستوى الادخار الفردي ومنه الإجمالي الوطني. [1]

سادسا: أثار النفقات العامة على الأسعار المحلية

تتحد أثار النفقات العامة على الأسعار المحلية من خلال:

1- قيام الدولة بتدعيم بعض أسعار السلع والخدمات الضرورية سواء بهدف الحفاظ على وجود هذه السلع والخدمات في السوق وضمان عدم اختفائها, وما ينجز عن ذلك من مضاربات وارتفاع أسعارها وعندها لا يتمكن الفقراء أو محدودي الدخل في المجتمع من الحصول عليها.

2- قيام الدولة بمنح إعانات نقدية للمؤسسات الإنتاجية بغية بيع منتوج معين بالسعر الذي تحدده الدولة حفاظا على القدرة الشرائية للسكان سواء في الظروف العادية أو في الظروف الطارئة.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

بالإضافة إلى الآثار المباشرة للنفقات العامة على الناتج الوطني والاستهلاك وتوزيع الدخل, فان لهذه النفقات أثار غير مباشرة تحدثها على الاستهلاك والإنتاج من خلال الأثر الخاص بالاستثمار المولد, ويرتبط اثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لفعل كل من العاملين المتقدمين معا, المضاعف و المعجل.

إِذْ لا تؤثر على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف فقط ولكنها تعود فتأثِر أيضا على الإنتاج كنتيجة غير مباشرة لعمل المضاعف نفسه وكذلك الأمر بالنسبة لأثر عامل المعجل الذي لا يؤثر على الإنتاج فحسب بل يعود ويترتب عنه أيضا اثر غير مباشر على الاستهلاك, وفي ما يلي سنقدم شرحا مختصرا لأثر كل من العاملين المذكورين على حدى.

[1]- خالد شحادة الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص98 ص99.

أولا: أثر المضاعف

إن فكرة المضاعف التي طورها "كيتز" كانت ثمرة بحث الاقتصادي الانجليزي "كاهن" الذي يعد أول من ادخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية, ويعني زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني, ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية لكن بمقادير مضاعفة يمكن تحديدها في ضوء ما تؤديه إلى الزيادة في الاستثمار من توالي الإنفاق على الاستهلاك وهذا ما يعرف بمضاعف الاستثمار.

غير أن الفكر الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع فكرة المضاعف وتحليل أثره ليس فقط بالنسبة للاستثمار, ولكن بالنسبة للظواهر الاقتصادية الأخرى مثل الاستهلاك, الإنفاق العام وبالتالي فانه يمكن تعميم نظرية المضاعف على هذه الظواهر أيضا. [1]

ويقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي بالمعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولد عن الزيادة في الإنفاق, وأثره الإنفاق القومي على الاستهلاك.[2] أو بعبارة أخرى فهو يبين عدد المرات التي يتضاعف بها اثر الزيادة في الاستثمار وذلك عن طريق التأثير على الاستهلاك وبالتالي على الدخل الوطني.

ولتوضيح ما تقدم فانه من المعلوم أن النفقات العامة تؤدي إلى توزيع دخول يستفيد منها الأفراد في صورة مرتبات أو أجور أو فوائد أو أثمان للمواد الأولية, وهؤلاء يخصصون جزءًا من هذه الدخول للاستهلاك ويقومون بادخار الباقي طبقا للميل الحدي للاستهلاك أو الميل الحدي للادخار, فالجزء الذي يخصص للاستهلاك لا يؤدي إلى توزيع دخول جديدة تذهب بدورها إلى الاستهلاك والادخار وهكذا تستمر حركة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج الدخل ، الاستهلاك ،الإنتاج.

وبعبارة أخرى فإننا نجد أن الزيادة الأولية في النفاق تؤدي إلى سلسلة متوالية من الإنفاقات التي تتناقص طبقا للميل الحدي للاستهلاك ولكنها في مجموعها تزيد عن كمية الإنفاق الأولى وهذا ما يعرف بأثر المضاعف وهكذا فان اصطلاح المضاعف ينصرف كل التحليل الاقتصادي للإشارة إلى الآثار المتكررة التي تنتج عن الزيادة أو النقص في النفاق بالنسبة للدخل الوطني.[3] او هو العدد الذي

[1]- عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[2]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، 79.

[3]- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 199..

إذا ضرب في الزيادة الأولية للإنفاق أعطى الزيادة النهائية في الدخل القومي, وهذا العدد هو الميل الحدي للاستهلاك.[1]حيث الميل الحدي للاستهلاك يعبر عنه بالعلاقة: [2]

$$\frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخـــل}}$$

ومضاعف الإنفاق العام في النموذج البسيط يمكن أن يعبر عنه بالعلاقة: [3]

$$\frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

ولدينا: [4] الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = 1

وبالتعويض نجد أن:

$$\frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

إذن أهمية المضاعف تتوقف على أهمية الزيادة في النفقات الاستهلاكية بمعنى انه يرتبط ارتباطا طرديا بالميل الحدي للاستهلاك وارتباطا عكسيا بالميل الحدي للادخار.

ثانيا: أثر المعجل

إذا كان المضاعف يبين اثر التغيرات في الاستثمار على الاستهلاك فان المعجل يبين اثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار, وتسمى هذه الظاهرة بمبدأ تعجيل الطلب المشتق, لان الطلب على السلع الاستثمارية يشتق من الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية التي توجد نتيجة له, فزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يؤدي إلى تغيير اكبر في الإنفاق الاستثماري. [5]

ويعبر اصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي عن اثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار, وكما قلنا الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار, والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.

---

[1]- عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي و الضريبي**، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 86.

[2]- نفس المرجع، ص 87.

[3]- برنييه و سيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 1989، ص 163.

[4]- عبد الكريم صادق بركات، **الاقتصاد المالي**، جامعة دمشق، سوريا، 1993، ص 302.

[5]- المرجع نفسه، ص 316.

ويمكن التعبير عن هذا المبدأ على النحو التالي: [1]

$$\frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الاستثمـــار}}$$

وعليه فان زيادة النفقات العامة تسمح من خلال ما يترتب عنها من زيادة في الاستهلاك بإحداث زيادة في الاستثمار بكمية اكبر. إلا أن آثار المعجل تتوقف عامة على عدة اعتبارات من أهمها ما يتعلق بطريقة الإنتاج أي الأسلوب الفني للعملية الإنتاجية التي تختلف من قطاع إلى أخر, واعتبار كذلك ما يتوافر من مخزون السلع الاستهلاكية ومقداره وما يتوافر من طاقات إنتاجية غير مستغلة وحجمها, إذ أن وجود مثل هذا المخزون وهذه الطاقات تحد من اثر المعجل بعكس عدم توافر كل منهما. كما تتوقف هذه الآثار على تقديرات منتجي السلع الاستهلاكية لاتجاهات الزيادة في الطلب عليها, فإذا كانت ذات طبيعة مؤقتة لا تؤدي بالمنتجين لزيادة حجم استثماراتهم وإذا كانت ذات طبيعة مستمرة تؤدي إلى زيادة حجم استثماراتهم.[2]

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للنفقات العامة

تلعب سياسة الإنفاق العام دورا مهما في تحقيق الأهداف الاجتماعية التي تؤثر بدورها على الإنتاج وبالتالي على النمو الاقتصادي للبلد, فالنفقات التي تصرف على الصحة و التعليم ينجم عنها رفع المستوى الصحي والتعليمي للسكان وبالتالي تحسين مستواهم المعيشي, كما أن ذلك يساعد الأفراد على الخروج من دائرة الفقر والمحافظة على أبدانهم وعقولهم وتحقيق الرفاهية في المجتمع, كل هذا يصب في قالب التنمية الاجتماعية للأفراد من خلال أداة الإنفاق العام التي من أركانها تحقيق النفع العام مع التأكيد على انتشار الخدمة بكل عدالة وبالأخص للمحتاجين منهم.

ولعل من أهم مجالات التنمية الاجتماعية التعليم والصحة والإسكان والنقل... وغيرها من المرافق المتعددة, والتي أطلق عليها الاقتصاديون "تكوين رأس المال الإنساني" وتعرف كذلك بـــ"التنمية البشرية" بالإضافة إلى الإعانات النقدية والعينية التي تمنحها الدولة للطبقات الفقيرة بهدف رفع مستواهم المعيشي.[3]

وعليه يمكن التطرق للآثار الاجتماعية للنفقات العامة من خلال ما سبق على النحو التالي:

---

[1]- يونس احمد بطريق، **السياسة الدولية في المالية العامة**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة، ص 168.

[2]- المرجع السابق، ص 227.

[3]- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 269.

أولا: آثار النفقات العامة على التعليم

يعتبر التعليم مهما جدا في العملية الإنتاجية والتي من مقوماتها أن يكون الفرد على قدر كبير من المهارة والخبرة والتدريب, حيث يرفع التعليم ثقافة الفرد ويزيد في درجة كفاءته و يوسع من معارفه وقدراته العقلية[1] لذلك عملت الدول على توفير التعليم بالمجان خاصة في مراحله الأولى فشيدت المدارس وأمدتها بالخدمات والمرافق, ووفرت الكفاءات المختلفة من مدرسين وأساتذة وإداريين وفنيين وغيرهم.

وفي سنة 1929 قام السوفياتي "ستروملين" بدراسة مسحية حول تأثير التعليم على زيادة إنتاجية العمال, فوجد أن العوامل الأساسية التي تؤثر في إنتاجية العمل هي السن, مدة الخدمة, التعليم, فقال انه ينبغي التمييز بين العمل الجسدي و الفكري, وتوصل "ستروملين" إلى أن العائد الاقتصادي من التعليم يعادل 37 مرة قيمة الإنفاق, وان الدولة تحصل على رأس المال المستثمر في التعليم وفوائده خلال السنة والنصف الأولى من ممارسة العامل لعمله, وبذلك أصبح "ستروملين" هو أول شخص يوضح علميا العلاقة بين التنمية والتعليم.[2]

ثانيا: آثار النفقات العامة على الصحة

تعتبر الرعاية الصحية حقا رئيسا من حقوق الأفراد, كون الإنسان مصدر للعمل والإنتاج وهو العامل الأول في الاقتصاد, وتشمل الرعاية الصحية الوقاية من الأمراض, نشر الوعي الصحي, تصحيح البيئة ومحاربة ما يفسدها, توفير الغذاء والماء الصحيين, التصدي للأوبئة والأمراض...الخ, وعليه ينبغي على الدولة توفير خدمات صحية واجتماعية متكاملة فعالة ذات أهداف واضحة ومحددة بخطط مسبقا, وتأسيسا على ذلك فقد اعتبرت الدول الرعاية الصحية نوعا من الاستثمار البشري في العملية الإنتاجية, فعن طريقها يمكن تنمية الموارد البشرية كما وكيفا, فمن الناحية الكمية تساعد الرعاية الصحية على توفير نسبة الوفيات خاصة بين الأطفال والأمهات, وهذا من شانه أن يزيد في أعداد السكان وتزيد بذلك القوة البشرية القادرة على العمل والإنتاج, ومن الناحية الكيفية تساعد الرعاية الصحية على القضاء على الأمراض المتعددة وكذا أمراض سوء التغذية التي تضعف حيوية

[1]- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 270.

[2]- جمال حريري، **قياس أثر الاستثمار العمومي على التنمية البشرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2012-2013، ص 123.

الأفراد وتجعل الحياة عبئا ثقيلا عليهم, فبتحسن صحة الأفراد تزداد مقدرتهم على العمل وبذلك يرتفع معدل إنتاج المجتمع. [1]

ثالثا: أثر النفقات العامة على الإسكان

لقد أقرت منظمة الأمم المتحدة بان المأوى حق من حقوق الإنسان وأصبح معترف به دوليا عام 1948.حيث نصت المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي: " لكل إنسان الحق في مستوى معيشي كاف للحفاظ على صحته و رفاهيته هو وأسرته ويشمل الغذاء و الملبس والمسكن والرعاية الطبية". [2]

فإلى جانب أن المسكن يمثل حاجة أساسية من حاجات الإنسان, فان هناك صلة وثيقة المسكن المناسب وارتفاع الكفاءة الإنتاجية, فكلما كان المسكن مناسبا وصحيا ومتوفرا على وسائل الراحة والعيش الضروري و الرغيد كلما قلت الإصابة بالأمراض وقل الطلب على الخدمات الصحية التي تمولها الدولة وبالتالي تنخفض تكاليفها ونفقاتها فتقوم الدولة بزيادة تحسين الظروف الإسكانية وبالتالي تزيد قدرة الأفراد على العمل والاهتمام به. [3]

رابعا: آثار النفقات العامة على الفقر

إن موضوع محاربة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية كان ولا يزال محل اهتمام مختلف المفكرين عبر كل الدول, ولقد تعددت وجوه الفقر, فنلاحظ انه بدلا من أن يذهب الدخل الوطني إلى الاستثمار والتنمية يذهب إلى إطعام الأفواه الجائعة, كما تزداد الديون والقروض لسد الضروريات والحاجيات الاستهلاكية وما ينجر عن ذلك من تبعات مالية أو اقتصادية أو حتى سياسية أو عسكرية, كما قد يحدث عجزا هيكليا في الموازنة بسبب ضالة حجم وقيمة الصادرات وبالمقابل زيادة قيمة الواردات, وقد ينشغل الفقراء بسد جوعتهم عن العلم والثقافة, كما قد يحرمون أبنائهم من ذلك حيث يشغلونهم بالأعمال اليدوية والزراعية والرعوية مما يساعد على انتشار الأمية, ولا ننسى أن كثرة الأمراض من أسباب الفقر المادي والمعرفي والتي تعود في مجملها إلى سوء التغذية ويعود تأثيرها على الإنسان بالإهاك أو الموت, أو إلى عدم وجود الأدوية التي لا يحصل عليها الفقراء لسبب أو آخر, ولا ننسى أن من آثار الفقر أيضا ارتفاع معدل الوفيات حيث ربط جميع الخبراء بين معظم الأمراض بحلقة محكمة بالفقر, كما أن صحة المواليد مرهونة بصحة الوالدين وخلوهما من الأمراض

[1] – هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 276-277.

[2] – الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من موقع www.un.org/ar يوم 2017/03/12، على الساعة 15:45 .

[3] – عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، لبنان،2010، ص 185.

الوراثية ومرهونة أيضا بالتغذية الجيدة والبيئة الحسنة, وتعاني الشعوب الفقيرة من نقص الخدمات الصحية والإسكانية ونحوهما, إضافة إلى نقص الخدمات الأساسية من المياه الصالحة للشرب وقنوات الصرف الصحي, كل هذه النتائج وغيرها تعتبر من آثار الفقر على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي.[1]

تسعى الدولة من خلال إنفاقها إلى مواجهة هذه الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفقر من خلال مختلف السياسات المالية الاجتماعية التي تقوم بها لاستهداف الفقر بصفة مباشرة من خلال توظيف العاطلين, الإعانات, المنح للمحتاجين, والمسنين والبطالين, تدعيم الشباب عن طريق مختلف برامج التشغيل ...الخ, أو بصفة غير مباشرة عن طريق العلم ونشر المعرفة ومحاربة الجهل, وتحسين المستويات التعليمية والصحية, وتوفير الخدمات الضرورية من تهيئة لبؤر الفقر وتوفير المياه الصالحة للشرب وتحسين المساكن والمرافق العامة...الخ.

[1]- عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 186.

خلاصة:

من خلال تطرقنا للجزء النظري في ما يخص أهم الأسس والمفاهيم المتعلقة بسياسة الإنفاق العام, توصلنا كخلاصة لأهم النتائج التالية:

– النفقات العامة هي أداة مهمة في يد الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال ولتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها, وساهم تطور دور الدولة في ازدياد وظائفها وتطور مفهومها, وخلال مراحل التطور هذه كان الإنفاق العام ينتقل بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي.وصاحب هذا التطور تطور النفقات سواء في حجمها أو نوعها ما أدى إلى ضرورة تقسيم النفقات العامة, ويتم هذا التقسيم وفقا للمعايير الاقتصادية ووفقا للمعايير غير العلمية.

– إقرار النفقات العامة يقوم على مجموعة من المعايير والضوابط التي تحدد الحجم و النوع الأمثل من النفقات للوصول إلى الأهداف, ووسائل تحقيق هذه الضوابط تتمثل في الرقابة الإدارية, والرقابة البرلمانية, والرقابة المستقلة.

– ظاهرة تزايد النفقات العامة تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء, وهذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى, وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية. ويجب أن تصاحب هذه الزيادة ترشيد لهذه النفقات لحفظ المال العام من التبذير ولإضفاء الكفاءة والفاعلية في تحقيق الأهداف.

– تحدث النفقات العامة آثارا مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيرها على الناتج الوطني والاستهلاك والادخار..., والى آثار غير مباشرة من خلال اثر المضاعف والمعجل, إلى جانب أثارها الاجتماعية كتأثيرها على التعليم والصحة والإسكان.

الفصل الثالث:

واقع التنمية الاجتماعية وسياسة الإنفاق العام في الجزائر

تمهيـــد:

من اجل القضاء على الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتخلف، أجبرت الجزائر على صياغة توجهات سياسة جديدة تقوم على تبني برامج تنموية ضخمة للفترة2000-2014 وذلك في ظل الرخاء المالي الذي عرفته هذه الفترة، كان هذا كله برغبة من الحكومة الجزائرية في التوسع في الإنفاق العام من اجل تحقيـــــــق أهداف كبرى تخدم كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق آثار ايجابية على المتغيرات الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني وكذا المساهمة في تحسين المستوى الاجتماعي للأفراد من خلال التأثير في جل قطاعات التنمية الاجتماعية .

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل لواقع السياسة الانفاقية العامة والتنمية الاجتماعية في الجزائر للفترة 2000-2016 من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: برامج الإنفاق الحكومي في الجزائر 2001-2014.

المبحث الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

المبحث الثالث: واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر.

المبحث الأول: برامج الإنفاق الحكومي في الجزائر 2001– 2014

وضعت الجزائر بالخصوص منذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية تهدف في مجملها الإنعاش الاقتصاد الوطني،وإعادة وتيرة التنمية و النمو الاقتصادي إلى معدلات مقبولة وفق سياسة انفاقية توسعية ذات طابع كيتري، وذلك لإيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية و الاجتماعية الحادة التي عرفتها منذ انهيار أسعار النفط واختلال التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد ،ومن ذلك جاء مشروع الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2004 وبرنامج دعم النمو خلال الفترة 2005- 2009 و البرنامج الخماسي الثاني 2010- 2014 وهذه البرامج سنتطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المخطط الثلاثي 2001– 2004

ويعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي اقر في افريل 2001 ،عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طوال الفترة 2001- 2004 بنسب متفاوتة ،وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب(7 مليار دولار) ليصبح في النهاية البرنامج حوالي 1216 مليار دج أي ما يعادل(16 مليار دولار)، وهذا بعد إعادة تقييم معظم المشاريع المبرمجة سابقا وإضافة مشاريع جديدة ، وهو يعتبر برنامجا ضخما وقياسيا نظرا لوضعية الجزائر تلك الفترة حيث بلغ احتياطي الصرف الأجنبي سنة 2001 حوالي 11.2 مليار دولار أمريكي.[1]

وجاء برنامج الإنعاش الاقتصادي لإعطاء دفع جديد للاقتصاد ،ويعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة انفاقية توسعية ذات طابع كيتري تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى ،بعد التجربة المريرة التي مرت بها البلاد خلال فترة التعديل الهيكلي ،فهو برنامج تم بعثه بعد أن تحسنت المؤشرات الاقتصادية ،سواء تعلق الأمر بالمالية العامة أو احتياطات الصرف وحتى نسبة خدمة المديونية و مستوى التضخم ،وهذه النتائج لا يستهان بها و تبعث على التفاؤل و يرجع هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط.[2]

[1]– عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة السادسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 89.

[2]– محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 22.

حيث كانت المخططات المالية موجهة في معظمها للهياكل القاعدية و التشغيل و التنمية المحلية حيث وزعت حسب الأنشطة كما يوضحه الجدول والشكل التاليين :

الجدول رقم (3-1) : توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

الوحدة : مليار دينار جزائري.

أنشطة البرنامج	دعم الإصلاحات الاقتصادية	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية
المخصصات المالية	47	65	113	210	90
النسب المئوية	95،8	38،12	53،21	40	14،17

المصدر:قانون المالية التكميلي لسنة 2001، الجريدة الرسمية رقم26، ص 11.

الشكل رقم (3-1): توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

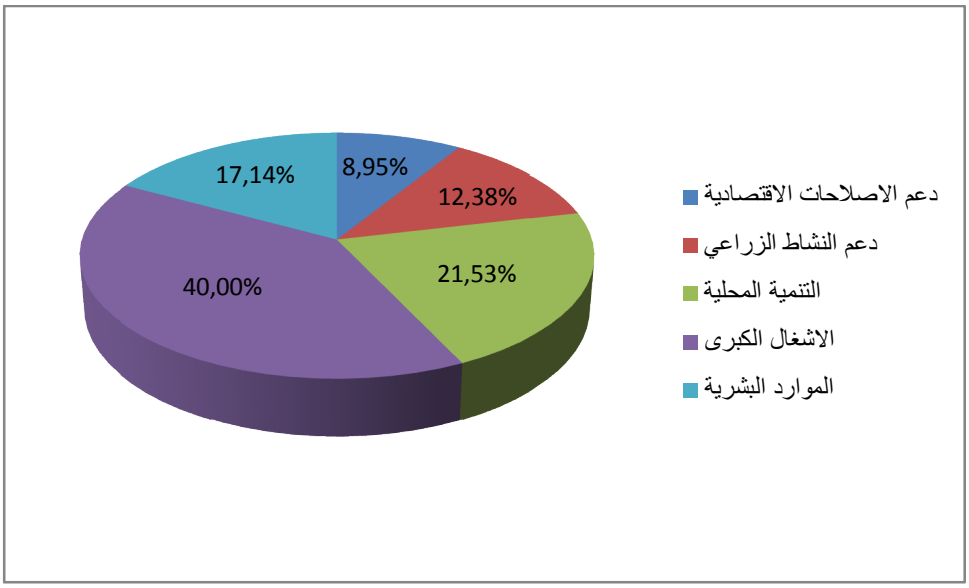

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-1).

ومن أهم الأهداف التي رصدت لهذا البرنامج كما يلي : [1]

- تحسين أداء مستوى النمو .

[1]- زرمان كريم، **التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السابع، جوان 2010، ص 204.

- القضاء على الفقر و الرفع من القدرة الشرائية و المستوى المعيشي للمواطنين.
- تدعيم البنى التحتية .
- تحسين وترقية منافسة المؤسسات .
- خلق مناصب عمل و الحد من البطالة.

ويكون تحقيق تلك الأهداف عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف السابقة الذكر وهي: [1]

- تنشيط الطلب الكلي وفي ذلك تحول للسياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكيتزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق سياسة المالية لتنشيط الاقتصاد ،وخصوصا عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي ،وخلف مناصب شغل، حيث إنها تمثل إضافة هامة للطلب الكلي الذي يعتبر انخفاضه السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي .
- دعم المستثمرات الفلاحية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب عمل.
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي ،وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية .

أولا: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

وتمحور مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي فترة 2001- 2004 بالأساس على تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري ،البناء والأشغال العمومية ،ودعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية و البشرية ،كما يوضح الجدول الموالي:

[1]- المرج السابق، ص 204 ص 205.

الجدول رقم(3-2) :مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004.

الوحدة : مليار دج

	2001	2002	2003	2004	المجموع دج	المجموع %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	7،100	2،70	6،37	0،2	5،210	1،40
تنمية محلية وبشرية	8،71	8،72	1،53	5،6	2،204	8،38
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	6،10	3،20	5،22	0،12	4،65	4،12
دعم الإصلاحات	0،30	0،15	/	/	0،45	6،8
المجموع	4،205	9،185	9،113	5،20	0،525	100

المصدر:وزارة المالية ،الجزائر،إحصائيات اقتصادية 2005.

www.mf.dz.1236html.26.pdf

كما يمكن توضيح التوزيع السنوي لمضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-2): التوزيع السنوي لمضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

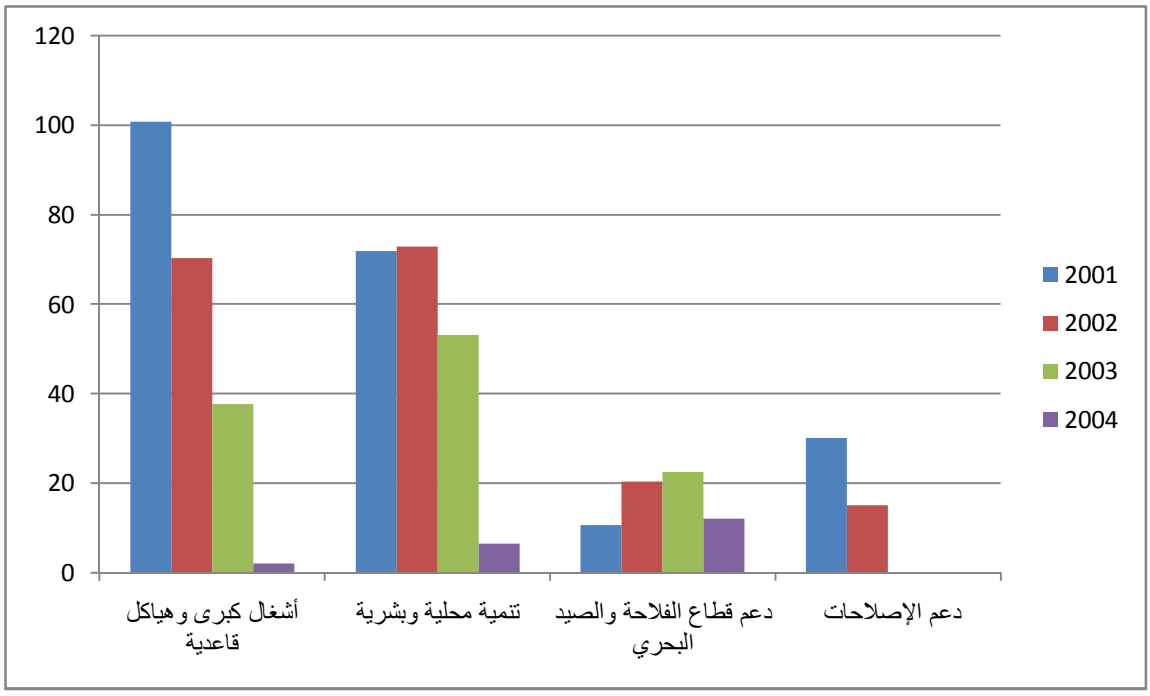

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات الجدول رقم (3-2).

من الجدول والشكل السابقين يتبين أن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 210.5 مليار دج أي ما نسبته 40%من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ،لتليه التنمية المحلية و البشرية بمبلغ 204.2 مليار دج ما نسبته 38.8 % ،ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة و الصيد البحري بمبلغ 65.4 مليار دج أي ما نسبته 12.4% ثم يأتي جانب دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبته 8.6% من القيمة الإجمالية للمبلغ المخصص للبرنامج.

1- الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية : إن حصول قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية على اكبر نسبة من مخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي راجع إلى رغبة الدولة في تدارك العجز و التأخير الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة و الراجع إلى الوضعية التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينات التي كانت في حالة عجز مالي حيث أجبرت الدولة على الحد من إنفاقها العام بشكل كبير .

وقد قسمت مخصصات هذا القطاع على مدار أربع سنوات ووزعت على ثلاثة جوانب رئيسية : [1]

أ- تجهيزات الهياكل بقيمة 142.9مليار دج

ب-تنمية المناطق الريفية بقيمة 32مليار دج

ت-السكن و العمران بقيمة 32مليار دج

وخصص اكبر قيمة من مخصصات قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية لتجهيزات الهياكل ،كما وجه جزء من المخصصات إلى إعادة تنمية المناطق الريفية قصد إعادة النشاط لها، وكذا الحد من ظاهرة التروح الريفي و أثرها السلبي على القطاع الفلاحي.

كما أن قطاع السكن اخذ هو الأخر حيزا ضمن مخصصات قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية، وذلك يدخل ضمن إطار تحسين ظروف معيشة السكان تزامنا مع محاولة تحسين مستوى النشاط الاقتصادي و الجدول التالي يبين مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية :

[1]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 26.

الجدول رقم (3-3): القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية

	2001	2002	2003	2004	المجموع
تجهيزات الهياكل	5،60	53	4،29	/	9،142
تنمية المناطق الريفية	1،13	2،13	7،5	/	32
السكن والعمران	1،27	0،4	5،2	0،2	6،35
المجموع	7،100	2،70	6،37	0،2	5،210

المصدر :النشرة الإحصائية لوزارة المالية الجزائرية 2005

www.mf.dz.html/jsdmfag.2369488.pdf

وللإضافة نستعين بالشكل التالي :

الشكل رقم (3-3): القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية

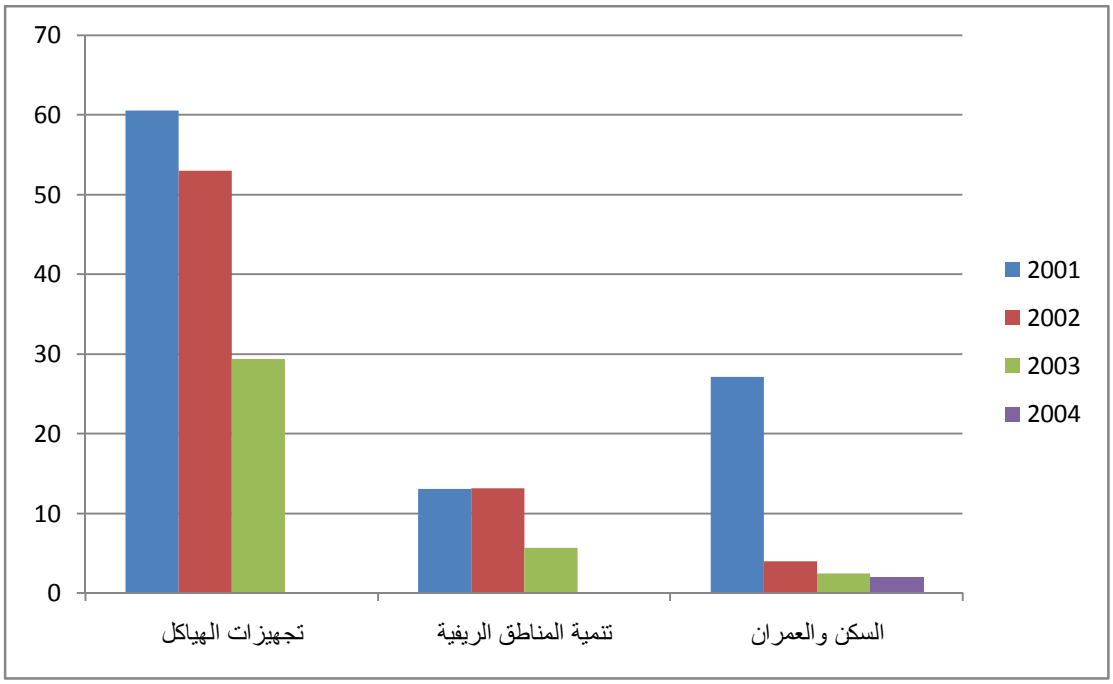

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات الواردة في الجدول السابق.

حيث من أهداف برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية هو توفير حوالي 148800 منصب عمل منها 146000 منصب عمل مؤقت و 102800 منصب عمل دائم وذلك من إجمالي

850000 منصب عمل هدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيقها خلال الفترة 2001-2004.[1]

2- التنمية المحلية و البشرية:

إن ترابط الجانب الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع دفع بالدولة إلى إرفاق التدابير و الإجراءات الخاصة بتحسين وتيرة النشاط الاقتصادي بإجراءات أخرى كفيلة بخلق ديناميكية تنموية على المستوى المحلي تشمل مختلف النقاط الأساسية للجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع وعلى هذا الأساس جاء برنامج التنمية المحلية والبشرية مشكلا ما نسبته 38.8% من إجمالي قيمة المخطط بمبلغ 204.2مليار دج وزعت على 3 فروع رئيسة وهي :[2]

أ- برنامج التنمية المحلية: يهدف هذا البرنامج الذي خصص له ما يقارب 97 مليار دج إلى تشجيع التنمية على المستوى المحلي و بالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية التي من شانها دعم الاستقرار على المستوى الكلي، وذلك بحكم وتنوع و اختلاف ظروف وخصائص كل منطقة من مناطق الوطن، والهدف من ذلك هو العمل على تحسين الإطار المعيشي للأفراد وذلك يتجلى في إنشاء مخططات بلدية لتشجيع التنمية وإنشاء مشاريع تهيئة المحيط وتحسين هياكل الخدمة العمومية.

ب- برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية: يهدف هذا البرنامج إلى دعم الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر حيث خصص له مبلغ 17 مليار دج موجهة بالأساس إلى تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العمالية، وكذا تاطير سوق العمل عن طريق دعم وتطوير الوكالة الوطنية للتشغيل، قصد زيادة العمالة من جهة، ومن جهة أخرى التكفل بفئة المعاقين والعجزة والمحرومين بمنحهم منح وتحويلات اجتماعية قصد الحد من التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع.

ت- برنامج تنمية الموارد البشرية : يهدف هذا البرنامج الذي خصص له حوالي 2،90 مليار دج إلى تحسين مؤشر التنمية البشرية والتي تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي للسكان، وذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وترقية عنصر المعرفة لدى أفراد المجتمع وذلك بالعمل على زيادة المؤسسات التعليمية والجامعات والهياكل الرياضية والثقافية.

---

[1]- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2]- بودخدخ كريم، **اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001-2009**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم،الجزائر، 2009-2010، ص 93.

3- الفلاحة والصيد البحري:

اندرج البرنامج الخاص بالفلاحة والصيد البحري ضمن رغبة الدولة في رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية، وفي نفس الوقت المحافظة على العمالة التي تشتغل في الأراضي الفلاحية، والحد من ظاهرة النزوح الريفي، كما هدف هذا البرنامج إلى تدعيم قطاع الصيد البحري واستغلال الثروة السمكية بتهيئة موانئ الصيد و توفير المخازن والمعدات الضرورية، بحكم الامتداد الكبير للشريط الساحلي الجزائري على طول 1200 كلم، ورصد لهذا البرنامج ما قيمته 4،65 مليار دج.[1]

4- دعم الإصلاحات:

إن ما أقرته الدولة من مشاريع وبرامج ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي كان يقتضي بحكم التطورات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من دخول الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق، إرفاقها بجملة من الإصلاحات العديدة قصد تهيئة الظروف المناسبة والمشجعة على الاستثمار، والإنتاج، والمنافسة، وبالتالي ضمان القدرة على التكيف مع المتطلبات الدولية، ومن ثم إضفاء الفعالية على المشاريع والبرامج المنفذة، وقد شملت هذه الإصلاحات الإدارة الضريبية والمالية، ووضع نماذج تنبؤات طويلة المدى، وتهيئة المناطق الصناعية، وقد قدرت مخصصات هذا البرنامج بحوالي 45 مليار دج.[2]

أما في ما يخص التوزيع السنوي لمخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فقد جاءت سنة 2001 كصاحبة اكبر المخصصات بما يقارب 4،205 مليار دج، ثم سنة 2002 بما يقارب 9،185 مليار دج، ثم سنتي 2003 و 2004 بما يقارب 9،113 مليار دج و 5،20 مليار دج على التوالي، وقد تركز مخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في السنتين الاولتين من فترة تنفيذه وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال اقصر فترة زمنية ممكنة، واستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق اكبر منفعة للاقتصاد المحلي وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، والتي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.[3]

---

[1]- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 28.

[2]- المرجع نفسه، ص 35.

[3]- عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 110

ومن أهم نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي ما يلي: [1]

أ- تحقيق معدل نمو اقتصادي قدر ب3%، 8 في المتوسط خلال الفترة، مع تسجيل معدل معتبر سنة 2003 قدر ب 8،6%.

ب- تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 29% في بداية الفترة إلى اقل من 24% في نهاية الفترة.

ت- انجاز العديد من المشاريع القاعدية كالسكنات والمستشفيات و المدارس إلى الشروع في تحديث وتوسيع شبكة الطرق.

ث- تقلص المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ سنة 2004 حدود 5،38 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 1،43 مليار دج في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية، أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شانه تحريك عجلة الاقتصاد. [2]

حيث رصدت الجزائر مبالغ مالية لتمويل البرنامج المكمل لدعم النمو الاقتصادي، والذي قدرت المبالغ الأولية المخصصة له ب 8705 مليار دج أي حوالي 55 مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق، وقد جاء ليتم النقائص التي نتجت عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وخصص هذا المبلغ الضخم لإعادة إنعاش الاقتصاد خلال الفترة ما بين 2005 و 2009، ويوجه في معظمه إلى التنمية المحلية والنهوض بالتشغيل في القطاعات الواعدة والإستراتيجية، كقطاع البناء والأشغال العمومية الذي استفاد من مبلغ قدره 600 مليار دج لإتمام برنامج المليون سكن،وكذا قطاع النقل هو الآخر استفاد من مبلغ 700 مليار دج لعصرنة هذا القطاع.[3]

[1]- عمر صخري، مرجع سبق ذكره ص 98.

[2]- بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[3]- المرجع نفسه، ص 103.

أولا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا فعال لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، والقيمة التي رصدت له والتي بلغت في شكله الأصلي 55 مليار دولار، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، احدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وأخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة ب 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.وجاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة، حيث يشمل في مضمونه خمس محاور رئيسية [1]كما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009

القطـــــــــــاعات	المبـــــــــــالغ	النسب المئوية
تحسين ظروف معيشة السكان	5،1908	5،45
تطوير المنشات الأساسية	1،1703	5،40
دعم التنمية الاقتصادية	2،337	0،8
تطوير الخدمة العمومية	9،203	8،4
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1،1
المجـــــموع	**7،4202**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، 2010، ص 02.-www.premier-ministre-gav.dz/arab/media/pdf/textereference/texteessentiel-progbilan/progrissonce.pdf

[1]- البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، 2010، ص 02.

الشكل رقم (3-4): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

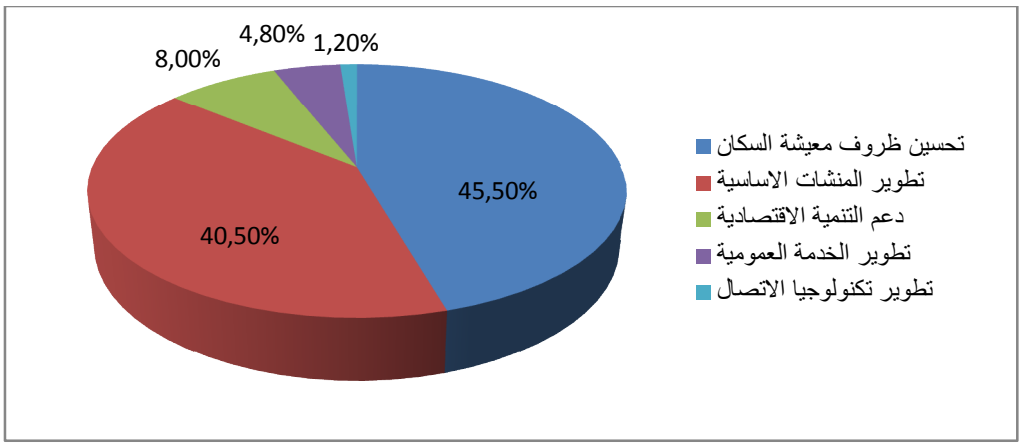

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق.

ويعبر البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة في إطار ثورة تجسيد رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي:

1- تحسين ظروف معيشة السكان:

يحتل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ب 5،45%، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسن ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي، ووزع هذا البرنامج على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن حيث قرر إنشاء 1010000 مسكن، ويليه قطاع التربية الوطنية في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم الدراسية قصد تحسين ظروف التمرس إضافة إلى مشاريع التنمية المحلية في ما يخص التطهير والتزويد بمياه الشرب وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بإنشاء 213000 مقعدا بيداغوجيا و26 مطعما جامعيا قصد توفير أفضل الظروف للتحصيل المعرفي على مستوى الجامعات الجزائرية.

2- تطوير المنشآت الأساسية:

يحتل هذا الجانب حوالي 40.5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ،وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنية التحتية و المنشآت الأساسية وذلك لدوره الهام في دعم الاستثمار و عمليات الإنتاج ،حيث وزعت قيمة هذا البرنامج على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

الجدول رقم (3-5):القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشآت الأساسية.

القطـــــــــــاعات	المبالـــــــــــغ
النقـــــــــــل	**0،700**
الأشغال العمومية	**0،600**
الماء(السدود والتحويلات)	**0،393**
تهيئة الإقليم	**15،10**
المجموع	**1،1703**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، 2010، ص 02.

ويأتي قطاع النقل في صدارة اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية ،حيث يتضمن تحديث خطوط السكك الحديدية وإنشاء خطوط أخرى ،كما يتضمن إنشاء مترو الجزائر و3 مطارات جديدة وانجاز عدد معتبر من محطات النقل و مؤسسات للنقل الحضري على مستوى عدد من الولايات .

ولا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج ،حيث يتضمن إنشاء وإعادة تأهيل 600 كلم من الطرق الوطنية و الولائية وكذا صيانة 7000 كلم من الطرق وانجاز 145 منشاة فنية،أما قطاع الماء فيتضمن انجاز 8 سدود وإعادة تأهيل وانجاز 31 محطة تصفية [1].

3- دعم التنمية الاقتصادية :

دعم هذا البرنامج التنمية الاقتصادية عدة قطاعات كالفلاحة ،والتنمية الريفية التي خصصت لها ما قيمته 300 مليار دج، وقطاع الصناعة خصصت لها ما يقارب 13.5مليار دج ،وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية ،وترقية الاستثمار التي خصصت لها ما يقارب 4.5مليار دج قصد تهيئة المناخ لجلب الاستثمار سواء كانت محلية أو أجنبية ،إضافة إلى الصيد البحري الذي خصص له ما قيمة 3.2مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي،

[1]- محمد مسعي،**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو**، نقلا عن الموقع:
http:/revues.univ-ouargla .dz/index.php/numero-10/pdf. تاريخ الاطلاع 05 فيفيري 2017 على الساعة 14:32.

وأخيرا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري.[1]

4- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:

والهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات، وخصص في هذا الإطار مبلغ 203.9مليار دج موزعة على قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ،و قطاع الداخلية ،وقطاع التجارة، وأخيرا قطاع المالية.

ومن أهم أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو وهي كما يلي : [2]

أ- تحديث وتوسيع الخدمات العامة :حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية اثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العتمة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

ب- تحسين مستوى معيشة الأفراد وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي ،الأمني أو التعليمي.

ت- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية :وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي ،إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي و المعرفي للأفراد و الاستعانة بالتكنولوجيا كما أن البني التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع و الخدمات و عوامل النتاج.

ث-رفع معدلات النمو الاقتصادي:يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، حيث انه نتيجة لعدد من العوامل و الظروف و التي من بينها تحديث الخدمات العامة ،تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية و البنى التحتية.

---

[1]- البنك الدولي، **النشرة الاقتصادية الإفريقية**، التقرير السنوي الموحد، 2009، ص 02.

[2]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 100.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو" برنامج الخماسي الثاني" 2010-2014

يعتبر البرنامج الخماسي الذي سطره كل من مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية بتاريخ 2010/05/24 كبرنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة الممتدة ما بين 2009-2014، فهذا البرنامج استهل أشغاله بالبرامج الاستثمارية العمومية ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، والتي تعمل على استكمال منجزات كل من برنامج دعم الإنعاش، والبرنامج التكميلي الذي تمت مباشرته سنة 2005، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلاف مالي إجمالي قدره 21214 مليار دج ما يعادل حوالي 286 مليار دولار، بما في ذلك مبالغ البرنامج السابق 9680 مليار دج، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11534 مليار دج أي ما يعادل 155 مليار دولار.[1]

حيث شمل البرنامج الخماسي شقين هما: [2]

أولا :استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج، أي ما يعادل حوالي 130 مليار دولار.

ثانيا : إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي حوالي 156 مليار دولار .

وعلى أساس الميزانية الثقيلة التي خصصت للبرنامج الخماسي فان الأهداف أخذت طابعا استراتيجيا بالموازاة مع الكم المالي الممول للبرنامج، وتتمثل على النحو التالي:

1-تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين في إطار التنمية البشرية، من اجل توفير قدر من الرفاهية لهذا رصدت له نسبة فاقت 45% من الاستثمارات العمومية، التي احتوت بداخلها مفهوم الاستكمال والتشييد لكل من السكنات، المستشفيات، المدارس والأماكن البيداغوجية، (والتوصيل) توصيل ربع مليون مترل بشبكة الغاز، (والتزويد) تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب من خلال بناء 34 سدا وذلك أن البرنامج يولي أهمية متزايدة للتنمية الاجتماعية لهذا خصص له ما يفوق 10000 مليار دج، وتعزيزا لما سبق فان البرنامج اهتم بتأهيل النسيج الحضري بتخصيصه أزيد من 3700 مليار دج لقطاع السكن كما انه يدعم الفضاء الاجتماعي الذي يستقطب العديد من

[1]- نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطلقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد 09، 2013، ص 186.

[2]- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010، ص 12.

الفئات سواء الشبابية أو غيرها، فنجد انه خصص أكثر من 1130 مليار دج لقطاع الشبيبة والرياضة، انجاز ملاعب كرة القدم، مركبات جوارية، قاعات متعددة الرياضات...، كما خصص أكثر من 120 مليار دج لقطاع الشؤون الدينية لانجاز مسجد الجزائر الأعظم ومدارس قرآنية أخرى وكذا لترميم المساجد التاريخية. [1]

2- تطوير المنشات القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، فهذا الهدف يحمل في طياته مواصلة تطوير البنية التحتية للاقتصاد ولذلك خصص له غلاف مالي قارب 40% من نفقات البرامج الاستثمارية أي ما يعادل 6447 مليار دج ويوجه منها أزيد من 3100 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لتوسيع الطرقات، وتعزيز قدرات الموانئ والمطارات، كما حظي قطاع النقل بحيز مالي مهم، أين خصص له أكثر من 2800 مليار دج لتحديث و مد شبكة السكك الحديدية، وتحسن النقل الحضري من خلال تجهيز 14 مدينة بالترامواي، وبالتالي خصص ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم، وأيضا ما يقارب 1500 مليار دج لتحسن الخدمة العمومية للجماعات المحلية، وقطاع العدالة، الضرائب، التجارة والعمل.[2]

3- دعم التنمية الاقتصادية من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية بمبلغ فاق 1000 مليار دج، وترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال خلق مناطق صناعية، ومنح قروض بنكية ميسرة قد تصل إلى مبلغ 300 مليار دج، كما تم تعبئة أزيد من 2000 مليار دج، كقروض لانجاز مخططات توليد الكهرباء وتطوير الصناعات البتروكيماوية، وتحديث المؤسسات العمومية، فهذه الانشغالات تدخل في مجال التنمية الصناعية للبلد.

4- دعم نشاط البحث والتطوير، فالبرنامج الخماسي اهتم باقتصاد المعرفة من خلال إنشاء مخابر البحث لاستغلال نتائجهم لصالح نمو اقتصاد البلد، ومن اجل تجنيد كامل للقدرات الوطنية في إطار منسق، فقد خصصت السلطات مبلغ 100 مليار دج لبلوغ هذا الهدف.

حيث يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية: [3]

أ-القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.

---

[1]- محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012، ص 147.

[2]- سلام حمزة ولد بزيو فاتح، فعالية **السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر2001-2014**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة،2013-2014، ص 91.

[3]- نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 188.

ب- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية.

ت- تحسين ظروف العيش في العالم الريفي.

ث- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ودعم تطوير البحث العلمي.

ج- تحسين إطار الاستثمار ومحيطه.

ح- تطوير المحيط المالي والإداري والقانوني والقضائي للمؤسسات.

خ-مواصلة التجديد الفلاحي، وتحسين الأمن الغذائي.

د- تثمين القدرات السياحية والصناعات التقليدية.

ذ- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

المبحث الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

من الضروري قبل الخوض في دراسة السياسة الانفاقية في الجزائر لابد من الإشارة لعوامل تطورها في هذا التمهيد والتي يمكن ردها لثلاث محددات متداخلة ومتكاملة هي المحدد الاقتصادي والمتمثل في حتمية تغير الهيكل الاقتصادي، المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية والمحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات، ونظرا لأهمية السياسة الانفاقية البالغة ارتأينا تخصيص هذا المبحث لتقسيمات النفقات العامة حسب المشرع الجزائري ومن ثم تتبع تطورها خلال الفترة 2000-2016 وفي الأخير إيضاح العلاقة بينها وبين كل من الإيرادات العامة والجباية البترولية.

المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة حسب المشرع الجزائري

تبوب النفقات العامة في موازنة الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وذلك يعود للتفرقة بين طبيعة النفقات، حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تتجه إليه والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع معين من أنواع النفقات[1]، وفي هذا يبوبها المشرع المالي الجزائري إلى : [2]

1- نفقات التســـيير.

2- نفقات التجهيز.

أولا: نفقات التسيير

تسمى كذلك بإعتمادات التسيير، وهي النفقات التي تسمح للدولة بتسيير وأداء مهامها بصفة عادية ومستمرة وضمان السير الحسن لأجهزة الدولة، فهي تشمل أساسا أجور الموظفين، ومصاريف الصيانة، بنايات حكومية، معدات المكاتب...الخ [3]. وهي تتضمن حسب نص المادة 05 من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية "تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة"، وترتبط هذه النفقات بالنشاط العادي واليومي

[1]- علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 31.

[2]- المادة رقم 23 من القانون رقم 84/17 المؤرخ في 1984.07.07 المتعلق بقوانين المالية.

[3]- صالح الرويلي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 32.

للدولة والتي تمكنها من تسيير مرافقها العمومية قصد إشباع الحاجات العامة، وتتم عملية تبويب نفقات التسيير في أربعة عناوين وهي: [1]

1- أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات: يشمل هذا الباب الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويتكون من عدة أقسام وهي:

أ–القسم الأول: دين داخلي قابل للتخفيض.

ب– القسم الثاني: دين داخـــــلي متذبـــــذب.

ت– القسم الثالث: دين خارجي .

ث– القسم الرابع: ضمانات .

ج– القسم الخامس. نفقات مخففة للإيرادات.

2- تخصيصات السلطة العمومية: تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، كالمجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة،... وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات وهذا العنوان غير مقسم إلى أقسام.

3- النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع مصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات...، وينقسم هذا العنوان إلى الأقسام التالية:

أ–القسم الأول: الموظفون، مرتبات العمال.

ب–القسم الثاني: الموظفون، المعاشات والمنح.

ت–القسم الثالث: الموظفون، التكاليف الاجتماعية.

ث– القسم الرابع: الأدوات وتسيير المصالح.

ج– القسم الخامس: أشغال الصيانة.

ح– القسم السادس: إعانات التسيير.

خ– القسم السابع: مصاريف مختلفة.

4- التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي، وعمليات التضامن، ويتكون هذا العنوان من الأقسام التالية:

[1]- المادة رقم 24 من القانون رقم 84/17 المؤرخ في 1984.07.07 المتعلق بقانون المالية.

أ- القسم الأول: تدخلات سياسية واقتصادية.

ب- القسم الثاني: النشاطات الدولية.

ت- القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي.

ث- القسم الرابع: النشاط الاقتصادي (التشجيعات والتدخلات).

ج- القسم الخامس: النشاط الاقتصادي (تدخلات ومساعدات).

ح- القسم السادس: النشاط الاجتماعي (المساعدة والتضامن).

خ- القسم السابع: النشاط الاجتماعي (الوقاية).

ثانيا: نفقات التجهيز.

هي النفقات ذات الطابع النهائي المخصص لتنفيذ المخطط الوطني السنوي للتنمية، وهي عبارة عن الاستثمارات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والإداري، وبعبارة أخرى هي النفقات التي تهدف إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال اقتناء التجهيزات المختلفة وكذلك تكوين رأس المال[1]، وتصنف نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين وهي: [2]

1- **العنوان الأول**: الاستثمار المنفذ من قبل الدولة.

2- **العنوان الثاني**: إعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة.

3- **العنوان الثالث**: النفقات الأخرى بالرأس مال.

وفي ما يخص ميزانية التجهيز فإن الاعتمادات المخصصة لها يتم توزيعها إلى الثلاثة عناوين السالفة الذكر، بعد ذلك تقسم إلى أقسام مشتركة بين العنوان الأول والثاني، أما العنوان الثالث فهو غير معني بالتقسيم، وفي ما يلي الأقسام الخاصة بالعنوان الأول والعنوان الثاني: [3]

القسم الأول: الفلاحة.	القسم الخامس: السكن والعمران.
القسم الثاني: الطاقة والمناجم.	القسم السادس: تجهيزات ثقافية واجتماعية.
القسم الثالث: النقل والاتصالات.	القسم السابع: تجهيزات إدارية.
القسم الرابع: المؤسسات الصناعية والتجارية.	القسم الثامن: استثمارات خارجية.

[1]- لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 57.

[2]- المادة رقم 35 من القانون رقم 84/17 المؤرخ في 1984.07.07 المتعلق بقانون المالية.

[3]- لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 58.

المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر 2000-2016

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر، ثم تطور نسبة النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وبعدها تحليل تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2000-2016.

أولا: تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما يطلق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسعية، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها الجزائر خلال تلك الفترة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): نسبة تطور النفقات العامة في الجزائر(2000-2016). الوحدة: مليار دج.

السنة	النفقات العامة مليار دج	% نسبة الزيادة
2000	1،1178	5،22
2001	0،1321	2،12
2002	6،1580	38،17
2003	2،1690	9،16
2004	8،1891	92،11
2005	0،2052	91،18
2006	0،2453	54،19
2007	7،3092	07،26
2008	1،4191	3،28
2009	3،4246	71،10
2010	8،4512	3،6
2011	4،5731	1،21
2012	7،7054	8،23
2013	0،6635	-9،5
2014	0،7153	9،15
2015	1،8858	8،22
2016	2،7984	-73،6

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعلومات الواردة في التقارير الآتية:

http://www.mf.gov.dz/images/stories/pdf/rétrospectives/budget2015-pdf.
http://www.ons.dz/img/ch15-finances-publique-arabe.pdf

ولتوضيح أكثر يمكن الاستعانة بالشكل الآتي:

الشكل رقم (3-5): تطور النفقات العامة في الجزائر

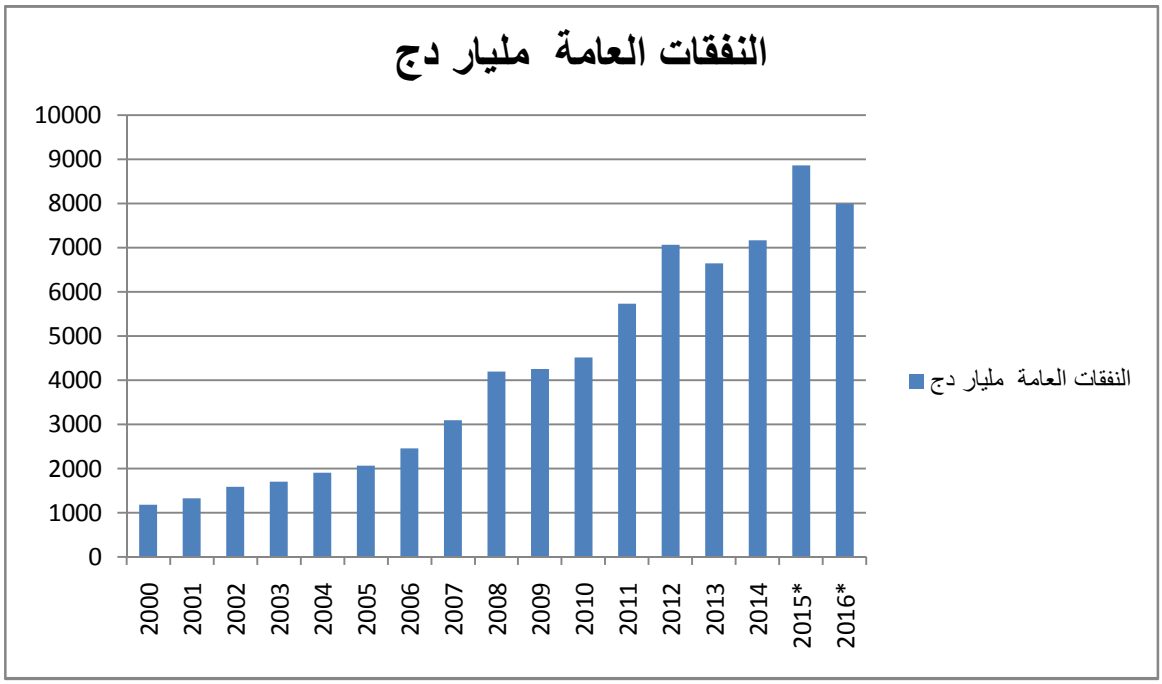

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-5).

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ تزايد لوتيرة النفقات العامة وارتفاع معدلاتها في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة،يرجع هذا التزايد إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للجزائر والبحبوحة المالية التي كانت تعيشها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها ، حيث ارتفع الإنفاق العام من 1،1178 مليار دج سنة 2000 إلى1891.8 مليار دج سنة 2004 ليصل إلى 3،4246 مليار دج سنة 2009، وكان تزايد وتيرة الإنفاق لما تميزت به هذه المرحلة من انطلاق مشروعي دعم الإنعاش الاقتصادي ومشروع دعم النمو الاقتصادي، حيث تم تخصيص ميزانية انفاقية ضخمة قدرت ب 7 ملايير دولار لمشروع الإنعاش الاقتصادي موزعة على سنوات المشروع، و50 مليار دولار لمشروع دعم النمو الاقتصادي موزعة كذلك على سنوات المشروع، وموازاة مع ذلك ارتفعت أسعار البترول من حوالي 27 دولار للبرميل سنة 2000 إلى حوالي 24،38 دولار للبرميل سنة 2004، كل هذا التوسع في النفقات العامة كان نتيجة لوتيرة المشاريع الاستثمارية المبرمجة خلال هذه الفترة، كما نلاحظ من خلال الجدول استمرارية وتيرة الزيادة في النفقات العامة في السنوات 2010 حتى 2016 وذلك نتيجة لبرنامج توطيد النمو الذي خصص له 286 مليار دولار، حيث بلغ الإنفاق العام 8،4572 مليار دج سنة 2010 ليرتفع إلى 3،7054 سنة

2013 نتيجة استمرار تحسن أسعار البترول حيث بلغ 2،80 دولار للبرميل سنة 2010 وصولا إلى حوالي 8،109 دولار للبرميل سنة 2013 لتشهد سنة 2015 ارتفاعا محسوسا في معدلات الإنفاق العام حيث بلغت 1،8858 مليار دج،مقارنة مع سنة 2014 التي بلغ حجم الإنفاق فيها 0،7135 مليار دج لتليها سنة 2016 بانخفاض طفيف حيث بلغت 2،7984 مليار دج ، وذلك راجع للظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر وانتهاجها لسياسة التقشف نتيجة لتدهور كبير في أسعار البترول ابتداء من منتصف سنة 2014 حيث انخفض سعر البرميل من8،109 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 2،100 دولار للبرميل سنة2014، ثم التدهور الكبير ابتداء من منتصف سنة 2014 ليصل إلى 49،49 دولار للبرميل سنة 2016.

وترى الحكومة في مشروع قانون المالية لسنة 2017، تحديد لأول مرة آلية تسقيف تسري على المدى المتوسط لسنوات 2018 و2019و2020، حيث يمنع تجاوز النفقات العامة للدولة سقف 6800 مليار دج، أي لا تتجاوز نفقات الدولة عتبة 62 مليار دولار، وهو ما يبين حدة الأزمة التي تعاني منها البلاد والتوجه إلى ترشيد النفقات. [1]

ثانيا: تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على حجم النفقات العامة لأي دولة حيث يتزايد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج المحلي، ويمكن توضيح حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

[1] – حفيظ صواليلي، قانون مالية 2016..بداية السنوات العجاف في الجزائر نقلا عن الموقع:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/35925.htm تاريخ الاطلاع يوم 12 مارس2017 على الساعة 17:55.

الجدول رقم (3–7): حصة النفقات العامة من الناتج الإجمالي المحلي

الوحدة: مليار دج

السنة	النفقات العامة	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي
2000	1،1178	5،4123	28.57
2001	0،1321	8،4260	00،31
2002	6،1580	7،4537	83،34
2003	2،1690	7،5247	20،32
2004	8،1891	9،6135	83،30
2005	0،2052	1،7544	20،27
2006	0،2453	5،8463	98،28
2007	7،3092	6،9389	93،32
2008	1،4191	11085.6	38،01
2009	3،4246	11245.1	36،60
2010	8،4512	12034،3	37،49
2011	4،5731	11481،0	39،18
2012	7،7054	16208،6	41،20
2013	0،6635	16643،8	37،86
2014	0،7153	17205،1	40،03
2015	1،8858	18896،0	41،03
2016	2،7984	18743،5	38،17

المصدر: وزارة المالية الجزائرية. www.mf.gov.dz

إن متوسط حصة النفقات العامة في الجزائر من الناتج المحلي خلال فترة الدراسة في حدود الثلث فبعد أن كانت حصة النفقات من الناتج المحلي 57،28% سنة 2000 شهدت ارتفاعا إلى نسبة 38،30% سنة 2004 لتصل إلى حدود 93،32% سنة 2009 ثم لتبلغ 1،17205مليار دج سنة 2014 وصولا إلى 5،18743 مليار دج سنة 2016، وأعلى نسبة سجلت خلال فترة الدراسة كانت في سنة 2012 بنسبة 03،41%، وبهذا كلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي كلما زادت النفقات العامة، ورغم كون النفقات العامة في الجزائر تمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنها لا تزال لا تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، فهناك العديد من القطاعات لا تحظى

إلا بالجزء القليل من مجموع النفقات، كما أن هناك نقص في الخدمات المجانية المقدمة للأفراد كخدمات الصحة وغيرها، رغم أن هدف النفقات في عصرنا أصبح اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا[1].

ثالثا: تحليل تطور النفقات العامة حسب طبيعتها (نفقات التسيير، التجهيز)

إن المتتبع لتطور النفقات العامة حسب طبيعتها أي نفقات التسيير ونفقات التجهيز، والتي عرفت نسب متباينة نظرا للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد خلال فترة الدراسة، يتمكن من معرفة توجهات الدولة في كيفية تخصيص وتوزيع نفقاتها بين التسيير والتجهيز واستخلاص أسباب ذلك، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة 2000-2016

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	نسبة تطور نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسبة تطور نفقات التجهيز
2000	3،956	-	2،290	-
2001	2،836	5،-12	5،415	17،43
2002	1،1050	5،25	6،509	64،26
2003	3،1053	03،0	9،548	71،7
2004	1200	92،13	720	17،31
2005	1200	0	750	16،4
2006	4،1283	95،6	9،1347	72،79
2007	9،1574	71،22	6،1477	62،9
2008	9،2017	57،28	8،2304	98،55
2009	7،2593	41،9	7،2597	70،12
2010	9،2837	01،21	8،3022	36،16
2011	4،3434	18،34	1،3184	33،5
2012	2،4608	47،25	4،2820	43،-11
2013	6،4335	91،-5	2،2544	79،-9
2014	4،4714	73،8	7،2941	62،15
2015	3،4972	47،5	8،3885	09،31
2016	01،4807	-65،1	8،3176	-09،7

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة (2000-2016).

[1]- محمد محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 103

إن القراءة الأولية لمعطيات هذا الجدول تبين أن هيكل النفقات العامة عرف تزايدا مستمرا من سنة إلى أخرى، ولمعرفة نسبة تزايد كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز سنتطرق لتحليل تطور كل منهما على حدا.

1- تحليل تطور نفقات التسيير 2000-2016.

أ-تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2000-2004:تواصلت نفقات التسيير في الارتفاع ولكن بوتيرة اقل تسارعا نظرا لإعطاء الأولوية لنفقات التجهيز وذلك راجع لتطبيق مشروع الإنعاش الاقتصادي، فارتفعت من 3،956 مليار دج سنة 2000 إلى مليار 1،1050 مليار دج سنة 2002، لتصل إلى 1200 مليار دج سنة 2004، بسبب ارتفاع تسديد نفقات فوائد الدين العمومي، حيث شهدت هذه الفترة مراجعة الأجور والتحويلات، ومنح المجاهدين، والمنح العائلية، وفتح مناصب شغل جديدة، بالإضافة إلى رفع مختلف الإعانات.

ب- تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2005-2009 عرفت هذه الفترة كذلك ارتفاعا في نفقات التسيير وبالتالي بلغت نسبة تطور نفقات التسيير في سنة 2006 حوالي 95،6 % لتبلغ سنة 2007 نسبة 71،22 % أي ما يعادل 1574 مليار دج ثم لتصل في سنة 2008 إلى 9،2017 مليار دج بنسبة 57،28 % وتليها سنة 2009 بنسبة تطور في نفقات التسيير ب 41،9 % أي ما يعادل 7،2593 مليار دج.

وهذا التزايد المستمر في نفقات التسيير من حيث حجمها نتيجة لارتفاع نفقات المستخدمين التي تمثل ثاني أهم بند في نفقات التسيير بعد التحويلات الجارية بنسبة 6،16 %، وارتفاع منح المجاهدين ب 7،13% ، والمصالح الإدارية والمستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ب 9،12 %.

ت- تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2010-2016.نص قانون المالية التكميلي لسنة 2010 على أن نفقات التسيير قد قدرت ب 3446 مليار دج، وفي سنة 2011 بلغت قيمتها 2،4291 مليار دج لترتفع سنة 2012 إلى 1،4925 مليار دج، كما شهدت انخفاضا طفيفا في سنة 2013 حيث قدرت ب 6،4335 مليار دج، وفي سنة 2014 فقد كانت نفقات التسيير في حدود 4،4714 مليار دج، أما بالنسبة لسنة 2016 فقد كانت نفقات التسيير تقدر ب 01،4807 مليار دج وهذا ما نص عليه قانون المالية ل2016.

2- تحليل تطور نفقات التجهيز 2000-2016.

أما في ما يتعلق بنفقات التجهيز فهي الأخرى لا تقل أهمية على نفقات التسيير وهذا نظرا لأهميتها ومساهمتها الفعالة في الاقتصاد الوطني، وقد تميزت في هذه الفترة محل الدراسة بالتزايد المستمر في حجمها.

أ- تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2009. عرفت نفقات التجهيز ارتفاعا متزايدا، حيث ارتفعت من 2،290 مليار دج سنة 2000 إلى 5،415 مليار دج سنة 2001، لتبلغ 6،509 مليار دج سنة 2002، وتضاعفت مابين سنة 2000 و2004 حيث انتقلت من 2،290 مليار دج إلى 720 مليار دج، لتأتي سنة 2006 بنسبة تطور في نفقات التجهيز ب 72،79% مقارن مع سنة 2005، لتشهد بعدها كذلك زيادة مابين 2007 و2009 إذ انتقلت من 6،1477 مليار دج إلى 7،2597 مليار دج.

وهذه الزيادة راجعة لشروع الجزائر في تطبيق مشروع الإنعاش الاقتصادي وبالتالي تكثيف مشاريع البنية التحتية، وانتهاج سياسة إنفاقية توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وتلاه مشروع دعم النمو الاقتصادي 2005-2009، الذي جاء مكملا للسياسة السابقة ولتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ولمواكبة التطورات العالمية الراهنة، بحيث استفادت ولايات الجنوب والهضاب العليا بمشاريع مهمة خصص لها ما يقارب 1700 مليار دج للمنشات القاعدية، و700 مليار دج لتحسين وسائل وهياكل النقل، 600 مليار دج للأشغال العمومية خاصة مشروع الطريق السيار (شرق غرب).[1]

ب- تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2010-2016.

عرفت نفقات التجهيز في سنة 2010 ارتفاعا محسوسا مقارنة بسنة 2009 حيث قدرت ب9،3022 مليار دج، لترتفع هذه القيمة سنة 2011 إلى 1،3184 مليار دج، وفي سنة 2012 قدرت قيمتها ب4،2820 مليار دج لتشهد ارتفاعا في سنة 2013 وتبلغ ما قيمته 2،2544 مليار دج، أما في ما يخص سنة 2014 فقد قدرت هذه النفقات ب 7،2941 مليار دج وبالنسبة لسنة 2015 فقد بلغت 8،3885 مليار دج، وكذا بالنسبة لسنة 2016 فقد بلغت نفقات التجهيز 8،3176 مليار دج.

وبالتالي يمكن إرجاع هذا الارتفاع المستمر والمتزايد إلى تبني الدولة سياسة مالية توسعية بالإضافة إلى زيادة عدد المنشات والمرافق العمومية وبالتاي زيادة عدد الموظفين وزيادة الأجور

[1]- لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 64.

والمنح الاجتماعية نتيجة دخول الجزائر في سياسة تطبيق قوانين العامل الخاصة بالقوانين الاجتماعية وهذا ما نتج عنه الارتفاع المستمر في نفقات التسيير، كما يعد التزايد والتطور في نفقات التجهيز ضروريا وجيدا لأنها تعتبر نفقات جد نشيطة اقتصاديا مع الأخذ بعين الاعتبار حسن تسييرها بالشكل الفعال لما لها من أهمية في الرفع من الإنتاج الوطني وتخليصه من التبعية لقطاع المحروقات.

المطلب الثالث: علاقة النفقات العامة بالإيرادات العامة

ترتبط وضعية الموازن العمومية بحجم النفقات والإيرادات العامة. ومن المنطقي في الميزانية العامة أن النفقات التي تصرفها الدولة تقابلها أو تغطيها إيرادات تحصل عليها، وتختلف هذه الإيرادات من دولة إلى أخرى حسب ظروفها الاقتصادية وإمكانياتها، وخصص هذا المطلب لإيضاح العلاقة بين النفقات والإيرادات العامة، وعلاقة النفقات العامة بالجباية البترولية.

أولا: تطور الإيرادات العامة في الجزائر

لقد ساهم ارتفاع حجم الصادرات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال فترة الدراسة في تطور الإيرادات العامة في الجزائر، والجدول الموالي يوضح تطور هذه الإيرادات خلال الفترة 2000-2016.

الجدول رقم (3-9): تطور الإيرادات العامة للفترة 2000-2016.

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات	نسبة التطور%
2000	8،1028	-
2001	3،1234	98،19
2002	7،1457	09،18
2003	2،1500	01،29
2004	0،1528	84،01
2005	8،1635	05،07
2006	9،1667	96،01
2007	6،1802	07،08
2008	0،1924	73،06
2009	6،2786	83،44
2010	5،3081	58،10
2011	9،2429	-89،2
2012	6،3455	48،15
2013	0،3820	54،10
2014	1،4218	42،10
2015	5،4684	44،3
2016	6،5149	65،4

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة 2000-2016.

نستعين بالشكل الموالي لإيضاح معلومات الجدول السابق:

الشكل رقم (3-6): تطور الإيرادات العامة للفترة 2000-2016

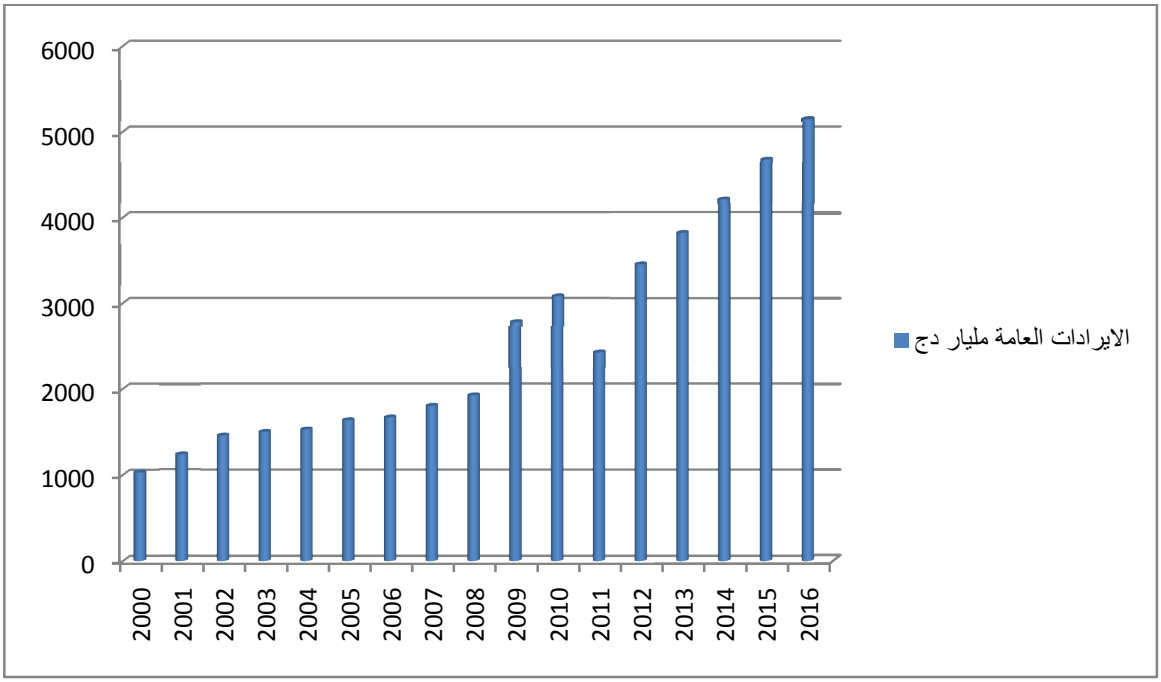

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-9).

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ التزايد المستمر في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، بنسب متفاوتة ومرتفعة من سنة إلى أخرى، ويرجع هذا السبب في ارتفاع حجم الصادرات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، حيث انتقلت من 8،1028 مليار دج سنة 2000 إلى 0،1942 مليار دج سنة 2007 لتقفز إلى 6،2786 مليار دج أي بنسبة تطور 83،44% سنة 2009 نظرا لارتفاع مستويات أسعار البترول نتيجة لانخفاض المخزون الأمريكي وزيادة ارتفاع الطلب الصيني، أما في الفترة الممتدة مابين 2010-2016 فقد شهدت كذلك تطورا في الإيرادات العامة إلا انه في سنة 2011 انخفضت بنسبة 98،2% وذلك راجع لانخفاض أسعار النفط بسبب زلزال اليابان وتفاقم الوضع في ليبيا في هذه الفترة، لترتفع بعدها الإيرادات في كل من سنتي 2013 و2014 حيث بلغت 0،3820 مليار دج و1،4218 مليار دج على التوالي، ورغم انهيار أسعار البترول من بداية منتصف سنة 2014 إلا أن الإيرادات شهدت تطورا معتبرا لتبلغ سنة 2015 حوالي5،4684 مليار دج لتليها سنة 2016 ب 6،5149 مليار دج.

ثانيا: موارد (مصادر) الإيرادات العامة

لقد حدد المشرع الجزائري قائمة موارد أو مصادر الميزانية العامة في المادة 11من قانون07 يونيو1984 المتعلق بقوانين المالية والتي نصت على ما يلي"تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة ما يلي:

1- إيرادات ذات طابع جبائي وكذا حاصل الغرامات.

2- مداخيل الأملاك التابعة للدولة .

3- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة.

4- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.

5- التسديد برأس مال للقروض والفوائد المترتبة عنها.

6- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.

7- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.

8- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المسحوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع".[1]

كما انه يمكن تصنيفها أيضا الى موارد الجباية العادية، الموارد العادية غير الجبائية[2]، وموارد الجباية البترولية، وفي ما يلي جدول يوضح مصادر الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016.

[1]- عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"الواقع والآفاق"**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 319.

[2]- المرجع السابق، ص 319.

الجدول رقم (3-10) : مصادر الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2001-2016

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات الجبائية	الإيرادات العامة	الإيرادات الأخرى	مجموع الموارد العادية	الجباية البترولية
2001	3،411	16	73	3،502	732
2002	8،438	18	5،84	3،541	840
2003	8،438	33	112	8،583	4،916
2004	3،532	5،19	114	8،665	2،862
2005	9،596	38	9،101	8،736	899
2006	7،610	5،22	6،118	9،751	916
2007	1،676	23	5،130	6،829	973
2008	8،754	7،44	1،135	8،953	2،970
2009	0،921	5،68	5،150	1،1158	5،1628
2010	5،1068	6،86	5،132	7،1245	8،1835
2011	1،1324	58	5،157	6،1539	4،1472
2012	7،1595	3،73	225	1894	6،1561
2013	4،1831	7،82	290	1،2204	9،1615
2014	4،2267	85	288	4،2640	7،1577

المصدر: من إعداد الطالب من خلال معطيات وزارة المالية، إحصائيات المديرية العامة للميزانية 2001-2014.

يتبين لنا من خلال الجدول أن مساهمة الجباية العادية والجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة تتفاوت من سنة إلى أخرى حيث نرى أن الجزائر اعتمدت بشكل كبير على الجباية البترولية والتي تمثل اكبر حصة من مجمل إيرادات الميزانية ورغم التذبذبات الحاصلة إلا أنها بلغت في المتوسط 55% من مجموع الإيرادات العامة للميزانية إلا أنها شهدت انخفاضا في كل من سنتي 2015 و 2016 إذ بلغت 1722 مليار دج و 4،1682 مليار دج على التوالي وهذا الانخفاض راجع أساسا إلى تراجع الأسعار العالمية للنفط ويدل ذلك على أن اقتصاد الجزائر مازال في تبعية لقطاع المحروقات، أما في ما يخص الجباية العادية فهي منخفضة بالمقارنة مع إيرادات الجباية البترولية، إلا أنها شهدت تطورا من سنة إلى أخرى ويظهر هذا الارتفاع جليا في سنة 2014 و2015 حيث وصلت 4،2640 مليار دج وبعدها إلى 9،2825 مليار دج ثم 1،3057 سنة 2016 وهذه النتائج الايجابية لارتفاع معدلات الجباية العادية راجع إلى تحصيل المساهمات المباشرة والضريبة على الدخل العام

والأجور والضرائب على أرباح المؤسسات والأعمال، وهذا التطور و الزيادة راجع إلى الجهود المبذولة وسعي الجزائر في السنوات المقبلة إلى الاعتماد على الجباية العادية في تمويل ميزانيتها أكثر من اعتمادها على الجباية البترولية، من خلال الجهود المبذولة من طرف المديرية العامة للضرائب وكذلك بفضل الإصلاحات المطبقة عليها .

وكما اشرنا سابقا فان النسبة الأكبر من إيرادات الجزائر من الجباية البترولية إذ تفوق 60 % أحيانا مما يدفع البحث عن العلاقة بين النفقات العامة والجباية البترولية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3–11) : نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة

الوحدة: مليار دج.

السنوات	النفقات	الجباية البترولية	نسبة التغطية
2001	0،1321	732	3،63
2002	6،1580	840	97،57
2003	2،1690	4،916	01،51
2004	8،1891	2،862	19،44
2005	0،2052	899	81،45
2006	0،2453	916	81،43
2007	7،3092	973	34،37
2008	1،4191	2،970	29،38
2009	3،4246	5،1628	17،44
2010	8،4512	8،1835	77،46
2011	4،5731	4،1472	59،41
2012	7،7054	6،1561	38،54
2013	0،6635	9،1615	19،57
2014	0،7153	7،1577	70،51
2015	1،8858	0،1722	18،59
2016	2،7984	4،1682	09،61

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر2010-2016 وإحصائيات المديرية العامة للميزانية 2001-2016

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة تختلف من سن إلى أخرى، إلا انه يبقى متوسط نسبة تغطية هذه الأخيرة للنفقات العامة في حدود 27،58% وبالتالي فان النفقات تعتمد في تغطيتها على الإيرادات العامة للدولة، وبالأخص الجباية البترولية التي تعتبر المصدر الأول في تمويل هذه النفقات حيث تصل نسبة تغطيتها للنفقات العامة حدود 58% لتصل أحيانا إلى 60 %.

المبحث الثالث: واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر

تسعى الحكومة من خلال التوسع في نفقاتها العامة بمختلف أنواعها إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فخصصت ثلاث برامج تنموية ضخمة تهدف من خلالها إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والارتقاء بمستوى معيشة السكان، ويتضح ذلك من خلال واقع التنمية الاجتماعية من تعليم، وصحة عمومية،ومستويات البطالة جراء التوسع في الإنفاق الحكومي، وتم التركيز على التعليم والصحة والبطالة لأنها أهم قطاعات التنمية الاجتماعية فتحسن هذه القطاعات دليل على تحسن واقع التنمية الاجتماعية.

المطلب الأول: واقع الإنفاق على الصحة في الجزائر

قطاع الصحة هو الآخر من ضمن القطاعات التي نالت قسطا من الآثار السلبية في التسعينيات، ومن اجل تجاوز تلك الآثار حددت الجزائر أولويات القطاع للنصف الأول من العشرية الأولى من الألفية الثالثة من خلال الميثاق الوطني للصحة، ومن اجل بلوغ تلك الأولويات استفاد قطاع الصحة ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي من غلاف مالي بلغ 7،14 مليار دج موجهة لإعادة تأهيل منشات القطاع وبناء المستشفيات، وخلال الفترة 2005-2009 استفاد قطاع الصحة في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي من 244 مليار دج من الاستثمار العمومي موجهة لانجاز حوالي 800 منشاة منها: [1]

_ 20 مستشفى بـــــ200 سرير، و70 مستشفى آخر بأقل من 200 سرير.

_ 260 مستشفى ومركز متخصص.

[1]- مريبعي سوسن، **التنمية البشرية في الجزائر"الواقع والآفاق"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري2، قسنطينة، 2012-2013، ص116.

_ 133 عيادة متعددة الخدمات.

ومن بين المنشات التي تم تسطيرها استكمل 152 انجاز ولا يزال 400 انجاز قيد الاستكمال و200 مشروع آخر في طريق الانطلاق، وفي السياق ذي صلة تضاعفت ميزانية التسيير لقطاع الصحة خلال الفترة 2005-2009 بأكثر من خمس مرات منتقلة من 90،33 مليار دج إلى 32،178 مليار دج، من جهته برنامج الاستثمارات العمومية خصص لقطاع الصحة غلاف مالي قدره 619 مليار دج خلال الفترة 2010-2014، بالإضافة إلى مخصصات سنة 2016 التي بلغت 4،379 مليار دج، بهدف إقامة نحو 1600 منشاة بين مستشفيات، ومراكز طبية متخصصة، عيادات متعددة الخدمات وقاعات العلاج، أما ما تعلق بتكوين ممارسي الصحة فمن المبرمج خلال المدى الزمني 2010-2016 انجاز 172 مستشفى، 45 مجمع صحي متخصص، 377 مستوصف، 1000قاعة علاج، 17 مدرسة للتدريب الشبه طبي، وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة،[1]وتصنف الاستثمارات الخاصة بقطاع الصحة حسب الأولويات التي تستهدف التقليص من الفوارق في توفير الخدمات الصحية بين ولايات الوطن، من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق انجاز معاهد، ومستشفيات، ومؤسسات استشفائية، وهياكل جوارية متخصصة موزعة عبر كامل التراب الوطني.[2]

وكما اشرنا فان الإنفاق على الصحة في الجزائر ظهرت معالمه في شكل أهداف وانجازات، وإضافة على ما اشرنا إليه سابقا سنضيف جملة من هذه الأهداف والانجازات الأخرى على شكل نقاط كما يلي:

أولا : تطور المؤشرات الصحية

تحسن مستوى نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي، حيث تحتل الجزائر المرتبة 45 عالميا في لائحة نصيب الفرد من الإنفاق الصحي ضمن 148 دولة شملها تقرير المنظمة العالمية للصحة حول مؤشرات التنمية في العالم لسنة 2016، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الإجمالي 92.15 دولار في السنة كمتوسط عن الفترة 2001-2007، وارتفع إلى 207.7 دولار سنة 2009 ثم ليبلغ سنة 2011 حوالي 286 دولار ليصل سنة 2014 إلى7،361 دولار، ليصل

[1]- دريسي أسماء، **تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في إطار إصلاح المنظومة الصحية خلال الفترة2004-2014**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة المسيلة، العدد06، 05 ديسمبر2016، ص28.

[2]- مريبعي سوسن، مرجع سبق ذكره، ص118.

بعدها إلى 2،385سنة 2016، وفي ما يلي جدول يوضح تطور متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الإجمالي:

الجدول رقم (3–12): متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي للفترة 2001–2014.

الوحدة: دولار أمريكي

السنـــــوات	متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي
2001	51،66
2002	81،66
2003	44،75
2004	15،92
2005	36،100
2006	34،116
2007	5،150
2008	4،206
2009	7،207
2010	9،228
2011	286
2012	5،330
2013	6،345
2014	7،361
2015	9،373
2016	2،385

المصدر: المنظمة العالمية للصحة، تطور مؤشرات التنمية في العالم، الجزائر، ص 104.

فقد بلغت نسبة التغطية الصحية في الجزائر سنة 2016 معدل طبيب مختص واحد لأزيد من 2300 نسمة، وطبيب عام واحد لحوالي 1400 نسمة وصيدلي ل 3200 نسمة. أما قطاع الصحة خلق مناصب شغل جد مهمة للسلك الطبي والشبه طبي بغية الرفع من المستوى الصحي للمواطنين، بحيث ارتفع عدد الأطباء من 39459 طبيب سنة 2008 إلى 77406 طبيب ممارس سنة 2016، من بينهم 44914 طبيب ممارس في القطاع العمومي و32492 طبيب ممارس في القطاع الخاص.

ارتفاع عدد الأدوية القابلة للتعويض (الأدوية المقبول إرجاع مصاريفها) من 1965 دواء سنة 2007 إلى 3694 دواء سنة 2016. و ارتفاع المعدل الإجمالي للمواليد نتيجة ارتفاع معدل الولادات الحية من 817.000 مولود سنة 2008 إلى 1.014.000 مولود سنة 2014.

ارتفاع طفيف في المعدل الجمالي للوفيات والوفيات الجماعية من 153.000 سنة 2008 إلى 174.000 سنة 2014.

ثانيا :الصناعة الصيدلانية

1- منع استيراد المنتجات المصنعة محليا والتعويض من قبل الضمان الاجتماعي على أساس تعرفة الأدوية لحماية الإنتاج المحلي.

2- تعتبر الجزائر أول سوق للمواد الصيدلانية في جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، 1967،75 مليون دولار من الواردات في عام 2001 بحوالي 2031،65 مليون دولار عام 2014.

3- حددت الصناعة الصيدلانية في الجزائر لنفسها هدف تحسين آلياتها من اجل تحقيق جلب الاستثمار المحلي والأجنبي بهدف ضمان تغطية السوق من الإنتاج المحلي لتصل إلى 70% في عام 2014 والذي عرف معدل نمو قوي سريع وثابت، إضافة إلى ذلك وضعت وزارة الصحة نظاما جديدا لتموين المؤسسات بالمواد الصيدلانية الموجهة، لضمان التوفر الكامل والدائم للأدوية يضاف هذا النظام إلى التدابير التي اتخذتها الحكومة لتحسين وتحديث وتطوير نظام توزيع الأدوية.

4- بلغت واردات الجزائر في مجال الصيدلانية حوالي 1967،7مليون دولار لعام 2011 مقابل 53،492 مليون دولار لعام 2001، لتبلغ سنة 2012 ما يقارب 1829،8 مليون دولار[1]،كما يوضحه الجدول التالي:

[1]- دريسي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص28.

الجدول رقم (3–13): واردات الموارد الصيدلانية للجزائر للفترة 2001–2012.

الوحدة: مليون دولار

السنـــــوات	واردات الموارد الصيدلانية
2001	14،492
2002	34،620
2003	00،746
2004	05،978
2005	65،1065
2006	66،1189
2007	83،1448
2008	77،1852
2009	18،1745
2010	27،1677
2011	75،1967
2012	85،1829

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

قدر عدد المشاريع المسجلة لفترة 2009- 2016 في مجال الصناعة الصيدلانية بـــ 165 مشروع.

الجدول رقم (3–14):عدد المشاريع المسجلة في مجال الصناعة الصيدلانية 2009–2016

قطاع النشاط	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل
الصناعة الصيدلانية	165	9654

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-sante

ثالثا: المنشات الصحية

1- **خلال الفترة 2000–2009:** والجدول التالي يبين أهم الانجازات المادية للصحة العمومية خلال المدى الزمني 2000–2009:

الجدول رقم(3-15): تطور الانجازات المادية للصحة العمومية للفترة 2000-2009.

الانجازات المادية	الفترة 2000-2004	الفترة 2005-2009	مجموع الانجازات
المستشفيات	13	23	36
العيادات المتخصصة الخدمات	50	83	133
المراكز الصحية	13	126	262
قاعات العلاج	402	694	1096

المصدر:بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، الملحق 04، أكتوبر 2010.

2- **خلال الفترة 2010-2016**: في مجال الهياكل الطبية الإستشفائية كانت الجزائر تتوفر سنة 2016 على201مستشفى عام و14 مركزا جامعيا إستشفائيا،71مؤسسة إستشفائية متخصصة، 29مؤسسة استشفائية خاصة بالطفولة والأمومة، أما في ما يخص الهياكل العمومية للصحة الجوارية ففي سنة 2016 كانت الجزائر تعد 1637 عيادة متعددة التخصصات،5726قاعة للعلاج و163مركز تصفية دم، و1806 وحدة للكشف والمتابعة، 206مركز لحقن الدم، وبينما كانت الجزائر تتوفر سنة 2012على 60 مركزا للكشف الطوعي للسيدا و10مراكز مرجعية للسيدا، وفي ما يخص القطاع الخاص أشارت وثيقة وزارة الصحة إلى انه خلال سنة 2016 كانت الجزائر تتوفر على 220 عيادة طبية و132مركزا لتصفية الدم، و18مركزا للإنجاب مدعم طبيا و7742عيادة فحص متخصصة و6654عيادة فحص عامة و5928عيادة لجراحة الأسنان و9794صيدلية، ومن جهة أخرى سجل نشاط الطب الإشعاعي منحى ايجابي حيث انتقل خلال الفترة المرجعية من 1697 الى26.449 بالنسبة للتصوير بالرنين المغناطيسي، ومن 57.400 الى250.050 بالنسبة لأجهزة السكانير، ومن 4.605.270الى 11.353.877 بالنسبة للتصوير الإشعاعي، كما أنه تم تسجيل في مجال النشاط المخبري (بيوكيمياء ومبحث أمراض الدم ومبحث السم والتحصين المصلي) 68.503.182 عملية تحليل سنة 2016 مقابل 20.804.741 سنة 2000، فيما تم تسجيل 845.416 عملية جراحية في مختلف التخصصات سنة 2016 مقابل 345.139 عملية سنة 2004، وأخيرا انتقل عدد الأسرة بالنسبة لنشاط تصفية الدم من 690 سرير سنة 2010 إلى 2158 سنة 2016.([1])

[1]- خيرة لعروسي، **تعرف على عدد الأطباء في الجزائر**، نقلا عن الموقع-http:// www.eldjazaire365/sante-arb/310129 تاريخ الاطلاع 22 ماي على الساعة 23:10.

المطلب الثاني: واقع التعليم في الجزائر

يعتبر قطاع التعليم من أهم القطاعات الحساسة التي أصبح ينظر إليها كمجال خصب للاستثمار، فأصبح الإنفاق على التعليم من أهم الاستثمارات(الاستثمار في رأس المال البشري، الاقتصاد المعرفي) والتي تدفع بعجلة التنمية، وفي الجزائر تتجسد هذه القناعة من خلال الأهمية البالغة التي توليها الدولة لقطاع التعليم من جميع النواحي سواء من ناحية الميزانية الضخمة التي ترصدها للتعليم سنويا والتي تأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع الدفاع الوطني، أو من ناحية الطاقة البشرية الهائلة التي يضمها القطاع، ونظام التعليم في الجزائر يشمل التعليم العالي الذي تشرف عليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والتعليم الثانوي والتعليم المتوسط والتعليم الابتدائي والذي تشرف عليه وزارة التربية الوطنية، بالإضافة إلى التعليم والتكوين المهني الذي تشرف عليه وزارة التعليم والتكوين المهنيين، بالإضافة إلى تعليم الكبار"محو الأمية".

ومع بداية الألفية الثالثة وسعيا منها لتطوير منظومتها التربوية وجعلها تساير التطورات الحديثة التي يشهدها العالم، التزمت الجزائر ببرامج إصلاح تمثلت أهم محاورها في: [1]

- الشروع في التعميم التدريجي للتعليم التحضيري لكل الأطفال البالغين سن الخامسة.
- قرار مبدأ إجبارية التعليم ومجانيته لمدة تسع سنوات وهذا منذ عام 1976.
- العمل على إلحاق كل الأطفال الذين هم في سن التمدرس بمقاعد الدراسة.
- ضمان بقاء ما نسبته 90% من الأطفال الذين بلغوا سن نهاية التعليم الإجباري في مقاعد الدراسة بعد إعادة السنة ولو لمرتين.
- تمكين 75%من التلاميذ الذين انهوا التعليم الإجباري من الالتحاق بالتعليم بعد الإجباري، يوجه 70% منهم إلى التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، و30% المتبقية إلى التعليم التقني والمهني.
- تحديد نسبة النجاح 75% كهدف في امتحانات شهادة البكالوريا.
- إصلاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لاسيما من خلال تعميم شبكة الانترنت على مستوى المعاهد والكليات، إنشاء مدارس الدكتوراه، وتكييف الجامعة مع بيئتها الاجتماعية والاقتصادية.

[1]- بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر1980-2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص136.

- إعداد خطة لمحو الأمية خاصة بين الفئة العمرية (15- 49سنة).

ومن اجل بلوغ هذه الأهداف استفاد قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي من غلاف مالي قدر بـــــ9،45 مليار دج في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، و 341 مليار دج في إطار البرنامج الخماسي لدعم النمو2005-2009، وان المتتبع لتطور النفقات العامة على قطاع التعليم في الجزائر خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة يجد أن هذه الأخيرة تضاعفت خلال المدى الزمني 2000-2009 منتقلة من 35840 مليار دج إلى 9،280888 مليون دج[1]، لتصل مخصصات المالية لسنة 2016 الخاصة بالتربية الوطنية 05،764 مليار دج، و1،312 مليار دج الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي وأما في ما يخص التعليم والتكوين المهنيين فقد بلغت 3،50 مليار دج. [2]

وتطور الإنفاق العام على التعليم أدى إلى تحسن وتطور المؤشرات والانجازات في هذا القطاع،وسنذكر بعضا منها على شكل نقاط كما يلي:

- ساهم الجهد المبذول من طرف الدولة في رفع مستوى التمدرس، حيث بلغت نسبة التمدرس بالنسبة للتعليم الإجباري (من 6سنوات إلى 15سنة) 07،103 %وتلك النسبة فوق المائة تعتبر نسبة المعيدين، بينما بلغت هذه النسبة بالنسبة للتعليم الثانوي (من 16سنة إلى 19سنة) ما يفوق 71،73%، أما في ما يخص التعليم العالي فقد بلغت 77،36 %، بلغت معدلات تمدرس الأطفال الذين تراوح أعمارهم مابين 6سنوات و15 سنة، حدود الأهداف التي كانت تسعى إلى بلوغها الدولة وذلك باعتبار أن مرحلة الأساسي هي أهم مرحلة لتفادي التسرب المدرسي، بالمقارنة مع سنوات التسعينيات التي لم تكن تتعدى 65% بسبب غياب قاعات الدراسة في المناطق الريفية والمعزولة.

أولا: الأطوار التعليمية"الابتدائي، المتوسط، الثانوي"

1- ازدياد عدد التلاميذ المتمدرسين في الأطوار التعليمية الثلاثة والتحضيري بلغ 8691060 تلميذ حيث كان 493626 تلميذ في القسم التحضيري، و 4209022 تلميذ في الابتدائي، و2727160 في الطور المتوسط، في حين بلغ عدد التلاميذ في الطور الثانوي 1261198 تلميذ.

2- بالنسبة للتاطير البيداغوجي فقد بلغ عدد الإداريين المؤطرين 258403 و45910 أستاذ منهم 4878 من خريجي المدارس العليا و28075 أستاذ جديد.

[1]- نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 247.

[2]- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، ص06.

3- بلغت حظيرة الهياكل القاعدية لسنة 2016 عدد إجمالي يصل إلى 26488 مؤسسة تربوية منها 146 جديدة إضافة إلى 14427 مطعم مدرسي.

4- تم تخصيص 9ملايير دج للمنحة الدراسية و 5،6 مليار دج لمجانية الكتب، مع الإشارة إلى أن عدد المستفيدين من المنحة والكتاب المجاني 3 ملايين تلميذ متمدرس.

5- لتحسين ظروف التعليم في ولايات الجنوب تم تجهيز 145 من مدارس الجنوب ب 3900 جهاز تكييف وتخصيص 4،5 مليار دج لصيانتها، بالإضافة إلى اقتناء أجهزة التدفئة في المناطق الجبلية.

6- ضمان ما يربو 700000 تلميذ من مختلف الأطوار التعليمية بواسطة 5466 حافلة وتهيئة 1277 وحدة متابعة صحية في كامل التراب الوطني.

7- تطور معدلات الانتقال إلى القسم النهائي من 3،60%سنة 2008 إلى 6،87% سنة 2016، وكذا انخفاض حالات التخلي عن التمدرس إذ وصلت إلى 6،4% في هذه السنة.

8- تحسن معدل النجاح في البكالوريا حيث بلغت نسبة الناجحين للسنة الدراسية 2015-2016

ثانيا : التعليم العالي: [1]

1- تخصيص حوالي 1،312 مليار دج من الميزانية العامة للدولة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهذا في سعي من الدولة لتطوير وتحسين والنهوض بهذا القطاع موازاة مع التطور المعرفي والتكنولوجي الذي يشهده عصرنا.

2- توفر التعليم العالي على عدة، ويلاحظ أن نصف الطلبة يستفيدون من الإيواء 7،85%يستفيدون من المنحة.

3- بلوغ 12 جامعة جزائرية المراتب الأولى من بين 20 جامعة على المستوى المغاربي، كما تحتل جامعة" الجيلالي اليابس" لسيدي بلعباس المرتبة 27 إفريقيا و 1725 عالميا من بين 27 ألف جامعة، مما يمثل مؤشرا ايجابيا يعكس الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة والأسرة الجامعية من أساتذة وباحثين .

4- تبلغ ميزانية الطالب الواحد سنويا 20 مليون سنتيم حسب تصريحات السيد **طاهر حجار** "وزير التعليم العالي والبحث العلمي"، والتي تشمل المصاريف البيداغوجية والاجتماعية بضمان الإيواء في الإقامة الجامعية وكذا مصاريف النقل والإطعام وكذا مصاريف التامين والعلاج.

[1] -www.mesrs.dz

5- انتقال نسبة التغطية من كل 70 طالب يؤطره أستاذ واحد سنة 2009 إلى أستاذ واحد مؤطر لكل 29 طالب، وهذا راجع إلى توظيف أكثر من 4500 أستاذ .

ثالثا : التكوين المهني: [1]

1- عرف قطاع التكوين تطورا ملحوظا حيث انتقلت القدرات البيداغوجية للتكوين المهني من 22845 منشاة سنة 2008 إلى 34170 منشاة سنة 2016 مدعمة بـــــــــ1540 مؤسسة خاصة.

2- بلغ عدد المتربصين في القطاع العمومي 613644 متربصا سنة2008 لينتقل هذا العدد إلى951113 متربصا سنة 2015 بارتفاع قدره 7،42% مقارنة بسنة 2008، ويضاف إلى هذا العدد 66304 متربص في القطاع الخاص.

3- يتوفر التاطير التعليمي والتكويني للقطاع على 18573 أستاذا مؤطرا سنة 2015 في القطاع العمومي بارتفاع يفوق 7،15% مقارنة بسنة 2009.

4- تطور معدل التاطير إلى أستاذ مؤطر واحد لكل 38 متربصا سنة 2016 مقابل مؤطر واحد لكل 54 متربص سنة 2009.

المطلب الثالث: واقع الإنفاق العام على البطالة

تعد مشكلة البطالة من بين اخطر واعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلفته من أثار اقتصادية واجتماعية، لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال والى غاية يومنا الحالي التوسع في النفقات العمومية من خلال تنفيذ برامج وسياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية في محاربة هذه الظاهرة، والجدول التالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000-2016:

[1] -www.mfep.gov.dz/ar/index.html

الجدول رقم (3-16): تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000-2016

السنوات	معدل البطالة %
2000	98،28
2001	3،27
2002	9،25
2003	7،23
2004	7،17
2005	3،15
2006	3،12
2007	8،11
2008	3،11
2009	2،10
2010	10
2011	97،9
2012	11
2013	8،9
2014	6،10
2015	2،11
2016	5،10

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام 2000-2016 www.ons.dz

من خلال الجدول السابق يتضح الانخفاض الكبير الذي عرفته معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2016، حيث برز هذا الانخفاض بشكل كبير في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2004 حيث انخفضت من نسبة 7،92% إلى 8،20% ثم واصلت انخفاضها لتصل في سنة 2010 إلى 10%نتيجة تطبيق مخططين لدعم النمو ومباشرة تطبيق المخطط الثالث، فقد ارتفعت النفقات العمومية من 1519 مليار دج خلال سنة 2001 إلى 5860 مليار دج في سنة 2010 أي بنسبة 5،28%، كما سجلت سنة 2008 اكبر نسبة ارتفاع مقارنة بالسنة التي سبقتها، إذ ارتفعت النفقات من 3143 مليار دج سنة 2007 لتصل إلى 4882 مليار دج سنة 2008، كما يجدر الإشارة إلى سنة 2004 التي سجلت اكبر انخفاض في معدل البطالة من 7،23%سنة 3003 إلى

7،17% سنة 2004،[1] من جهة ثانية نسجل انحصارا في معدلات البطالة خلال هذه الفترة فقد انخفضت من 3،27% سنة 2001 لتستقر عند حدود 10%سنة 2010 وصولا إلى 8،9% سنة 2013، لترتفع بدورها إلى 10،6% ثم 11،2% في سنة 2014 و2015 على التوالي، لتعود إلى الانخفاض مجددا سنة 2016 لتبلغ نسبة 10،5% بعدما كانت 9،9 في افريل 2016. والشكل التالي يوضح ذلك أيضا:

الشكل رقم (3-7): تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000-2016.

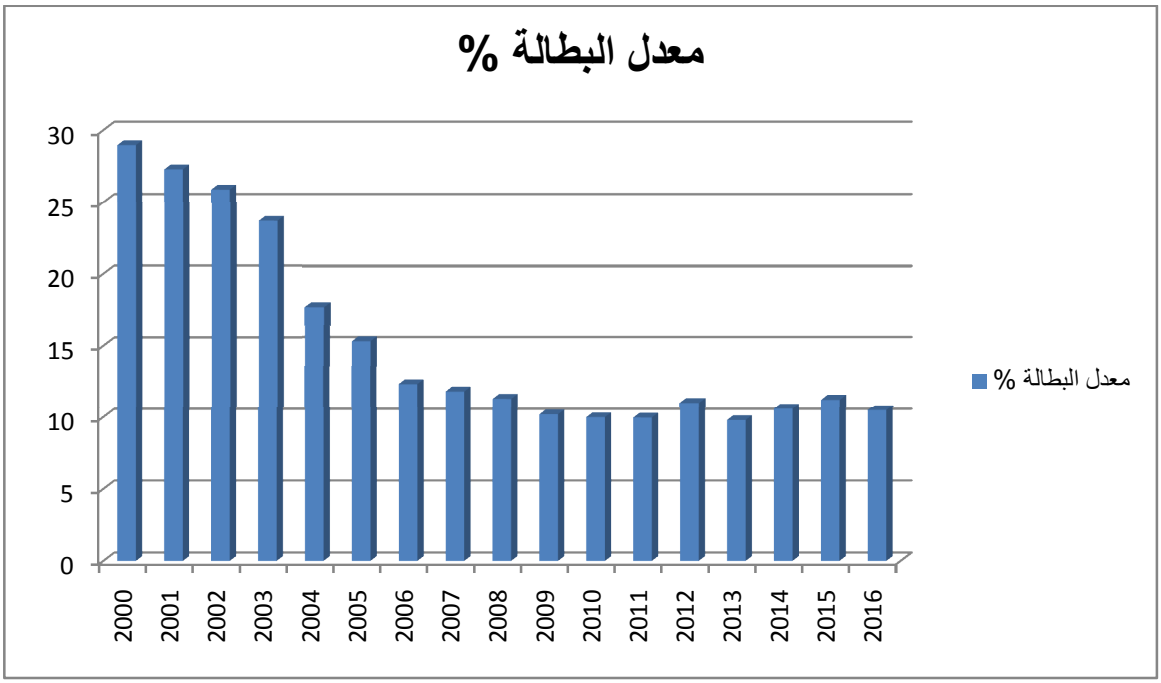

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (3-15).

أما بالنسبة لمساهمة مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 فيلاحظ من خلال توزيع المخصصات المالية أن أكثر من 60% منها موجهة للأنشطة المستوعبة لليد العاملة بما في ذلك تنمية الموارد البشرية وهو ما يبرز اهتمام الدولة بضرورة معالجة ملف البطالة كون توقعات البرنامج تشير إلى إنشاء 713.150 منصب شغل منها 5،41% شبه دائمة، إذ تقدر التكلفة المتوسطة لإنشاء منصب شغل بـــــ736.000 دج وهو ما يمثل 50% من تكلفة المنصب،وجاء تأثير البرنامج التكميلي لدعم النمو على معدلات حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية مشابها لتأثير مخطط

[1] - بن عزة محمد،**ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييميه لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص168.

الإنعاش الاقتصادي بحيث ساهم في تزايد حجم العمالة لكل من قطاع الفلاحة، الخدمات والبناء والأشغال العمومية.[1]

ومن جهته البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 في إطار جهد محاربة البطالة، خصص للبرنامج 320 مليار دج لتمويل آليات خلق مناصب الشغل وإدماج خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، إضافة إلى توفير البيئة المواتية لإنشاء المؤسسات المصغرة وإيجاد الآليات الكفيلة بدعم قدرتها على المنافسة، والهدف المنتظر بلوغه يتمثل في إحداث ثلاثة ملايين منصب شغل بمعدل 600.000 منصب سنويا موزعة على النحو التالي: [2]

- الوكالة الوطنية للتشغيل: 100.000 منصب شغل/السنة.
- جهاز المساعدة على الإدماج المهني: 300.000 منصب شغل/السنة.
- أجهزة إحداث النشاطات "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتامين على البطالة" 200.000 منصب شغل/السنة.

كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة المشتغلين قد بلغ عددهم 10845000 شخص وتتكون هذه الفئة من 8.933.000 رجل، و1.912.000 امرأة، وبلغ بالتالي عدد البطالين 1.272.000 شخص يتكونون من 792 ألف رجل مقابل 479 ألف امرأة، كما تظهر أرقام الديوان الوطني للإحصائيات وجود تباينات محسوسة في معدلات البطالة بالنظر إلى لعوامل السن والمستوى التعليمي والشهادة المحصل عليها، فيلاحظ أن ارتفاع مستوى البطالة مس بشكل رئيسي خريجي التعليم العالي، وارتفع معدل البطالة في وسط حاملي شهادات التعليم العالي إلى 17،7% مقارنة بـ 13% بالنسبة لحاملي شهادات التكوين المهني، في الوقت الذي انخفضت فيه البطالة في وسط الأشخاص من دون شهادات إلى 7،7%، كما بلغ حجم الفئة المتراوحة أعمارهم مابين 16 سنة و59 سنة، والذين صرحوا بأنهم متاحون للعمل دون أن يقوموا بأي خطوة للبحث عن العمل، لأنهم يعتقدون انه لا توجد مناصب شغل أو لأنهم لم يجدوا عملا في الماضي، حسب ما أشار إليه الديوان الوطني للإحصائيات، حوالي 797 ألف شخص من ضمنهم 51%نساء، كما أشار هذا الأخير إلى أن القطاع العام يشتغل به 4.355.000 عامل مقابل 6.490.000 عامل

[1]- بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص168.

[2]- مريبعي سوسن، مرجع سبق ذكره. ص 124.

يشتغلون في القطاع الخاص والمختلط، وان 7.320.000 شخص يعملون في الوسط الحضري مقابل 3.525.000 في الوسط الريفي، ووفقا لقطاعات النشاط (بما فيها الهيئات الإدارية) يعد قطاع التجارة والخدمات اكبر المشغلين بـــ6.62 مليون عامل، متبوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية بـــ1.56 مليون عامل ثم الصناعة بـــ1.46 مليون عامل، والفلاحة بـــ865 ألف عامل. [1]

[1] – الديوان الوطني للإحصائيات، البطالة في الجزائر بالأرقام، ص08.

خلاصة:

كنتيجة لما تم دراسته في هذا الفصل يمكن القول أن السياسة الاتفاقية التي انتهجتها الجزائر في الفترة 2001-2014 هي سياسة انفاقية توسعية، وذلك من خلال البرامج البرامج الاتفاقية التي سطرتها الدولة في هذه الفترة "برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، البرنامج الخماسي 2010-2014".

يصنف المشرع الجزائري النفقات العامة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، التي عرفت بدورها نموا ملحوظا خلال هذه الفترة، كما شهدت في نفس الوقت أيضا تطورا للإيرادات العامة والنفقات العامة ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع الجباية البترولية نظرا للرخاء المالي الذي شهدته الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها.

إصلاح النظام الضريبي ساهم في ارتفاع إيرادات الدولة من الجباية العادية إلا أن ذلك لم يحرر الجزائر من تبعية اقتصادها لقطاع المحروقات، فهو يبقى مرهون بتقلبات أسعار النفط لذا يجب بذل الجهود ومضاعفتها للتخلص من هذه التبعية لان أمامها أشواط طويلة حتى تحقق ذلك.

شكل تحقيق التنمية الاجتماعية احد أهم أهداف برامج الإنفاق العام وذلك نظرا لضخامة المخصصات المالية الموجهة للرقي بالمستوى المعيشي للسكان وتطوير الخدمة العمومية ودعم التنمية الاقتصادية.

ساهم الإنفاق العام في الجزائر في إحداث تغيير في منحى النشاط الاقتصادي بصورة ايجابية ويظهر ذلك من خلال تطور لواقع أهم المؤشرات والانجازات المادية في قطاعات التنمية الاجتماعية من تعليم، وصحة عمومية، وانخفاض في معدلات البطالة وبالتالي المساهمة في دفع عجلة التنمية.

خاتـــمة

في ختام هذا البحث الذي حاولنا من خلاله تسليط الضوء على موضوع " التنمية الاجتماعية عنصر مستهدف بسياسة الإنفاق العام في الجزائر", اخذين بذلك الجزائر كنموذج وذلك بغية معرفة مدى فعالية النفقات العمومية على مجالات التنمية الاجتماعية التي يمكن من خلالها إحداث آثار اقتصادية, اجتماعية, سياسية مرغوبة تساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني والخروج به من التبعية الاقتصادية.

ونظرا للأهمية البالغة للنفقات العمومية في الحياة الاقتصادية كونها تمس وتؤثر في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية, فان هذه الأخيرة تعتبر أهم الأدوات التي تستطيع الدولة أن تتدخل بها لتحقيق أهداف المجتمع وإشباع حاجاته, حيث يجب أن يكون هناك ترشيد في النفقات وتحصيل اكبر للإيرادات حتى يكون هنالك اثر ايجابي في الارتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد بشكل أفضل, الأمر الذي يؤدي إلى النهوض بمختلف مجالات التنمية الاجتماعية.

أما عن واقع هذا الموضوع في الاقتصاد الجزائري فقد سمح الانفراج المالي الذي عاشته في تلك الآونة والناتج عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية, من السماح للجزائر بتبني برامج تنموية ضخمة والتي تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له ما قيمته 525 مليار دج, والبرنامج التكميلي لدعم النمو والذي رصد له غلاف مالي قدره 42027مليار دج, إضافة إلى البرنامج الخماسي بتكلفة إجمالية بلغت 20412 مليار دج, إذ أدت هذه البرامج إلى تحقيق جملة من الأهداف التي أدت إلى تحسين بعض مجالات التنمية الاجتماعية من تعليم وصحة ومحاربة البطالة, إلا أن هذا التحسن بقي ظرفي لارتباطه بعوامل خارجية وبالخص قطاع المحروقات, لهذا نجد أن هذه النتائج متواضعة مقارنة مع حجم الإمكانيات المرصودة.

اختبار صحة الفرضيات:

– الفرضية الأولى، "**لتحقيق تنمية شاملة لابد من دمج التنمية الاقتصادية مع التنمية الاجتماعية**" مقبولة, حيث أنه لتحقيق تنمية شاملة لابد وأن ترتبط التنمية الاجتماعية مع التنمية الاقتصادية وأن يكمل احدهما الآخر, فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر, فلا يمكن تحقيق أي منهما بشكل فعال بمعزل عن الآخر.

– الفرضية الثانية، "**التوسع في النفقات العامة ناتج عن تطور دور الدولة في الاقتصاد، يتم تغطية هذه الأخيرة بالإيرادات العامة للدولة**" مقبولة وذلك أن النفقات العامة هي الأداة التي تستخدمها الدولة للتدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهدافها وتلبية الحاجات العامة لأفرادها، بسبب زيادة تكاليف تسييرها للمصالح العامة، تغطية النفقات العامة تعتمد على الإيرادات العامة للدولة وخاصة الجباية البترولية التي تعتبر المصدر الرئيسي في تمويل النفقات العمومية, إذ تغطي ما نسبته 60% من هذه الأخيرة.

– أما في ما يخص الفرضية الثالثة، "**البرامج التنموية المتبعة في الجزائر لقيت الدعم، وحققت تنمية اقتصادية واجتماعية**"، فهي مرفوضة نظرا لأن البرامج التنموية المتبعة في الجزائر لم تصل إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية كاملة، ولكن يمكن القول أن هذه البرامج ساهمت بجزء بسيط في تحقيق هذه التنمية، والنتائج كانت متواضعة مقارنة مع المبالغ المخصصة لها.

نتائج الدراسة:

من خلال بحثنا هذا رصدنا مجموعة من النتائج أهمها:

– لتحقيق تنمية شاملة لابد من دمج كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

– تعتبر النفقات وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال.

– من خلال النفقات العامة يتم التأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهداف الدولة.

– ظاهرة تزايد النفقات العامة تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء, وان كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة إلى أخرى, وتعود لأسباب ظاهرية وأخرى حقيقية.

– الارتفاع الواضح في الإيرادات الناتج عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية, ورغم المساهمة الكبرى للجباية البترولية في مجموع إيرادات ميزانية الدولة إلا أن مساهمتها تبقى مرهونة بتقلبات أسعار البترول.

– وجود علاقة طردية تربط إجمالي النفقات العامة بالناتج المحلي الإجمالي.

– الجباية البترولية المصدر الأول لتمويل النفقات العمومية, حيث تغطي ما نسبته 60%من هذه الأخيرة.

– تطور نمو النفقات العمومية بالجزائر بشقيها (نفقات التسيير ونفقات التجهيز).

– تبني الجزائر لبرامج إنفاق ضخمة يدل على سعيها بشتى الطرق والوسائل للعمل على تحسن الوضع الاجتماعي و تحقيق تنمية اجتماعية.

– الجزائر من الدول التي تولي اهتمام كبير بالتعليم والذي يمثل القاعدة الأساسية لتكوين الرأسمال البشري, ويظهر ذلك من خلال التخصيصات المالية الضخمة التي توليها لهذا القطاع من اجل تحسن مردود هذا الأخير.

– ساهمت النفقات العامة في تطوير وتحسن النظام الصحي للأفراد من خلال تكثيف المنشات الصحية والبرامج الصحية, ورغم التخصيصات الموجهة لهذا القطاع تبقى متدنية بالمقارنة مع دول أخرى.

– ساهمت النفقات العامة في الرفع من المستوى الصحي والتعليمي ومحاربة البطالة إلى مستوى معين من خلال البرامج التي انتهجتها, ومواصلتها في التخصيصات المالية لهذه القطاعات من الميزانية العامة لاستمرارية النتائج.

التوصيات والاقتراحات:

بناء على ما تقدم من نتائج يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

– ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال التقليل من النفقات الحكومية الزائدة.

– يجب توجيه النفقات العامة نحو الاستثمارات المنتجة للثروة واليد العاملة, والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر شريان الاقتصاد.

– تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة والمؤسسات الرقابية, وإعادة العمل بقانون ضبط الميزانية.

– تنويع موارد الدولة للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات, وحتى تتجنب الصدمات الخارجية.

– الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في مجال إدارة المال العام وفق آليات ذات فعالية.

– ضرورة متابعة واستمرار تكثيف الجهود الوطنية في تحسين مجالات التنمية الاجتماعية في المدى الطويل.

– ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني الحصيلة من الإيرادات غير الجبائية وإيرادات الجباية العادية.

– الاهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسن التحصيل الضريبي.

آفاق البحث:

في نهاية هذه الدراسة لاحظنا أن هناك العديد من النقاط والجوانب التي تطرقنا لها بشكل مختصر حسب ما يخدم دراستنا إلا أنها تتطلب الشرح والتفصيل, وهذه الأخيرة بإمكانها أن تكون نقطة انطلاق لبحوث ودراسات جديدة في هذا المجال ولعل أهمها:

– آليات ترشيد النفقات العامة من اجل تحقيق التنمية الاجتماعية.

– تطور نصيب الفرد الجزائري من النفقات العامة من حيث نفقات التسيير والتجهيز بإدراج مختلف القطاعات الواردة في الميزانية العامة.

– أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة الانفاقية في الجزائر.

– دراسة قياسية لأسباب تزايد النفقات العامة في الجزائر.

وفي ختام هذا البحث نتمنى أن يكون هذا العمل باكورة نافعة يستفيد منها كل باحث للعلم.

قائمة المراجع

أولا : الكتب

1- احمد جامع، **علم المالية العامة**، الجزء الأول، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.

2- المرسي السيد حجازي، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، بيروت، 2002.

3- محمد فايز عبد اسعيد، **مشاكل التنمية في العالم الثالث**، الطبعة الأولى، دار الوطن، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1984.

4- إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2005.

5- أحمد مجدي حجازي وشادية حجازي، **التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري**، بدون طبعة، دار الكتاب للنشر و التوزيع، القاهرة ، 1987.

6- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية(نظريات،نماذج،استراتيجيات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن ،2012.

7- أعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

8- أعاد علي حمود، **المالية و التشريع المالي**، بيت الحكمة، بغداد، بدون سنة.

9- برنييه و سيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 1989.

10- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

11- ثروة محمد شلبي، **تنمية اجتماعية**، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، مصر، بدون تاريخ.

12- جميل احمد توفيق، **إدارة الأعمال**، الطبعة الأولى، دار النهضة، بيروت 1988.

13- الجوهري عبد الهادي، **التضامن الإسلامي في مجال التنمية الاجتماعية**،مكتبة نهضة الشرق،القاهرة، 1971.

14- حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق، مصر، 1998.

15- حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000.

16- حسن عواضة، **المالية العامة–دراسة مقارنة في الموازنة والنفقات والواردات العامة**- دار النهضة العربية، الطبعة الأولى بيروت، 1978

17- حسن مصطفى حسين، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001.

18- حسين بن هاني، **التنمية في الوطن العربي**، دار الكندي، الأردن، 1990.

19- حمدي احمد العناني، **اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992.

20- حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية**-دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، مصر، 2007.

21- خالد شحادة الخطيب،أحمد زهير شامية، ،**أسس المالية العامة**،الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع،عمان، 2007.

22- خليل حسين خليل، **محاضرات في التنمية الاقتصادية**، بدون طبعة، معهد الدراسات العربية،جامعة الدول العربية، القاهرة، 1963.

23- الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، لبنان،2010.

24- رشاد احمد عبد اللطيف، **التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار الوفاء، مصر، 2010.

25- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، بدون بلد، 2011.

26- سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان، 2006.

27- السيد احمد عبد الخالق، **مدخل إلى دراسة التنمية الاقتصادية**، بدون رقم طبعة، بدون دار نشر،مصر، 1997.

28- السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

29- شادي أنور كريم الشوكي، **الرقابة على المال العام في الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2012.

30- صالح الرويلي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

31- صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2013.

32- صلاح نجيب العمر، **اقتصاديات المالية العامة**، مطبعة الغاني، جامعة بغداد، 1982.

33- ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد الجزء الأول**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

34- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 1999.

35- عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**،الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.

36- عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي و الضريبي**، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، 2009.

37- عادل حسين وآخرون،**الدراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي،سلسلة كتب المستقبل العربي(1)**،الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1985.

38- عبد الباسط محمد حسن، **التنمية الاجتماعية**، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر،1977.

39- عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"الواقع والآفاق"**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

40- عبد الرزاق فارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**-دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

41- عبد العزيز مقاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2011.

42- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2000.

43- عبد الكريم بكار، **مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية**، الطبعة الأولى، دار القلم، سوريا، 1999.

44- عبد الكريم صادق بركات، **الاقتصاد المالي**، جامعة دمشق، سوريا، 1993.

45- عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي**، مجموعة النيل العربية، مصر،2004.

46- علي خليفة الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الكويت، 1981.

47- علي خليل سليمان، احمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000 .

48- علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

49- علي كنعان، **اقتصاديات المال و السياستين المالية والنقدية**، دار المعارف، سوريا، بدون سنة .

50- علي لطفي، **التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية**، بدون طبعة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1980 .

51- علي لطفي، **المالية العامة-دراسة تحليلية**، مكتبة عين الشمس، مصر، 1995.

52- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

53- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة السادسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

54- عمر وصفي عقيلي، **إدارة الموارد البشرية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار وائل ، الأردن،2005

55- فلح حسين خلف، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008.

56- فيصل محمود غرايبة، **الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر**،الطبعة الثانية، دار وائل الأردن، 2008.

57- قدي عبد المجيد، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006.

58- كاتي ويليس،ترجمة عبد الله بن جمعان الغامدي، **نظرية التنمية وتطبيقاتها**، النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية،2012.

59- لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

60- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2012.

61- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

62- محرزي محمد عباس،**اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

63- محمد الصغير بعلي، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، .

64- محمد الوادي، إبراهيم خريس، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية ،دار اليازوري العلمية، الأردن، 2007.

65- محمد حلمي مراد، **مالية الدولة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963.

66- محمد زكى الشافعي، **التنمية الاقتصادية**، الكتاب الأول، بدون رقم طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.

67- محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، لبنان، 2008.

68- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، دار الإثراء، الأردن، 2010.

69- محمد صغير بعلي، يسرى أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003.

70- محمد صلاح بسيوني، **التحديات الاجتماعية لتخطيط التنمية دراسة مقارنة على نماذج من المجتمعات المحلية المخططة في بعض الدول الإفريقية**، الإسكندرية، 1977.

71- محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

72- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)**، بدون طبعة، قسم الاقتصاد،كلية التجارة،مصر، 2003.

73- محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.

74- محمد عمر أبو دوح، **ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

75- محمد محمود الجوهري، **علم اجتماع التنمية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2010.

76- محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007.

77- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2007.

78- مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008

79- نوازد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، الأردن، 2005.

80- هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة تطبيقية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

81- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.

82- يسري محمد أبو العلا، **علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

83- يلس شاوش بشير، **المالية العامة- المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**، الدار الجامعية، الجزائر، 2007.

84- يونس احمد بطريق، **السياسة الدولية في المالية العامة**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة.

ثانيا : الأطروحات والرسائل الجامعية

1- رسائل وأطروحات الدكتورة :

- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

- عاي حميدوش، **التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2005**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، الجزائر،2005-2006.

- فكرون السعيد، **إستراتيجية التصنيع و التنمية بالمجتمعات النامية دراسة نظرية**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004،2005

2- مذكرات الماجستير :

- بودخدخ كريم، **اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001-2009**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم،الجزائر، 2009-2010.

- بشير عبد المجيد عبد الطيف قفة،**الأفاق التنموية لقطاع الصناعات الغذائية في قطاع غزة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غير منشورة، غزة، 2006.

- بن سعيد لخضر، **التطور التكنولوجي و أثره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، غير منشورة، تيارت، 2010-2011.

- بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف-دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام بالجزائر خلال الفترة 1990-2009**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.

- بن عزة محمد،**ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.

- بن منصور اليمين، **دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية،دراسة ميدانية حول المزابيين المقيمين بمدينة باتنة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص ديني، جامعة الحاج لخضر، غير منشورة، باتنة ،2009-2010.

- بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر1980-2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012،

- جمال حريري، **قياس اثر الاستثمار العمومي على التنمية البشرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2012-2013.

- زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر ،خلال الفترة 1970-2012**،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير،اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014.

- سلام حمزة ولد بزيو فاتح، فعالية **السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر2001-2014**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة،2013-2014.

- سناء حم حميد، **إستراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص الإدارة البيئية و السياحية، جامعة الجزائر03، غير منشورة،الجزائر، 2012-2013.

- عثمان محمد غنيم، **التخطيط أسس ومبادئ عامة**، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2004.

- مريبعي سوسن، **التنمية البشرية في الجزائر"الواقع والآفاق"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري2، قسنطينة، 2012-2013

- مها مجاهد يوسف عوده، **إستراتيجية تنمية مدينة طوباس و انعكاساتها على التخطيط العمراني للمدينة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص التخطيط الحضري و الإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، غير منشورة، فلسطين، 2010.

ثالثا :المجلات و الدوريات العلمية

1- يسري مهدي حسن، **اثر الإنفاق العام والإيراد العام على بعض المقومات غير المادية للتنمية الاجتماعية في العراق للمدة 1985-2008** ،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18،العدد68.

2- زرمان كريم، **التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السابع، جوان 2010.

3- نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطلقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد 09، 2013.

4- - محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012.

5- دريسي أسماء، **تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في إطار إصلاح المنظومة الصحية خلال الفترة2004-2014**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة المسيلة، العدد06، 05 ديسمبر2016

رابعا : القوانين والمراسيم

1- القوانين :

- المادة رقم 23 من القانون رقم 84/17 المؤرخ في 1984.07.07 المتعلق بقوانين المالية.
- المادة رقم 24 من القانون رقم 84/17 المؤرخ في 1984.07.07 المتعلق بقانون المالية.
- المادة رقم 35 من القانون رقم 84/17 المؤرخ في 1984.07.07 المتعلق بقانون المالية.

خامسا : التقارير والإصدارات الأخرى

1- البنك الدولي، **النشرة الاقتصادية الإفريقية**، التقرير السنوي الموحد، 2009.

2- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010.

سادسا : مواقع الانترنت

1- http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp

2- http://www.un.org/ar

3- http://revues.univ-ouargla .dz/index.php/numero-10/pdf

4- http://www.mf.gov.dz/images/stories/pdf/rétrospectives/budget2015-pdf.

5- http://www.ons.dz/img/ch15-finances-publique-arabe.pdf

6- http:// www.eldjazaire365/sante-arb/310129

7- http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/35925.htm

8- http://www.mesrs.dz

9- http://www.mfep.gov.dz/ar/index.html

ملخص:

لقد عززت الجزائر اهتمامها بالتنمية الاجتماعية مؤخرا كونها تساهم في ضمان مستوى حياة أفضل لأفرادها وبالتالي دفع الاقتصاد الوطني، حيث انتهجت سياسة إنفاقية توسعية مستخدمة في ذلك أوجه الإنفاق المختلفة، من خلال تنفيذها برامج الإنفاق العام، مستغلة في ذلك الانفراج المالي الذي عرفته نتيجة تحسن العوائد النفطية، ومن خلال تتبع مسار السياسة الإنفاقية في الجزائر في الفترة 2000-2016، قد خلصت الدراسة إلى أن واقع مجالات التنمية الاجتماعية من صحة وتعليم وبطالة، شهد تحسن إلى مستوى معين، إلا أن هذا الأخير كان متواضعا مقارنة مع ما خصص له من مبالغ، ويعود ذلك إلى ضعف آليات ترشيد الإنفاق العام، ويبقى هذا التحسن رهينة بقطاع المحروقات وتأثره بكل أزمة بترولية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاجتماعية، السياسة الإنفاقية، البطالة، ترشيد الإنفاق العام.

Abstract:

Algeria has strengthened its interest in social development recently as it contributes to guaranteeing a better standard of living for its members and thus pushing the national economy. It has adopted an expansionary spending policy using various forms of expenditure through the implementation of public expenditure programs during the period 2000-2016, The study concluded that the reality of the areas of social development in terms of health, education and unemployment has improved to a certain level, but that the latter was modest compared with what was allocated Its overpriced, and overflowing This is due to the weakness of the mechanisms of rationalization of public expenditure. This improvement remains a hostage to the hydrocarbon sector and is affected by every oil crisis.

Keywords: social development, spending policy unemployment, rationalization of public expenditure.